دولـة لـيبيـا

وزارة التـعليـم العـالـي

الأكاديمـيـة الليبيـة

مدرسة العلوم الإدارية والمالية

قسم الإدارة / شعبة نظم المعلومات

دور نظم المعلومات الإداريـة في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة في مدينـة طرابلس

بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية ((الماجستير)) في نظم المعلومات

إعداد الطالب: عبد المجيد سالم بركة تنتوش

إشـراف: د. عبد المنعم غيث علي

ربيع 2013

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

صدق الله العظيم

[سورة الأنعام: الآية 153]

الإهـــداء

إلى:

والدي رحمة الله ثراه...

والدتي أطال الله في عمرها ...

إخوتي وأخواتي ...

أساتذتي الأجلاء ...

أصدقائي وزملائي...

إلى كل من ساندني وساعدني ...

إلى شهداء الوطن إلى (ليبيا) ...

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدني أن أتقدم بكامل الشكر والتقدير إلى الدكتور عبد المنعم غيث علي الذي تفضل بالإشراف على هده الرسالة.

كما أتقدم بوافر الشكر والاحترام إلى الدكتور طارق تنتوش والدكتورة إنعام الشهربلي لما بذلوه من توجيه وإرشاد في هده الرسالة .

كما اشكر الاستاذ محمود الجعيدي لتفضله بالاطلاع على التحليل الإحصائي للدراسة واكتشاف الأخطاء وتصحيحها حتى تظهر بهذه الصورة .

وأشكر الإخوة الأساتذة الذين تفضلوا بتحكيم أداة الدراسة حتى خرجت بالشكل الملائم.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى زملائي وأصدقائي لمساعدتهم ومساندتهم لي في إنجاز هذه الرسالة .

الباحث

المستخلص

من خلال استقراء واقع عمل المشروعات الصناعية الصغيرة القائمة في منطقة طرابلس ، والاطلاع على نظم معلوماتها ومتابعتها لوحظ وجود خلل في أنظمتها المالية من حيث الأنخفاض الكبير في المعلومات المقدمة ، وافتقارها إلى الدقة والشفافية والوضوح وقلة توافرها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب.

وقد هدفت الدراسة إلى التعريف بالمشروعات الصناعية الصغيرة وأهميتها ،والتعرف على أهمية الأنظمة الإدارية الخاصة بها وتحديد نقاط الضعف فيها ، وكذلك التعرف على دور نظم المعلومات الادارية بتنمية المشاريع الصغيرة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات متعددة لجمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة ومنها :

النسب المئوية والمتوسط الحسابي المرجح، واختبار إلفا كرونباخ، مربع كاي .

هذا وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05،0.01) بين كفاءة نظام المعلومات الاداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس وفق إستجابة عينة الدراسة تعزى إلى:
  1- التدريب على إستخدام نظم المعلومات الادارية.
  2- قاعدة بيانات مناسبة.
  3- الميزانية المخصصة لنظام المعلومات.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة استخدام نظام المعلومات الإداري في المشروعات الصناعية الصغيرة بمدينة طرابلس ومستوى التكاليف والجهد والوقت المطلوب لانجاز الإعمال في تلك المشروعات

قائمة المحتويات

ت	المحتويــات	الصفحة
	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
1	مقدمة	2
2	مشكلة الدراسة	3
3	أهداف الدراسة	4
4	فرضيات الدراسة	4
5	أهمية الدراسة	5
6	منهجية الدراسة	5
7	بيئة الدراسة	5
8	مجتمع وعينة الدراسة	6
9	أدوات جمع البيانات	7
10	حدود الدراسة	7
11	التعريفات ا لإجرائية	7
12	الدراسات السابقة	9

13	**الفصل الثاني : الجانب النظري للدراسة**	
13	**المبحث الاول : نظم المعلومات الإدارية**	13
13	مفهوم النظام	14
14	تعريف النظام	15
15	مكونات النظام	16
17	تعريف نظام المعلومات	17
18	مفهوم نظم المعلومات الإدارية	18
21	تعريف نظم المعلومات الإدارية	19
22	مكونات نظام المعلومات الإدارية	20
25	دورة حياة نظم المعلومات الإدارية	21
27	أهمية نظم المعلومات الإدارية	22
27	أنواع نظم المعلومات الإدارية	23
29	خصائص نظم المعلومات الإدارية	24
32	أهداف نظم المعلومات الإدارية	25
34	علاقة نظم المعلومات الإدارية بالوظائف الإدارية	26
	المبحث الثاني : المشروعات الصناعية الصغيرة	27
37	مفهوم المشروعات الصغيرة	28
39	تعريف المشروعات الصغيرة	29

30	دورة حياة المشروعات الصغيرة	42
31	أهمية المشروعات الصغيرة	43
32	خصائص المشروعات الصغيرة	45
33	مميزات المشروعات الصغيرة	48
34	الأسباب التي تودي إلى نجاح المشروعات الصغيرة	50
35	المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة	51
36	العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية ونظام المشروعات الصغيرة	53
37	دور منظمة العمل الدولية في تنمية المشروعات الصغيرة	54
38	دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية	55
39	**المبحث الثالث :دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة**	61
40	نظم المعلومات	61
41	توظيف تقنية المعلومات	64
42	البناء التنظيمي للمشروع	66
43	**الفصل الثالث :الدراسة الميدانية (دراسة واقع نظام المعلومات الإداري ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة في منطقة طرابلس)**	69
44	مجتمع وعينة الدراسة	69
45	تصميم أداة الدراسة	70

46	اختبار أداة الدراسة	72
47	تحليل البيانات الأولية للدراسة	76
48	بيانات ومعلومات عامة حول نظم المعلومات للمشروع	76
49	معلومات عامة حول المشروعات الصغيرة	79
50	البيانات التخصصية للمشروعات الصغيرة	84
51	معوقات استخدام نظم المعلومات الإدارية في إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة	89
52	الحلول الممكنة لتفادي معوقات استخدام نظم المعلومات الإدارية في إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة	90
53	دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصغيرة	92
54	اختبار فرضيات الدراسة	94
55	**الفصل الرابع : النتائج / التوصيات / الدراسات المستقبلية / المصادر /المحلاق**	
56	النتائج	99
57	التوصيات	100
58	الدراسات المستقبلية	101
59	المراجع	103
60	الملاحق	113

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
1	الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال لبعض دول العالم	38
2	الأحجام المختلفة للمشروعات الصناعية	39
3	المعلومات حسب مقياس ليكرت الخماسي	71
4	تحديد الاتجاهات حسب مقياس المتوسط المرجح	72
5	قيم معامل الثبات والصدق	73
6	اختبار التوزيع الطبيعي	75
7	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول مدى وجود نظام معلومات إداري بالمشروع	76
8	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول مستوى نظام المعلومات الإداري بالمشروع	76
9	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول مستوى موقع النظام الخاص بالمعلومات في الهيكل التنظيمي	77
10	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول مدى المعرفة بمفهوم نظم المعلومات الإدارية	77
11	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول أفضلية نظم المعلومات الإدارية	78
12	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة فيما آدا لديهم الأشخاص مؤهلين لاستخدام نظم المعلومات الإدارية أم لا	78
13	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة فيما إذا لديهم أجهزة حاسب إلي	79

14	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول نوع التمويل بالمشروع	79
15	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول الصيغة القانونية للمشروع	80
16	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول عمر المشروع	80
17	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول مدى توفر فروع للمشروع ام لا	81
18	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول نوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المشروع	81
19	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول نوع المواد الخام المستخدمة في المشروع	82
20	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول مدى إمكانية التصدير للخارج	82
21	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول المشاركة في المعارض	83
22	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول المشاكل والصعوبات التي يعاني منها المشروع	83
23	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول حداثة نظام المعلومات الإداري الخاص بالمشروع	84
24	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول نوع عمل الموظفين لاستخدام نظم المعلومات الحديثة	85
25	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول استخدام الحاسب إلئ بالمشروع	85
26	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول وجود قاعدة بيانات بالمشروع	86
26	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول مدى تحديث وتطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمشروع	86

28	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول مدى حداثة نظام المعلومات الخاصة بنظام المشروع	87
29	التوزيع التكراري وقيمة مربع كاي واتجاه مفردات عينة الدراسة حول التقارير عن العمل	87
30	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول مدى اهتمام الإدارة بإقامة دورات وتأهيل الموظفين في مجال نظم المعلومات	88
31	التوزيع التكراري لمفردات عينه الدراسة حول فيما إذا كانت القرارات المنفذة تعتمد على المعلومات ذات الطابع الرسمي	88
32	استجابة واتجاه عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني مرتبة تنازليا وفق المتوسط المرجح	89
33	استجابة واتجاه عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث مرتبة تنازليا وفق المتوسط المرجح	90
34	استجابة واتجاه عينة الدراسة على فقرات المحور الرابع مرتبة تنازليا وفق المتوسط المرجح	92
35	**استجابة واتجاه عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بفرضية الدراسة الاولى**	94
36	استجابة واتجاه عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بفرضية الدراسة الثانية	95
	استجابة واتجاه عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بفرضية الدراسة الثانية	96

قائمة الأشكال

رقم الشكل	البيان	رقم الصفحة
1	التغذية العكسية للنظام	16

2	نظام المعلومات الإداري	20
3	العناصر المكونة لنظام المعلومات الإدارية ومسارات تدفق البيانات والمعلومات بين عناصره	23
4	نموذج لنظام المعلومات الإدارية	25
5	مراحل تطوير نظام المعلومات الإدارية	26
6	أنواع نظم المعلومات الإدارية	29
7	نموذج مبسط للنظام	34
8	نظام المعلومات الإدارية والأنظمة الفرعية للمعلومات	35
9	نظم المعلومات الإدارية والمستويات التنظيمية في المنظمات	36
10	دورة حياة المشاريع الصغيرة	42
11	العلاقة بين نظام المعلومات الإداري وعملية تحويل التي تحدث بداخله ونظام التشغيل لمشروع صغير	54
12	جودة المعلومة من زاوية نظم المعلومات	64

الفصل الأول

الإطارالعام للدراسة

الفصل الثانـي

الجانب النظري

المبحث الأول : نظم المعلومات الإدارية .

المبحث الثاني : المشروعات الصناعية الصغيرة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

دراسة واقع نظام المعلومات الإداري ودوره في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة في منطقة طرابلس .

الفصل الرابع

النتائج

التوصيات

المصادر

الملاحق

المصادر

الملاحق

ملحق رقم(1) طلب تحكيم الاستبانة

ملحق رقم(2) محكمين الاستبانة

ملحق رقم(3) الاستبيان

مقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة من أهم العناصر الإستراتيجية والتي تحتاجها الدول لتنمية مواردها سوى كانت صناعية أو سياحية أو زراعية.

وتكتسب المشروعات الصغيرة في الدول النامية أهمية كبيرة وذلك لقدرتها على توظيف مدخرات العديد من الأفراد والمستثمرين بالإضافة إلى توفير فرص عمل لمواجهة البطالة أيضا إلى الأرباح التي تحققها هذه المشروعات.

وكانت الفكرة السائدة في منتصف القرن الماضي خلال مرحلة التطور الصناعي في العديد من الدول الصناعية هي :

(the big is better) حيث أعطيت اهتمامات متزايدة للصناعات الكبير هو الأفضل beauty الكبرى، ولكن مع بداية السبعينات ظهرت فكرة جديدة وهي : الصغير هو الأجمل (the small is.)

وكانت البداية في الشركات الصناعية الكبرى بالولايات المتحدة التي قامت بإعادة تقسيم مصانعها إلى عدة مصانع صغيرة ، وقد تحققت زيادة في الإنتاجية بعد هذا التقسيم ملحوظة بشكل كبير.[1]

وفي الدول العربية نجد أن دور المشروعات الصناعية الصغيرة قد تعاظم بدرجة كبيرة لا يمكن إغفالها وهذا يتطلب العمل على تنمية وتطوير هذه المشروعات كمحور أساسي في زيادة فرص العمل والتحفيز على الاستثمارات وتمثل المشروعات الصغيرة أكثر من 75% من عدد المنشآت

[1] نادر الملاح. **الندوة القومية حول المشروعات الشبابية** الصغيرة . القاهرة ،ايتراك للنشر،2002، ص2.

الاقتصادية في الدول العربية ،وتبلغ نسبة العاملين بها أكثر من 65% من العاملين بقطاع المشروعات التحويلية وهذه النسب في تزايد من سنة إلى أخرى مما يؤهل هذا القطاع لأن يكون حلقة رئيسة في السياسات التنموية الإنتاجية بالدول العربية.[2]

بالرغم من الدور الذي تقوم به المشروعات الصناعية الصغيرة في عملية التنمية والنجاح الذي تحققه ،إلا أنها تواجه العديد من المعوقات والصعوبات ، وتختلف هذه الصعوبات من مكان إلى آخر وأيضا من قطاع إلى آخر ولكن في مجملها تتحدد في الصعوبات التالية :

- الصعوبة في الحصول على مصادر التمويل .
- المشاكل التي تواجهها مع الضرائب.
- الصعوبة في عملية التسويق .
- مشاكل ومعوقات في التنظيم الإداري ونظم المعلومات .

مشكلة الدراسة :

من خلال الاطلاع على موضوع الدراسة وجد الباحث أن المشروعات الصناعية الصغيرة لها دور بارز في اقتصاديات الدول ، فهي تعتبر من احد المجالات التي تستوعب عدد كبير من العمالة الأمر الذي يقلل حجم البطالة ، كما أنها تدعم ارتفاع الناتج المحلي العام للدولة من خلال حجم الإنتاج التي تقدمة، ورغم الدور البارز الذي تقدمة المشروعات الصناعية الصغيرة ألا أنها تعاني جملة من المشاكل والصعوبات ، فهي تحتاج إلى تمويل مناسب وأسواق تصرف فيها إنتاجها

[2] عصام جنقي. **الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنطقة العربية** . القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،2002 ، ص 7.

وتأهيل العاملين بها ،وقد تكون اكبر المشاكل المشروعات الصغيرة الصناعية الصغيرة على توفير المعلومات التي تحتاجها لاتحاد قرارات بالشكل المناسب ،فمن خلال المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية التي قمت بها لعدد من المشروعات الصناعية الصغيرة في مدينة طرابلس وجدت أن اغلبها تجد صعوبة في الحصول على المعلومات نتيجة لافتقارها لنظام معلومات إداري يمكن الاعتماد علية في الحصول على البيانات والمعلومات ،والاعتماد بشكل تام على القرارات بشكل عشوائي ولا يستند لمعلومات دقيقه وموثقه من مصدرها ،هدا مايستدعي فشل هده المشروعات وخروجها من السوق ،وقد تستمر في العمل ولكن تبقي في تخبط وتذبذب .

وفي ضوء ماتقدم فقد تم تحديد مشكلة الدراسة في صورة السؤال الرئيس التالي : **ما دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة في مدينة طرابلس.**

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق جملة من الاهداف يمكن إيجاز أهمها في الأتي:

1- التعرف على دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشاريع الصغيرة.
2- التعرف على واقع نظام المعلومات الإداري في المشروعات الصناعية الصغيرة قيد الدراسة.

3- التعرف على نقاط الضعف بأنظمة المعلومات الإدارية الخاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة .

4- التعرف على معوقات استخدام نظم المعلومات الادارية في ادارة المشروعات الصغيرة.

5- إيجاد الحلول الممكنة لتفادي معوقات استخدام نظم المعلومات الادارية في ادارة المشروعات .

فرضيات الدراسة :

الفرضـــية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين كفاءة نظام المعلومات الاداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس :

_ تعزى إلى التدريب على استخدام نظم المعلومات الإداري.

_ تعزى إلى قاعدة بيانات مناسبة .

_ تعزى إلى الميزانية المخصصة لنظام المعلومات الإداري .

الفرضـــية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين درجة اســـتخدام نظام المعلومات الإداري في المشـروعات الصـناعية بمدينة طرابلس ومسـتوى التكاليف والجهد والوقت المطلوب لانجاز هده الإعمال في تلك المشروعات .

أهمية الدراسة :

تكمن الأهمية في مجموعة من النقاط يكمن توضيحها بالاتي:

1 _ تزيد من فرص نجاح المشروعات الصناعية .

2 _ تمكن أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة من التعرف على وجود نظام معلومات إداري داخل مشروعاتهم .

3 _ تساهم في توفير التكاليف وزيارة هامش الربح بالتالي نجاح المشروع وتطويره .

4 _ تساعد أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة من التعرف على بعض الأخطاء التي تواجههم في هده المشاريع وتصحيحها.

منهجية الدراسة :

منهج الدراسة :

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، فهو المنهج الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة ، بحيث يمكن من خلاله دراسة الظاهرة محل الدراسة ، وأيضا جمع الحقائق والبيانات والمعلومات عن الظاهرة وتفسير الحقائق تفسيرا كافيا وتحليلها .

بيئة الدراسة :

تتكون بيئة الدراسة من بعض المشروعات الصناعية الصغيرة في شعبية طرابلس.

مجتمع وعينة الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة والحصول على البيانات الاولية اللازمة، فقد تم استهداف مجتمع الدراسة من المشروعات الصناعية الصغيرة في مدينة طرابلس، حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع اصحاب ومديري المشروعات الصغيرة وبيان ذلك كما يلي :

بلغ حجم مجتمع الدراسة من مشروعات الصناعية صغيره في مدينه طرابلس (3477) حسب إحصائية غرفة الصناعة والتجارة والصناعة طرابلس لسنة 2009 ، ولغرض تحديد حجم عينة ممثلة للمجتمع تمثيلا جيدا لضمان درجة عالية من الموضوعية و بنسبة خطأ 5% تم تحديد حجم العينة باستخدام المعادلة التالية:[3]

$$n = \frac{p(1-p)}{\left[\frac{p(1-p)}{N} + \frac{E^2}{SD^2}\right]}$$

حيث أن :

n = حجم عينة الدراسة N= حجم مجتمع الدراسة

SD = الدرجة المعيارية (القيمة الجدولية المقابلة لدرجة الثقة) عند معامل ثقة 95%.

P = قيمة احتمالية تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، حيث كلما اقتربت قيمة p من الصفر والواحد الصحيح كلما صغر حجم العينة ، وبالتالي تم اختيار قيمة P بحيث تساوي 0.5 حتى وكلما اقتربت قيمة P من النصف كلما زاد حجم العينة ، يضمن الباحث الحصول على اكبر عينة.

E = الحد الاقصى للخطأ المسموح به في تحديد حجم العينة ، حيث تم الافتراض ان الحد الاقصى للخطأ المسموح به يساوي حوالي 0.05 ، اي تم تحديد (افتراض) قيمة مسبقا بحيث تساوي 0.05 .

وبالتطبيق في المعادلة السابقة فقد بلغ حجم عينة الدراسة(346) مشروعا.

أدوات جمع البيانات :

[3]. عدنان عباس حميدان واخرون .الاحصاء التطبيقي .دمشق ،جامعة دمشق ، 2006 ،ص41-47 .

البيانات الثانوية: تم الحصول عليها من مصادر المعلومات من مراجع وكتب ودوريات وندوات متعلقة بموضوع الدراسة والانترنت.

البيانات الأولية : تم الحصول عليها من عينة الدراسة وهي صحيفة الاستبيان المعدة لملاك وموظفي المشروعات الصناعية الصغيرة .

حدود الدراسة :

1. الحدود الزمنية:اجريت الدراسة 2010 . 2011 .
2. الحدود المكانية: مدينة طرابلس.
3. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بيان دور نظام المعلومات الإداري في تنميه المشروعات الصناعية الصغيرة في مدينة طرابلس دون أن تتعداها إلى غيرها من المناطق الأخرى

التعريفات الإجرائية:

النظام:

هو مجموعة من المكونات ذات العلاقة متداخلة مع بعضها تعمل على نحو متكامل في ظل قيود معينة لتحقيق هدف مشترك في بيئة ما وفي سبيل ذلك تقبل مدخلات وتقوم بعمليات تنتج مخرجات وتسمح باستقبال مدخلات مرتدة (تغذية عكسية).[4]

التعريف الإجرائي للنظام:

4 طه طارق طه . نظم المعلومات الحاسبات الآلية والإنترنت. دار الإسكندرية . دار الفكر الجامعي ،2007 . ص 39.

هو مجموعة من العناصر (بشرية ،الآلات ، تقنية، نظم وقوانين وإجراءات ولوائح تنفيذيه) مجتمعة مع بعضها البعض ومرتبطة بعلاقات وفق هده القوانين بحيث كل عنصر يحقق هدفه الجزئي للوصول إلى الهدف كلي .

نظام المعلومات:

هي مجموعة من الإجراءات التي تتضمن تجميع وتشغيل وتخزين وتوزيع ونشر واسترجاع المعلومات بهدف تدعيم عمليات صنع القرار والرقابة داخل المنظومة .[5]

التعريف الإجرائي نظام المعلومات :

هي تجمع للموارد واللوائح والقوانين التي ترتبط مع بعضها بغرض العمل بصورة صحيحة وتقديم خدمة بسرعة ودقة للمساعدة على اتخاذ القرار وتحقيق الأهداف .

نظام المعلومات الإدارية:

هي النظم التي تتولى معالجة البيانات الأعمال وتخزينها وإنتاج تقارير ومعلومات تمثل خلاصة لمعلومات المنظمة في مجالاتها الوظيفية.[6]

التعريف الإجرائي لنظام المعلومات الإدارية :

---

[5] إبراهيم سلطان . نظم معلومات إدارية . الإسكندرية . الدار الجامعية ،2005 ، ص1 .

[6] سعد غالب ياسين . نظم معلومات إدارية . عمان . دار يازوري ، 2009. ص 28.

هي طريقة منظمة لعرض معلومات الماضي والحاضر المتعلقة بالعمليات الداخلية والآثار الخارجية ،وتدعم المعلومات عملية التخطيط والإدارة ونشاطات المشروع داخل جمعية تنظيم الأسرة ، بحيث توفر المعلومات المناسبة في الوقت المقرر للمساهمة الفعالة في اتخاذ القرار.

التنمية:

هي التي تساعد الأفراد على القيام بالواجبات المستقبلية بطريقة أفضل من طريقة أدائهم الحالية لها.[7]

التعريف الإجرائي للتنمية :

التنمية هي الانتقال بالمجتمع من وضع ثابت إلى ما هو أعلى، وأفضل، وأحسن، وهى حسن استغلال الطاقات المتوافرة الموجودة الكامنة في دولة ما وحسن توظيفها من أجل ما هو أفضل.

المشروعات الصغيرة في دولة ليبيا:

هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصرا ولا يتجاوز الإقراض لرأس المال التأسيس الذي يمنح لها عن (2,500,000) مليونين ونصف مليون دينار كحد أقصى[8].

التعريف الاجرائي للمشروع الصغير :

هو المشروع الذي لايزيد عدد العاملين 25 عامل ولا يتجاوز رأس المال التاسيسي 2.5 مليون دينار ليبي

.

---

[7] بسيوني محمد ألبرادعي . تنمية المهارات تخطيط الموارد البشرية . القاهرة . أيترك للنشر والتوزيع ،2005، ص 47 .

[8] قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (109) لسنة 2006 .

المشروع:

عبارة عن مجموعة من النشاطات المرتبطة معا التي تنفذ بطريقة منظمة وله نقطة بداية محددة وواضحة ونقطة نهاية محددة أيضا، لتحقيق بعض النتائج المحددة التي تلبي احتياجات أي مؤسسة باعتبار ذلك أحد أساليب عمل المؤسسة الراهنة.[9]

التعريف الإجرائي للمشروع :

هو نشاط تستخدم فيه موارد معينة وتنفق من أجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة.

الدراسات السابقة :

المشروعات الصغيرة في ليبيا وتهدف الدراسة إلى تسليط بعنوان) **(دراسة بن حليم،2006)** [10] الضوء على واقع المشروعات من خلال معرفة ما تحققه من نجاح وما تعانيه من فشل ومعرفة الفرص المتاحة أمامها وما مدى ما تتلقاه من أشكال الدعم والمساندة والتطوير.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود جهة حاضنة أو راعية لهذه المشروعات وعدم وجود متابعة من الجهات الممولة، وأيضا عدم استخدام التقنية والإدارة العلمية فيها وضعف التمويل.

---

1 ترايفول يونغ . ترجمة بهاء شاهين . إدارة المشروعات. القاهرة. مجموعة النيل العربية، 2005.ص 251.

2 عبد الرزاق فرج بن حليم . المشروعات الصغيرة في ليبيا . طرابلس .أكاديمية الدراسات العليا .2006.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة وجود جهات راعية للمشروعات الصغيرة وضرورة إدارة المشروعات الصغيرة بطريقة علمية وحثها على استخدام تقنية المعلومات.

(دراسة فرج،2006):[11]بعنوان واقع ومستقبل نظم المعلومات الإدارية وخدماتها منطقة صبراته وصرمان واستهدفت الدراسة واقع نظام المعلومات الإداري بمنطقة صبراته وصرمان بالإضافة إلى التعرف على تقنيات المعلومات الموجودة من أجهزة حواسيب وبرامج وقواعد بيانات والتعرف على خدمات المعلومات القائمة وتحديد مدى قدرتها على تلبية احتياجات المستفيدين للنهوض بواقع نظام المعلومات الإدارية بالمنطقة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها زيادة عدد العاملين المتخصصين في مجال تقنية المعلومات وتطوير مهارات العاملين وتحديد الصلاحيات الفنية والإدارية لكل قسم وربط الشعبية بالكامل بشبكة داخلية من نوع انترنت وتوزيع الأجهزة والمعدات بشكل واع وعلمي مدروس .

(دراسة ابوزبيدة ، 2006) : (2) بعنوان دور المعلومات المحاسبية في إدارة المشروعات الصغيرة وتهدف الدراسة إلى مدى اعتماد المشروعات الصغيرة في البيئة المحلية على نظمها المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية ومدى اعتمادها على المعلومات المحاسبية في إدارة أنشطتها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن اغلب المشروعات الصغيرة

---

11 نهلة أحمد فرج . واقع ومستقبل نظم المعلومات الإدارية وخدماتها بمنطقة صبراته و صرمان . طرابلس . أكاديمية الدراسات العليا ،2006.

2 فتحي عبالسلام ابوزبيدة ،دور المعلومات المحاسبية في ادارة المشروعات الصغيرة ، غريان ، جامعة الجبل الغربي .كلية المحاسبة ، 2006

تعتمد على النظام المحاسبي المعلومات المحاسبية في إدارة أنشطتها وان اكثرمن نصف المشروعات الصغيرة تقوم بتخصيص وحدة تنظيمية تتولي إدارة نظامها المحاسبي .

وبناء على النتائج توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها دعوة الاكاديميين إلى التعريف بالمشروعات الصغيرة في الموسسات التعليمية ، وتوجيه الدعوة إلى الباحثين للقيام بدراسات وبحوث تهدف إلى تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة .

(دراسة عبد الصمد،2007):[12] بعنوان قياس فاعلية نظام المعلومات الإداري في شركة أيني للغاز وتهدف الدراسة إلى الوقوف على نقاط القوة والضعف في نظام المعلومات والتعرف على العوامل التي تؤثر على فاعلية نظم المعلومات الإدارية بالشركة وقياس فاعلية النظام في الشركة ودراسة العاملين على النظام .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود مركز مستقل أو إدارة خاصة بالمعلومات تقوم بإنتاج وإعداد التقارير وأن عدم دقة الحصول على المعلومات الصحيحة من قاعد البيانات تتمتع بفاعلية مرتفعة جدا وذلك من خلال نسبة الدقة المرتفعة التي تم الحصول عليها وأن النظام الحالي يمتاز بصعوبة الاستخدام تعقد النظام مما يدل على أن فاعلية النظام تتأثر بتعقده.

[12] فرج عبد القادر عبد الصمد ، قياس فاعلية نظام المعلومات الإداري في شركة أيني للغاز . طرابلس .أكاديمية الدراسات العليا .2007.

وفي ظل هذه النتائج توصلت إلى عدة توصيات أهمها إنشاء مركز مستقل للمعلومات يتولى أداء مهام إعداد البيانات، و تخطيط احتياجات المستفيدين في كافة الإدارات وتقييم فاعلية النظام.

(دراسة علي، 2008) :[13]بعنوان مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة الباحثين عن العمل وتهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة الباحثين عن العمل.

وقد قامت الدراسة على عدة فرضيات أهمها : القصور في وضع السياسات والخطط والبرامج للمشروعات الصغيرة يؤدي إلى زيادة الباحثين عن العمل واهتمام المسئوولين بالدول بالدعم والمساندة يقلل من هذه النسبة .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن غالبية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة هم من الليبيين ومتوسطي التعليم وليس لديهم خبرات سابقة ، وأن غالبية العاملين في المشروعات الصغيرة هم الذين اقتحموا المجال دون توجيه من القوى العاملة أو أية جهة .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة أن تقوم المشروعات على أساس علمي مخطط وتكوين إستراتيجية للمشروعات الصغيرة كأساس في معالجة ظاهرة البطالة عن العمل والاهتمام بالتمويل والتدريب والتسويق لهذه المشروعات.

[13] أمهنا الهمالي علي .مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة الباحثين عن العمل . طرابلس . أكاديمية الدراسات العليا .2008.

دراسة السحيري،) :(1) بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاكل وسبل العلاج (

وتهدف الدراسة اى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودراسة أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها والوصول إلى بعض المقترحات للعلاج.

وقد توصلت الدراسة ألي مجموعة من النتائج أهمها إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المشاكل والصعوبات أهمها غياب التعريف الواضح والمحدد اضافة إلي المشاكل الفنية والإدارية وتسويقية ومحاسبية .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مستلزمات الإنتاج وضمان مخاطر التامين ووضع برامج مدروسة للتدريب وتأهيل ودعم الأنشطة التسويقية.

الدراسات العربية:

علي التدريب **(دراسة القوقا ، فلسطين ،2007):** (1) بعنوان أثر

تدريب برنامج أثر على غزة وتهدف الدراسة إلى التعرف قطاع في الصغيرة المشروعات أداء لأصحاب التدريب خدمات تقديم في الدولية الغوث لوكالة التابع الصغيرة المشروعات .غزة قطاع في الصغيرة المشروعات وتطور نمو على الصغيرة وانعكاسه المشروعات

مهارات تطوير في فاعلاً اثر للتدريب وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن فيها،كما بينت والعاملين الصغيرة أصحاب المشروعات وقدرات

أداء تطور الخبرة على سنوات العلمي، المؤهل العمر، الجنس، لعوامل أثر لا أنه الدراسة الصغيرة. المشروعات

1 - الهادي محمد السحيري ،المشروعات الصغيرة المشاكل وسبل العلاج ،غريان ، جامعة الجبل الغربي . كلية المحاسبة،
غزة ، الجامعة الاسلامية غرة . فلسطين ، 2007 قطاع في جداً والصغيرة الصغيرة المشروعات أداء علي التدريب 2- ابراهيم عبد المجيد القوقا ، أثر

التدريب للمشروعات بمجال الاهتمام وتوصلت إلى مجموعة من التوصيات أهمها بضرورة حاضنات الإعمال. وبناء الصغيرة، للمشروعات الريادية الأفكار الصغيرة، ورعاية

(دراسة قابوسة ،الجزائر،) : (2) بعنوان دور حاضنات الإعمال في تنمية الموسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر وتهدف الدراسة إلى معرفة أهمية حاضنات الإعمال في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن حاضنات الإعمال وسيلة فعالة لدعم أفكار أصحاب المشروع الصغير وتتمثل هده المساعدة في خلق بيئة

متكاملة تقدم خدمات مختلفة، حيث تعمل على تسهيل فترة البدء في إقامة المشروع الصغير .

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها،إن تكون حاضنات الإعمال

محل مشاركة بين الموسسات الدولة موسسات القطاع الخاص، ووضع معايير محددة عند اختيار الموسسات لاحتضانها ومراعاة الجدوى الاقتصادية .

(دراسة البندقجي ،الاردن ،2005) :(2) وكانت بعنوان المشاريع الصغيرة في مدينة جرش حيث هدفت الدراسة إلى استكشاف حقيقة أوضاع المشاريع الصناعية الصغيرة العاملة في مدينة جرش وكذلك المشكلات والصعوبات المالية والاقتصادية المتصلة بإقامة المشاريع الصناعية الصغيرة، وكذلك التعرف إلى مواقف أصحابها من تلك المشكلات والمعوقات، وكما

هدفت أيضــاً إلى اســتكشــاف مدى اهتمام أجهزة الدولة بتلك المشــاريع من خلال أعمال الدعم والتشجيع التي تقدمها.

وخلصـــت إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن أصـــحاب المشـــاريع الصـــغيرة لا يواجهون مشكلات في إدارة ظروف العمل عند بداية التأسيس، وأن الدولة تدعم

1علي قابوسة ، دور حاضنات الاعمال في تنمية الموسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،المركز الجامعي ، الجزائر

2 البندقجي ،المشاريع الصغيرة في مدينة جرش ،مشكلات ومعوقات، دراسة ميدانية مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد 1، الجامعة الأردنية . 2005

مشـاريعهم، وأيضـاً عدم وجود دراسـات كافية تتعلق بإيجاد حلول لمشـكلات التسـويق والتمويل، كما أظهرت معاناة أصـحاب تلك المشـاريع من المشـكلات الاقتصـادية بسـبب ارتفاع ضـريبة المبيعات .

من خلال اطلاع الباحث على المعلومات والبيانات في الدراسـات السـابقة تبين انه مايميزها عن غيرها من الدراســات الســابقة ،حيث تناولت دراســة الباحث الدور الذي تلعبه نظم المعلومات الاداريه في تنمية المشروعات الصـناعية الصـغيرة في مدينة طرابلس ، ومن خلال دلك تبين إن اســتخدام نظم المعلومات الإدارية في المشــروعات الصــناعية الصــغيرة يودي إلى التقليل من التكاليف والجهد والوقت في انجاز الإعمال ، بلاضـافة إلى نتائج أخرى ذكرها الباحث في نتائج الدراسـة ، إما الدراسـات السـابقة لم تتناول الدور أدي تقوم به نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصـناعية الصـغيرة في مدينة طرابلس ، حيث إن بعضـها ركز على مشكل التمويل للمشروع الصـغير ، وبعضـها على مشـاكل التدريب ، وبعضـها على دور حاضـنات الإعمال في تنمية المشــروعات الصــغيرة ، وبعضــها كان نظم المعلومات الإدارية في شــركة أيني للغاز ، ودراسة أخرى كانت على دور المعلومات المحاسبية في إدارة المشروعات الصغيرة .

المبحث الأول : نظم المعلومات الإدارية :

1-1 مفهوم النظام :

ان مفهوم كلمة نظام متعددة المعاني(كنظام الإيصالات،الاقتصادي) والاستخدامات وعند فحص وتحليل هذه الاستخدامات، نجد أن كلها تلتقي في جوهر واحد بحيث يتكون كل نظام من هذه النظم من مكونات أساسية تتفاعل فيما بينها وتعمل ضمن ظروف بيئة محددة لتحقيق الهدف من وجودها [14].

وللنظام عدد من العناصر والتي يمكن أن تمثل نظم فرعية داخل النظام،وان تلك النظم الفرعية تتفاعل وتتكامل مع بعضها ودلك من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها وذلك في ضوء معطيات بيئية معينة داخ الموسسات ، ولدلك فان النطام من اهم العناصر في تنطيم العمل .

وقد ظهرت الحاجة إلى استخدام مفهوم النظم في مجال الإدارة مع الزيادة المطردة في حجم التنظيمات الإدارية وزيادة استخدامها للتقنيات المتطورة وخاصة تقنيات المعلومات [15].

ويستخدم العديد مفهوم النظام بصورته المطلقة والعمومية في الوقت الذي يتوجب استخدام هذه المفاهيم في مواقفها الصحيحة والدقيقة ، ولذلك يتوجب تحديد وتعريف مفهوم النظام، لأنه ينشا بشكل واسع ويرتبط في مجالات الحياة المختلفة مثال :نظام الاقتصاد ونظام المعلومات ، فكلمة نظام متشابهة وإن اختلفت في الاستخدام .

تعريف النظام : عرف سليم الحسنية النظام بأنه "مجموعة من العناصر والأجزاء التي تتكامل مع بعضها وتحكمها علاقات وآليات عمل وفي نطاق محدد وبقصد تحقيق هدف معين" [16].

---

14. إبراهيم سلطان . **نظم معلومات إدارية مدخل إداري** . الإسكندرية . الدار الجامعية .2000. ص 17- 18

15. نجم عبد الله ألحميدي ،واخرون . **نظم المعلومات الإدارية** . مدخل معاصر ، عمان . دار وائل .2009 ،ص 11.

3 سليم إبراهيم الحسنية. **نظم المعلومات الإدارية (نما)** . عمان . مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .1998 ,ص27 .

ويعرف عبد الرحمن الصباح النظام بأنه "مجموعة أجزاء أو عناصر أو أقسام ترتبط مع بعض بعلاقات منطقية" ،أي أنها تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض بغرض أداء أهداف معينة ،وذلك عن طريق تحويل المدخلات إلى مخرجات [17].

ويعرف صبحي الخطيب وعمر عباس العتر النظام بأنه "مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تهدف معاً إلى تحقيق غايات محددة" [18].

وعرف West churchman النظام بأنه "مجموعة الأجزاء أو المكونات التي تتضافر معاً لتحقيق مجموعة من الأهداف" [19] .

ويعرف Schoderbek Charles النظام بأنه "مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام" [20].

ويعرف محمد شادي النظام بأنه" مجموعة من الأجزاء مترابطة ومتكاملة تؤدي عملها من أجل تحقيق هدف معين" [21] .

وعرفت سوينا البكري وعلى مسلم النظام بأنه "عبارة عن مجموعة من الأجزاء التي تنتظم في شكل معقد،لتحقيق هدف سبق تحديده" [22].

عرفت منال الكردي وجلال العبد النظام بأنه "مجموعة من المكونات التي تربطها ببعضها البعض وبيئتها علاقات تفاعلية تمكنها من تكوين كل متكامل" [23].

وعرف علاء السالمي وآخرون النظام بأنه "الكل المركب الذي يجمع ويربط بين الأشياء وأجزاء النظام تنظم في علاقات شكل من مجموعها تركيبا موحدا وتلك الأجزاء التي يتكون منها

. عبد الرحمن الصباح، **نظم المعلومات الإدارية** ،عمان ، دار زهران للنشر ، 1998 ،ص1721

صبحي محمود الخطيب.عمر عباس العتر،**مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**،الأسكندرية،الدار الجامعية ،1993. ص18.12

19 west chur man. **The system Approuch** .New york.Dell.1968.p29 .

20 Schoderbek Charles. and Other s. **Management systems .Business publications**.Dalls1980 .p12 -

محمد شوقي شادي،**نظم المعلومات المحاسبية** ، القاهرة، دار الثقافة العربية ، 1989، ص9 .21

سونيا محمد البكري،علي عبد الهادي مسلم، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية** ،الأسكندرية،الدار الجامعية ،ص22.49

منال محمد الكردي وجلال إبراهيم العبد، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية** ،الأسكندرية الدار الجامعية،ص2349

متبادلة بحيث لا يمكن عزل أحدها عن الآخر مع ذلك فكل منها يحتفظ بذاتيته وخصائصه إلا أنها في النهاية جزء من كل متكامل" [24].

عرفت أنعام الشهربلي النظام بأنه "مجموعة من مكونات أساسية تتفاعل فيما بينها وتعمل ضمن ظروف بيئية محددة لتحقيق الهدف من وجودها خلال فترة زمنية محددة" [25].

عرف محمد حسان النظام بأنه "مجموعة من المكونات تربطها ببعضها البعض وبيئتها علاقات تفاعلية تمكنها من تكوين كل متكامل" [26].

وعرف علي السلمي النظام بكونه "الكيان المتكامل الذي يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة تقوم بينها علاقات تبادلية من أجل أداء وظائف وأنشطة تكون محصلتها النهائية بمثابة الناتج الذي يحققه النظام كل" [27].

ويعرف السعيد الشلبي النظام بأنه "عبارة عن مجموعة عمل من العنصر البشري وعنصر الآلات والمعدات مجمعة مع بعضها بحيث تربطها علاقات محددة وقوانين ثابتة وبحيث يكون لكل جزء من مكونات النظام دوره المرسوم ووظيفته المحددة" [28].

ويعرف أحمد ملوخية النظام بأنه "مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق أهداف معينة [29].

---

24 علاء السالمي . عثمان الكيلاني . جلال البياتي ، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية** ، عمان ، دار المناهج 2009 . ص 49 .

23 أنعام علي الشهر بلي . **تقويم نظم المعلومات الإدارية باستخدام بحوث العمليات** . عمان. دار الوراق. 2008 , ص25

محمد أحمد حسان . **نظم المعلومات الإدارية** . الإسكندرية . الدار الجامعية .2008, ص 50 .26

علي السلمي . **تحليل النظم السلوكية** . القاهرة . مكتبة غريب . 1970 , ص 27.32

السعيد السيد شلبي . **نظم المعلومات الإدارية ركيزة هامة للتنمية الصناعية في الدول العربية** . مجلة الثقافة العربية , المنظمة العربية للتربية والثقافة والإعلام . 28 العدد الرابع .1977

أحمد فوزي ملوخية . **نظم المعلومات الإدارية** . الإسكندرية . مؤسسة حورس الدولية . 2006 ,ص 23 .29

ومماسبق عرف الباحث النظام بانه هي مجموعة من العناصر (بشرية ،الآلات ، تقنية، نظم وقوانين وإجراءات ولوائح تنفيذيه) مجتمعة مع بعضها البعض ومرتبطة بعلاقات وفق هده القوانين بحيث كل عنصر يحقق هدفه الجزئي للوصول إلى الهدف كلي .

1-2 مكونات النظام :

يتكون النظام من العناصر الأساسية التالية :

1. **المدخلات** : هي مجموعة المفردات التي يتكون منها النظام ويعتمد عليها بشكل أساسي وتتعدد مدخلات النظام وتتنوع على ضوء الأهداف التي يسعى التنظيم إلى تحقيقها [30].
2. **العمليات** : تكون عمليات النظام إما في شكل آلة أو إنسان أو حاسب آلي أو مهام تؤدي بواسطة أعضاء المنظمة وعادة ما تقوم الإدارة في المنظمات بتصميم هذه العمليات.
3. **المخرجات** : قد تكون مخرجات النظام إما في شكل منتجات مادية أو خدمات أو معلومات وتعتبر المخرجات ناتج العمليات وبمعنى آخر أن مخرجات النظام ترتبط ارتباطا قويا بالهدف من وجود النظام .
4. **التغذية العكسية** : إن التطوير المستمر للنظام يصحح المسارات الخاصة به يتوجب توجيه ومتابعة تقييم عمليات تنفيذ المخرجات لذا يتطلب فحص فاعلية النظام من خلال النتائج والمخرجات الخاصة به . [31]

والشكل رقم (1): يوضح مكونات النظام التغذية العكسية للنظام:

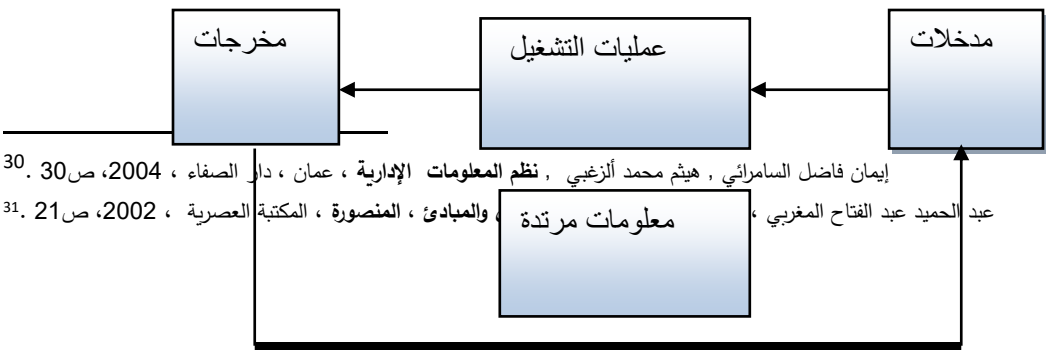

30. إيمان فاضل السامرائي , هيثم محمد ألزغبي , **نظم المعلومات الإدارية** ، عمان ، دار الصفاء ، 2004، ص30 .

31. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، **والمبادئ ، المنصورة** ، المكتبة العصرية ، 2002، ص21 .

(المصدر / معالي فهمي حيدر ، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ،2002،

3-1 تعريف نظام المعلومات :

عرف محمد الفيومي وأحمد حسين علي نظام المعلومات بأنه "النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط اتصال" [32].

ويعرف صبحي الخطيب وعمر العتر نظام المعلومات بأنه "نظام مصطنع يتكون عادة من مجموعة متكاملة من الأجزاء المرتبطة بالكمبيوتر والأجزاء اليدوية والتي تهدف إلى تجميع وتخزين وإدارة البيانات ومد المستخدمين بالمعلومات" [33].

ويعرف Zwass نظام المعلومات بأنه "مجموعة من المكونات المنظمة لتجميع ونشر وفرز وتشغيل البيانات بهدف توفير المعلومات لمجالات التصرف" [34].

ويعرف Laudon نظام المعلومات بأنه "مجموعة مترابطة فيما بينها تقوم بتجميع وتخزين(نشاط التشغيل) ونشر المعلومات(نشاط المخرجات) واستقبال معلومات مرتدة إليها (تغذية عكسية) وذلك لأغراض دعم اتخاذ القرارات وتحقيق الرقابة" [35].

---

[32] محمد الفيومي . أحمد حسين علي حسين . تقييم وتشغيل نظم معلومات المحاسبة . الإسكندرية . دار الإشعاع . 1998, ص 9.

[33] صبحي الخطيب عمر العتر ، مرجع سابق ذكره .ص 50

[34] Zwass.v.founcltions OF Information System Fcirleigh Dickinson Universitg (Irwin /MC Grow – Hill)1998 –p102

[35] Laudon k and Laudon j .Management Information System; New Approaches to Organization and Technology (prentice Hall Lnc)1998-p23

ويعرف إبراهيم سلطان نظم المعلومات بأنها "مجموعة من الإجراءات التي تتضمن تجميع وتشغيل و تخزين وتوزيع ونشر واسترجاع المعلومات بهدف تدعيم عمليات صنع القرار والرقابة داخل المنظمة" [36].

ويعرف سليم الحسنية نظم المعلومات بأنها "مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات تعمل يدوياً أو ميكانيكياً أوالياً على جميع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم بثها للمستفيد" [37].

ويرى تركي إبراهيم سلطان أن الهدف الأساسي لنظام المعلومات هو مد كافة المستويات الإدارية بالمعلومات الضرورية اللازمة لسير العمل على أكمل وجه [38].

مما سبق يعرف الباحث نظام المعلومات بأنه تنظيم الموارد البشرية والمادية والتجهيزات، ويهتم بالإطلاع رسميا بواحدة أو أكثر من وظائف هذه القنوات نظام الاتصال الهاتفي ، الخدمات الاستشارية ودور النشر وتجارة الكتب و المكتبات منتجو المراصد البيانات ومجهز ومراصد البيانات .

1-4 مفهوم نظم المعلومات الإدارية :

" تتمثل نظم المعلومات الإدارية في تلك النظم التي تتعامل مع كل أنشطة المعلومات والمنظمات واتخاذ القرارات المرتبطة بعمليات المنظمة،وذلك بغرض زيادة فاعلية وكفاءة المنظمة من خلال توفير المعلومات ودعم القرارات الإدارية" [39].

في بادئ الأمر كان مفهوم نظم المعلومات يطلق على جميع نظم الحاسوب المستخدمة في مجالات دعم الإدارة والمديرين وتنفيذ أنشطة الأعمال ،بعد دلك تطورت وازدهرت نظم المعلومات الإدارية وتنوعت أنماطها وتباينت تطبيقاتها حتى أصبحت من أهم النظم ،ولا تستطيع

---

[36] .إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية مدخل أداري، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص1.

[37] – .سليم إبراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية (نما) ،عمان ،مؤسسة الوراق ،1998،ص42.

[38] – تركي إبراهيم سلطان ، **نظم المعلومات واستخدام الحاسب الآلي** ، الرياض ، دار المريخ ،1985،ص 23.

[39] عبد الرحمن الصباح ، عماد الصباغ، .مرجع سبق ذكره ص343.

العمل بدونها منظمات الإعمال الحديثة وبخاصة منظمات المعرفة ومنظمات الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية [40].

ويعتمد نظام المعلومات الإداري على نظام تشغيل البيانات في المنظمة حيث يستمد نظام المعلومات الإداري المعلومات التي يحتاجها من نظام تشغيل البيانات .

ولكن يرى محمد عبد حسين أن مفهوم نظم المعلومات الإدارية يتحدد في الآتي:

ونظام المعلومات الإداري ليس نظام عام للمعلومات ولكنه نظام يستخدمه المديرون في التزويد بالمعلومات الخاصة باتخاذ القرارات [41].

- هيكل متكامل يضم عناصر النظام الأساسية وهي المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية العكسية.
- المستلزمات الضرورية لإدارة وتشغيل النظام هي الآلات، الأيدي العاملة،البرامج والنظم.
- البيانات التي يتم تغذية النظام بها ويتم تجميعها عن البيئة الداخلية.
- المعيار الأساسي لتقرير فاعلية النظام هو مدى انتفاع المديري المستفيدين من المعلومات التي يوفرها النظام
- أن تعكس هذه المعلومات أحدات الماضي وصورة الحاضر وتوقعات المستقبل لنشاطات المنظمة [42].

وكلما استطاعت نظم المعلومات الإدارية أن تحقق مستوى عال من التعاضد بين نظم مكونات وبرامج تكنولوجيا المعلومات الحديثة كلما استطاعت هذه النظم من تحقيق معدلات متطورة من الفعالية التنظيمية والتشغيلية للمنظمة واستطاعت أيضا من تحقيق الميزة التنافسية التي لا يمكن

---

40. سعد غالب ياسين ، نظم المعلومات الإدارية ، عمان ، دار اليازوري ،2009،ص 27 .

41. سيد محمد جاب الرب ، **نظم المعلومات الإدارية** ، الإسماعيلية ، مطبعة العشري 2009، ص 128 .

42. محمد عبد حسين أل فرج الطائي ،**الموسوعة الكاملة في نظم المعلومات الإدارية الحاسوبية** عمان ،دار زهران للنشر . 2005 ،ص43 ،44.

تحقيقها إلا من خلال اكتساب وإنتاج معلومات ذات قيمة مضافة إلى القيمة الإجمالية لمخرجات نظام الأعمال في المنظمة من منتجات خدمات ومعلومات [43].

وأصبحت نظم المعلومات الإدارية من الأصول الأساسية في أية منشأة مثل الموارد المالية والكوادر البشرية والمباني والتجهيزات ،من هنا تبرز أهمية وضع خطط إستراتيجية معلوماتية في كل منشأة حتى يتم بناء هذه النظم على أسس قوية ولكي تتحقق الاستفادة المثلى منها .

ويمكن تلخيص مفهوم نظم المعلومات الإدارية بما يلي :

1- تصميم شبكة المعلومات لتوفير المعلومات المناسبة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب.

2- نظام يصمم على أساس حاجة الإدارة العليا أو بعض المسئوولين الآخرين ممن لديهم الحاجة الضرورية للمعرفة ويجهز لهم مستخلصات بالمعلومات وهي بالتالي أداة لاتخاذ القرار .

3- "هو نظام ضبط وتحكم يتخصص بتحويل المعلومات إلى المستويات الإدارية بعد تجهيزها وتحديثها لكي يمكن اتخاذ القرارات بأفضل السبل" [44].

---

[43] سعد غالب ياسين ، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات** . عمان ، دار المناهج .2009 ، ص 54.

[44] جمعية الحاسبات السعودية ، **التخطيط الاستراتيجي لتنقية المعلومات** ، اللقاء السنوي لمدراء تقية المعلومات 2004/4/20 . نقل عن موقع جمعية الحاسبات السعودية ، تاريخ الدخول 2011/1/5 يوم الاربعاء الساعة 11 صباحا . Htm/www.kfu.sa/infocenter/index.asp

والشكل رقم (2) / نظام المعلومات الإداري :

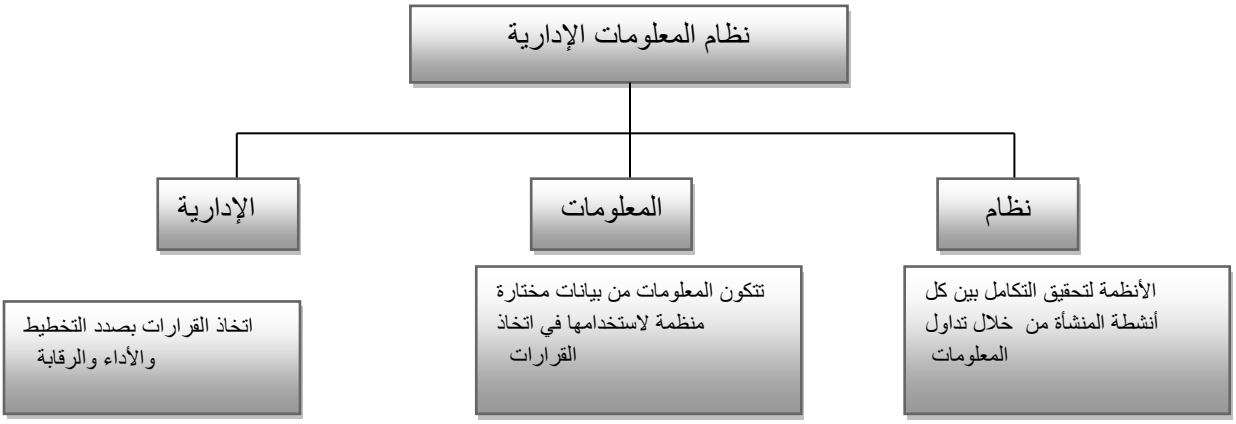

(المصدر / صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية ، الإسكندرية ، دار الجامعية الجديدة ،2001،ص 21)

تعريف نظم المعلومات الإدارية:

عرف نجم عبد الله الحميدى و آخرون نظم المعلومات الإدارية بأنه نظام منهجي محوسب قادر على تكامل البيانات بقصد توفير المعلومات الضرورية لصنع القرارات [45].

[45] نجم عبد الله ألحميدي.سلوى أمين السامرائي.عبد الرحمن العبيد .**نظم المعلومات الإدارية** .عمان .دار وائل .2004،ص73.

ويعرف سعد غالب ياسين نظم المعلومات الإدارية بأنها النظم التي تتولى معالجة بيانات الأعمال و تخزينها وإنتاج تقارير ومعلومات وتقارير تمثل خلاصة لمعاملات المنظمة في مجالات الوظيفية [46].

كما عرف يحيى حلمي نظم المعلومات الإدارية بأنها النظم المتكاملة التي تربط بين المستفيد والآلة من أجل توفير المعلومات لدعم وظائف الإدارة في المنشأة وتستخدم هذه النظم أجهزة الحواسيب والبرامج الجاهزة وقواعد البيانات والإجراءات اليدوية والنماذج من أجل التحليل والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات [47].

ويعرف محمد عبد حسين الطائي نظم المعلومات الإدارية بأنه التكوين الهيكلي المتكامل والمتفاعل من الآلات والمعدات ، البرامج ،القواعد ، القوى العاملة والذي يكفل تحصيل ومعالجة البيانات لأجل توقير المعلومات الضرورية للمستفدين بالوقت المناسب والتكلفة والكمية المناسبتين [48].

وعرف أحمد توفيق جمعة ورفعت محمد جاب الله نظم المعلومات الإدارية على أنها تلك النظم بالمنشأة التي تقوم بجمع البيانات من الجهات الداخلية والخارجية وتصنفيها و تجهيزها وتحويلها إلى معلومات وتقديمه إلى المستويات الإدارية المختلفة لخدمتها في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات [49].

ويعرف محمد عبد العليم صابر نظم المعلومات الإدارية بأنها منظمة من الوسائل لتوفر معلومات عن الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بأنشطة وعمليات المنشأة وأيضا بما يحدث

---

[46] سعد غالب ياسين ، **نظم المعلومات الإدارية**،عمان ،دار يازوري .2009 ،ص28.

[47] يحيى مصطفى حلمي ، **نظم المعلومات** ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ،1988 ، ص 176.

[48] محمد عبد الحسين الطائي . مرجع سبق ذكره ص43.

[49] أحمد توفيق جمعة .رفعت محمد جاب الله ،**نظم المعلومات بين النظرية والتطبيق** ،القاهرة ،الدار الكتاب الجامعي ، 1986 ،ص23.

في بيئتها الخارجية والتي تؤدي إلى تدعيم وظائف التخطيط والرقابة والعمليات في المنظمة من خلال ما توفره من معلومات في توقيت مناسب لصانع القرار [50]

ومما سبق يعرف الباحث نظم المعلوات الادارية بانها طريقة منظمة لعرض معلومات الماضي والحاضر المتعلقة بالعمليات الداخلية والآثار الخارجية ،وتدعم المعلومات عملية التخطيط والإدارة ونشاطات المشروع داخل جمعية تنظيم الأسرة ، بحيث توفر المعلومات المناسبة في الوقت المقرر للمساهمة الفعالة في اتخاذ القرار.

1-5 مكونات نظام المعلومات الإداري:

يتكون نظام المعلومات الإداري كما هو موضح بالشكل التالي بالعناصر الأساسية وهي :[51]

أولا . مدخلات وتتكون من الآتي:

. النظام الفرعي لمعالجة البيانات.

. النظام الفرعي للبحوث والدراسات المتخصصة

. النظام الفرعي للمخابرات

ثانياً . المعالجة :

وهي معالجة البيانات المدخلة بإجراء عدد من التعليمات لإنتاج المخرجات المعنية المحتاج إليها ويتم ذلك عن طريق تسجيل ووصف البيانات وتصفينها في مجموعات معينة واسترجاعها بواسطة أساليب ربط وتكثيف مختلفة والشكل التالي يوضح مكونات نظام المعلومات الإداري:

ثالثاً . المخرجات وتتكون من الآتي:

. التقارير الدورية.

---

[50] محمد محمد الهادي ، التطورات الحديثة **لنظم المعلومات المبينة على الكمبيوتر** ، القاهرة ،دار الشروق ، 1993 ص 68-69

[51] محمد عبد العليم صابر .**نظم المعلومات الإدارية** ،الإسكندرية . دار الفكر الجامعي،2007. ص 79.

. التقارير الخاصة.

. مخرجات النماذج الرياضية والكمية لمحاكاة الواقع الفعلي.

الشكل (3) :العناصر المكونة لنظام المعلومات الإدارية ومسارات تدفق البيانات والمعلومات بين عناصره

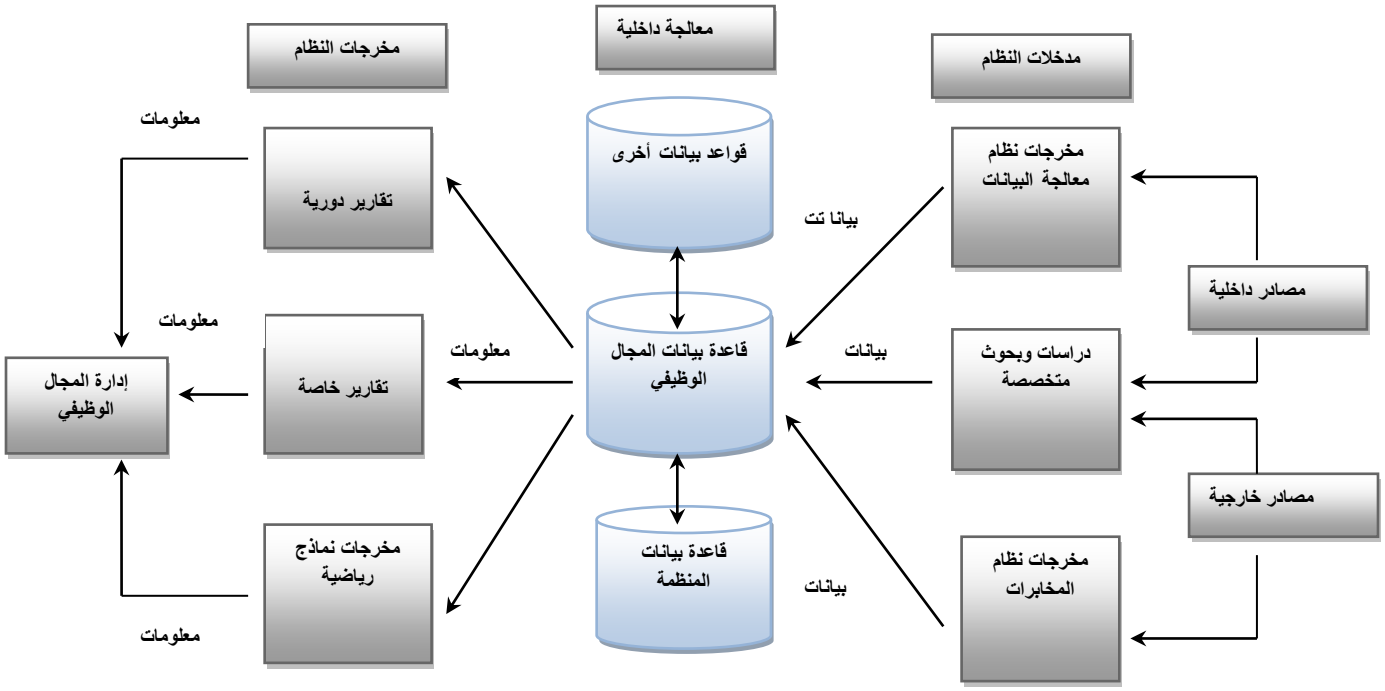

(المصدر/عبد الرحمن الصباح .عماد الصباغ. نظم المعلومات الإدارية. عمان .دار زهران .1996.ص351 .352)

أما سليم إبراهيم الحسنية فيرى أن مكونات نظام المعلومات الإدارية تتحد في :

- **الأجهزة:** وهي لابد من توافرها لكل نظام معلوماتي جهاز حاسب على الأقل.
- **البرمجيات:** وهي الأنظمة التي تشغل الأجهزة والبيانات والمعلومات والمعارف وتحدد العمليات التي تسويها الأجهزة وتنقسم إلى : (برمجيات نظم –برمجيات التطبيقات)

- **قواعد البيانات:** قاعدة البيانات هي المخزن أو الوعاء الذي يحتوي على البيانات التي تصف كل العمليات والأحداث الجارية في المنظمة.
- **الإجراءات:** هي عمليات تتضمن وصف وترتيب مجموعة الخطوات والتعليمات المحددة لانجاز العمليات الحاسوبية كافة.
- **الأفراد:** هم المورد البشري والمكون الذي يسيطر ويشغل المكونات الأخرى فكل منظمة تستخدم نظم معلومات تحتاج إلى عاملين التشغيل وإدارة هذه النظم تكون الخلية المعلوماتية [52].

وحدد نبيل عزت موسى نموذج مكونات نظم المعلومات الإدارية في الشكل **(4):**

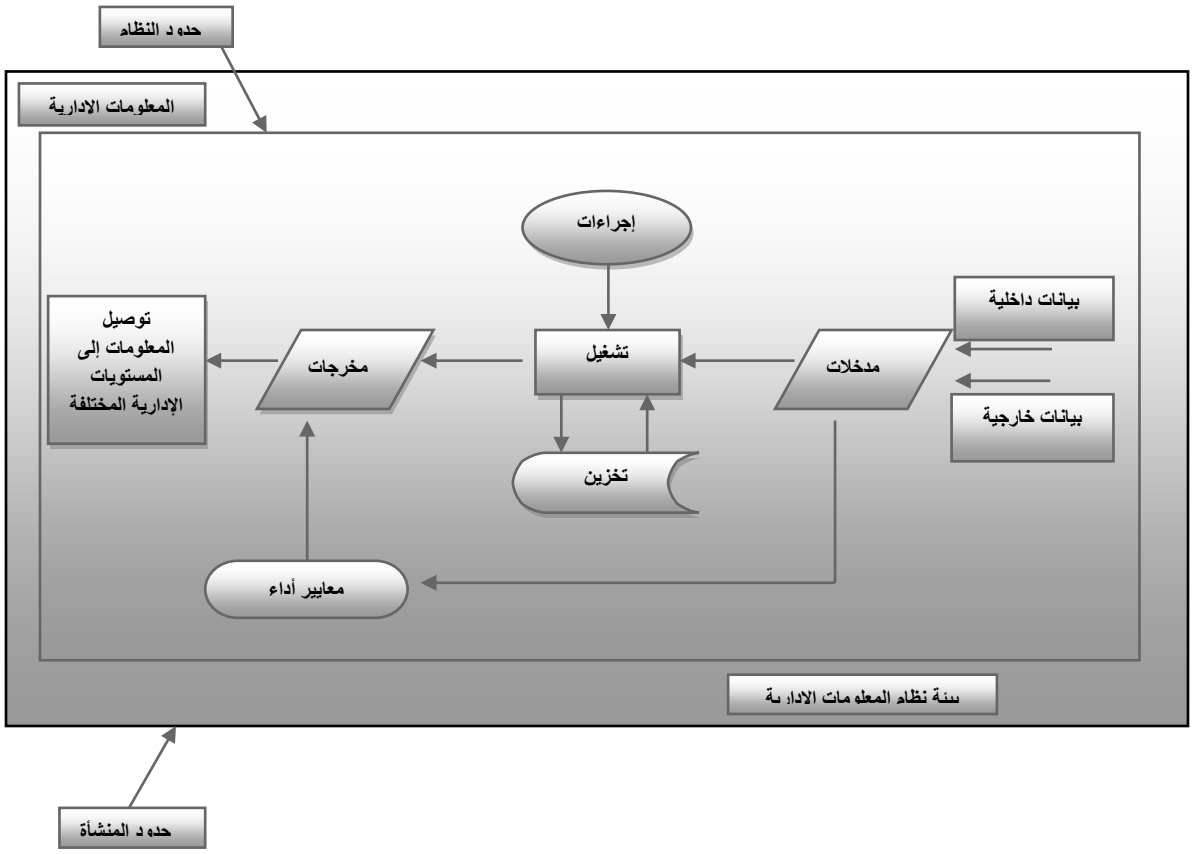

[52] سليم إبراهيم الحسنية ، مرجع سبق ذكره . ص 56-58.

(المصدر / نبيل عزت موسى .نظم المعلومات الإدارية . الإطار الفكري للتحليل والتصميم ,بور سعيد.1984.ص 87)

1-6 دورة حياة نظم المعلومات الإدارية :

حدد كامل السيد غراب و فاديه محمد حجازي مراحل نظم المعلومات الإدارية في المراحل الآتية : .

1 . **مرحلة البحث :** تختص هذه بتحديد ما إذا كانت هناك طريقة جديدة للقيام بالعمل عما هو كائن .

وتعد البيانات التي يجمعها القائمون على التطوير من مستخدمي النظام المتحملين أساس مرحلة البحث.

2 . **مرحلة التحليل :** تفصل هذه المرحلة في مرحلة البحث وتتناول العلاقة بين الأجزاء الملموسة وغير الملموسة للنظام ويتم تحديد مدخلات ومخرجات النظام المقترح وخصائص الأداء والتحميل فيه.

3 **. مرحلة التصميم :** يتم توصيف من واقع التوصيف الوظيفي الذي تم التوصل إليه في مرحلة التحليل فيتم وضع التصميم التفصيلي لوحدات النظام وخطة اختبار هذا التصميم التفصيلي ، وتطلب التصميم الجيد تنسيقاً دقيقاً وتدويناً تفصيلياً لخطواته ووحداته.

3 . **مرحلة التطبيق :** في هذه المرحلة تتم كتابة البرامج المطلوبة ضمن تصميم النظام وتنفيذ خطة اختبار كل جزء من أجزائه . ويتطلب ذلك استخدام لغة أو أكثر من لغات البرمجة المستخدمة في كتابة البرامج ، كما يتطلب اختبار صحة كتابة تلك البرامج من ناحية الأصول المرعية للغة المختارة من ناحية سلامة المنطق فى كل برنامج من تلك البرامج **(53)**.

---

[53] كامل سيد و فاديه محمد حجازي، **نظم المعلومات الإدارية** ، الرياض ، منشورات جامعة ملك سعود،1989 .ص 61 .62

والشكل التالي يوضح مراحل دورة حياة نظم المعلومات الإداري :

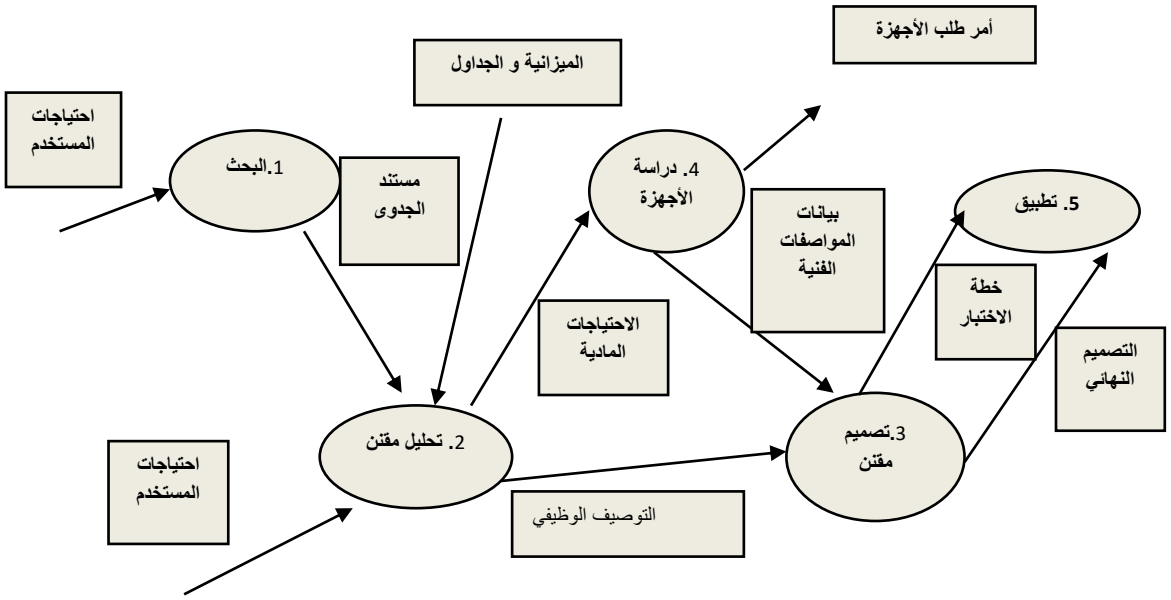

الشكل (5) :مراحل تطوير نظام المعلومات الإدارية

Marco .T. structured analysis and system specification .engle wood cliffs(المصدر /

.new jersey , prentice .hall. Lnc.1970,p231.(

1-7 أهمية نظم المعلومات الإدارية:

أن أهمية نظم المعلومات الإدارية تتحدد في :

1. تزويد صانعي القرارات في المنظمة بالمعلومات المناسبة لاتخاذ قراراتهم .
2. يستمد نظام المعلومات الإدارية أهميته من تقليل حالات عدم التأكد التي تعاني منها المنظمة.

3 . يترتب على كفاءة نظام المعلومات الإدارية في المنظمة فوائد غير مباشرة كثيرة وهي التي تكون نتائج القرارات الإدارية فعالة.فإذا كانت المعلومات صحيحة تؤدي إلى قرار صحيح[54] .

ولنظم المعلومات الإدارية العديد من الأهمية في شتى المجالات وهي:

1- تخفيض حجم الجهاز الإداري وتخفيض التكاليف المتعلقة به .

2- توسيع وتنشيط شبكة الاتصالات وابتكار طرائق جديدة لها .

3- زيادة القدرة على خلق طرق وأساليب جديدة لإدارة مختلف الأنشطة داخل المنظمة .

4- زيادة إمكانية التنبؤ بالمستقبل على اعتبار أن يستخدم من طرق تنبؤ في مختلف المجالات لا تعتمد على البيانات والمعلومات التاريخية [55].

1-8 أنواع نظم المعلومات الإدارية :

تتحدد أنواع نظم المعلومات الإدارية من خلال المستويات الإدارية وهي كالآتي:

1- نظم تشغيل (الإدارة الدنيا): وهو نظام إعداد العمليات اليومية للتنظيم ويتم هذا إما يدويا أو باستخدام الحاسب الآلي [56].

2- نظم التقارير ومراقبة الإدارة (الادارة الوسطى): وهي النظم التي تقوم بتقديم المعلومات اللازمة إلى الإدارة في منظمات الأعمال المختلفة لمساعدتها في اتخاذ القرارات[57].

3- نظم إدارة المعرفة للأرشيف والتسجيل: وهي النظم التي تدعم الميزة التنافسية للمنظمة إلا في حدود ضيقة للطبيعة المرنة وغير الواضحة للمعرفة[58].

---

54 عبد الرحمن تيشوري ، **متى نضع ونستثمر في نظم المعلومات الإدارية** ، دمشق ، المعهد الوطني للإدارة ، ص 64.

55 حسن عبد الله التميمي . **إدارة الإنتاج والعمليات** ، عمان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ,1997 ، ص 210.

56 إسماعيل السيد ، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية** ، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، لا توجد سنة نشر ، ص 16 .

57 محمد نور برهان،غازي ابراهيم،**نظم المعلومات المحوسبة**،عمان،دار المناهج،2003،ص47.

58 سعد غالب ياسين ، **إدارة المعرفة** ، عمان ، دار المناهج ، 2007 ، ص 131.

4- نظم التخطيط الاستراتيجي(الادارة العليا): يحقق هذا النظام الميزة التنافسية المتواصلة وهذا يتوقف على العنصر البشري الجيد الذي يحقق هذه الميزة من خلال التخطيط والقرار الذي يتخذ في عملياته المتعددة .[59]

5- النظم الخبيرة : هي أنظمة صنع قرار أو أي أجهزة حاسوبية وبرمجيات لحل المشاكل وتستطيع أن تصل إلى مستوى معين في الأداء تساوي أو حتى تتعدى الخبراء البشريين في بعض الاختصاصات وخاصة في حل العقدة المستعصية[60].

6- نظم دعم القرارات: هي مجموعة من البيانات ومعدات المعالجة التي تستخدم في التعامل الخلاق مع البيانات للإجابة على الأسئلة المجهولة وغير المهيكلة[61].

والشكل رقم (6) يبين أنواع نظم المعلومات الإدارية:

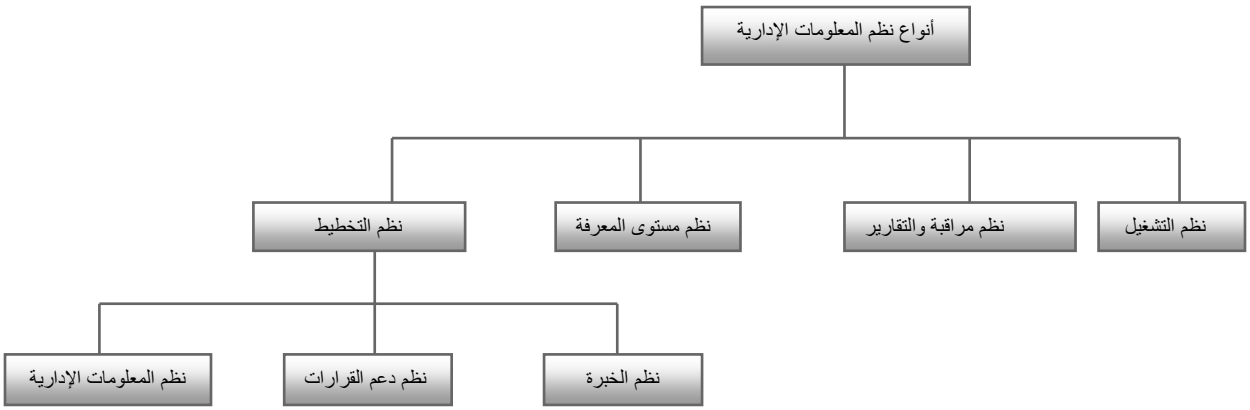

(المصدر / حسن عبد الله التميمي ، إدارة الإنتاج والعمليات ، عمان ، دار الفكر للطباعة والنشر ،1997، ص 210)

59 نبيل مرسي خليل ، **التخطيط الاستراتيجي** ، الإسكندرية ، دار المعرفة ،1996 ، ط 2،ص 38.

60 علاء السالمي . رياض الدباغ ، **تقنيات المعلومات الإدارية** ، عمان ، دار وائل ، 2002، ص51.

61 علاء السالمي ، **نظم دعم القرارات** ، عمان ، دار وائل ،2004 ، ص 24 .

1-9 خصائص نظم المعلومات الإدارية:

يحدد نجم عبد الله ألحميدي وآخرون خصائص المعلومات الإدارية في نقاط التالية:[62]

1. إنه نظام فردي من النظام الكلي للمنظمة وهذا يعني أن نظم المعلومات الإدارية هي نظم تنفيذية وظيفية.
2. المهمة الرئيسية الأولى لنظام المعلومات الإدارية هي حصر المدخلات أي جمع البيانات الصلة بمختلف نواحي النشاط في المنظمة من مصادرها الداخلية والخارجية.
3. المهمة الرئيسة الثانية للنظام تتمثل في معالجة البيانات التي تم جمعها بغض النظر عن وسيلة المعالجة سواء أكانت يدوية أم باستخدام الحاسوب .
4. المهمة الثالثة تتمثل في الحصول على معلومات مفيدة من عملية البيانات أي المخرجات أن حصول على مخرجات النظام ليس هدفاً بل وسيلة لتحقيق هدف أكثر أهمية وشمولاً وهو زيادة معارف الإدارة وزيادة مقدرتها على وضع القرارات وحل المشكلات التي تواجهها.

ويرى عبد الرحمن الصباح وعماد الصباغ خصائص نظم المعلومات الإدارية في الآتي: [63]

1 . إنه نظام متكامل يربط مجالات وظيفية مختلفة.

2 . إنه نظام يدعم وظائف التخطيط والرقابة والعمليات وهي الأنشطة المطلوبة في كل مجالات النشاط.

3 . إنه نظام يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات بغية حل المشكلات سواء أكانت متميزة غير مكررة أو مكررة.

4 . أنه نظام يصف الماضي والحاضر ويتنبأ بالمستقبل فالمعلومات تصف وضع المنظمة في الماضي والحاضر والمستقبل.

---

62 نجم عبد الله ألحميدي واخرون . مرجع سبق ذكره . ص74،75

63 عبد الرحمن الصباح وعماد الصباغ .**نظم المعلومات الإدارية** .عمان . د ر زهران . 1996 ، ص346.

توجد علاقة وروابط بين أجزاء النظام الواحد تعمل على تحقيق النظام لأهدافه، إن النظام يعمل ضمن بيئة يتفاعل مع مكوناتها فيتأثر بها ويؤثر فيها كحصوله على الموارد منها و إعطاءها مخرجات مقابل ذلك[64].

إن النظام يستخدم لأغراض المستويات الإدارية المختلفة فهو يقدم إلى الإدارة العليا بيانات تاريخية عن اتجاهات المبيعات والإدارة الوسطى يقدم لها بيانات عن كل وحدة من وحدات العمل أما الإدارة الدنيا فإنها تستخدم النظام للحصول على البيانات الضرورية اليومية المتعلقة بحركة المواد واستخدام العاملين[65].

ويضيف قبيس سعيد عبد الفتاح بأن نظم المعلومات الإدارية لها عدة خصائص تحدد في الآتي [66]:

- **التكامل بين عناصر النظام :**

وهذا يعني أن يكون النظام وحدة متماسكة بحيث تعبر المخرجات لكل عملية مدخلات أخرى .

- **المفهوم الموسع للبيانات:**

حيث تشمل كل البيانات التي تحتاجها الوحدة سواء كانت بيانات كمية أو وصفية بغية تسهيل العملية الإدارية.

- **ضرورة استخدام وسائل متقدمة :**

في عملية تحليل البيانات بما في ذلك الطرق الرياضية الإحصائية التي يتطلبها تطبيق نماذج بحوت العمليات.

- **المرونة :**

وهي إمكانية إدخال التعديلات الضرورية للنظام .

- **التوازن:**

---

[64]. بشير محمد عاشور واخرون، البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ،2005 ، ص85 .

[65]. نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة ، عمان ، مؤسسة الوراق ، 2007 ، ص361.

[66] قبيس سعيد عبد الفتاح ،عبد العزيز مصطفى عبد الكريم .طاهر جاسم التميمي،**مدخل في النظم المعلومات الإدارية و الاقتصادية** ، الموصل.دار الكتب جامعة الموصل ،1981 ،ص68 ،69.

ويقصد بها قيام المعلومات على أساس تحقيق توازن بين الأهداف المطلوب تحقيقها.

كما يرى ثابت عبد الرحمن إدريس خصائص نظم المعلومات الإدارية: [67]

1- تدعيم القرارات الموجهة على المستويين الرقابة الإدارية والتشغيلية في المنظمة.

2- موجهة التقارير والرقابة حيث إنها مصـــممة لتوفير التقارير المتعلقة بالتشـــغيل أو الأداء الحالي.

3 - تعتمد على البيانات المتوافرة حالياً في المنظمة .

4 - تساعد على اتخاذ القرارات باستخدام البيانات المتعلقة بالماضي والحاضر.

5- متطلبات المعلومات معروفة ومستقرة.

1-9 أهداف نظم المعلومات الإدارية:

حدد قبيس سعيد عبد الحميد و آخرون نظم المعلومات الإدارية في الآتي: [68]

1 تزويد المستويات الوظيفية بالمعلومات الوثيقة والدقيقة والحديثة وفي الوقت المناسب وبالتالي تسهيل مهمتها في اتخاذ القرارات الأكثر فاعلية .

2 تسهيل مهمة الإدارة وقدرتها على تقييم احتمالات الربح .

3 تسهيل مهمة الإدارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التغيرات البيئية .

4 تقلل من وقت جمع المعلومات المطلوبة وحجمها لاتخاذ القرار عن طريق تزويد المديرين بالمعلومات الضرورية فقط وبالوقت المحدد.

ويضيف سليم الحسنية بأن نظم المعلومات الإداري يهدف إلى مساعدة الإداريين على إنجاز أعمالهم ومساعدة المديرين على اتخاذ قراراتهم ، ومساعدة البيئة الداخلية والخارجية الأخرى على تلبية حاجاتهم للمعلومات عن المنظمة[69].

---

67 ثابت عبد الرحمن إدريس ، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة** ،الإسكندرية ، الدار الجامعية ،2005 ،ص22.

68 قبيس سعيد عبد الفتاح.عبد العزيز .طاهر جاسم ،مرجع سبق ذكره ، ص57.58

69 سليم إبراهيم الحسنية ،مرجع سبق ذكره .ص54.

كما أضاف محمد عبد العليم أن نظام المعلومات الإداري يهدف إلى : [70]

1 . ربط النظم الفرعية للمنظمة مع بعضها في نظام متكامل بما يسمح بتدفق البيانات والمعلومات بين تلك النظم .

2 . المساعدة في ربط أهداف النظم الفرعية بالمنظمة بالهدف العام للمنظمة بالتالي المساهمة في تحقيق هذا الهدف.

3 . الرقابة على عملية تداول البيانات والمعلومات وحفظها

4 . تهدف نظم المعلومات الإدارية إلى تحسن إنتاجية المنظمة بعدة طرق منها إنتاج تقارير عن العمليات الروتينية للمنظمة بدقة .

6 . تهدف نظم المعلومات الإدارية إلى تطوير أداء المنظمات من خلال ما تتيحه من معلومات مرتدة عن تنفيذ خطط المشروعات.

يرى فؤاد الشرابي أن من أهداف نظم المعلومات الإدارية هو أعضاء المنشأة أقصى فائدة من استخدام الحاسب الآلي والنظم المساعدة في توفير المعلومات وإداراتها واستخدامها في الحياة العملية وذلك بتحليل المعلومات والبيانات التي تمتلكها الشركة أوالتي لاتهدف إلى الربح والتي تستفيد من هذا أيضا بتحليل البيانات ، والوصول إلى قرارات مهمة وأقرب ما تكون للأفضل[71].

ويحقق النظام أهدافه من خلال تحويل مدخلا ته إلى مخرجات ويتلقى المدخلات من البيئة ثم يعيد المخرجات إليها وتقوم عناصر النظام إما بعملية التحويل هذه أو تساندها وتشملها ويمكن تقسيم عناصر النظام إلى قسمين محولات تقوم بعملية معالجة المدخلات إلى مخرجات ، ومراقبات تتحكم وتسيطر وتوجه وتتابع عملية المعالجة .

والشكل (7) يبين تعبيرا بيانيا للنظام وأهدافه :

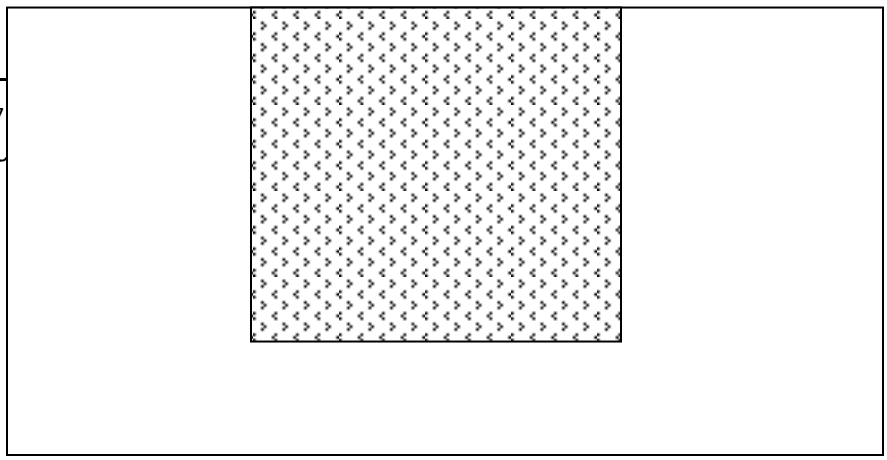

70. 2007 . ص 58 .

71. ة . 2007، ص8.

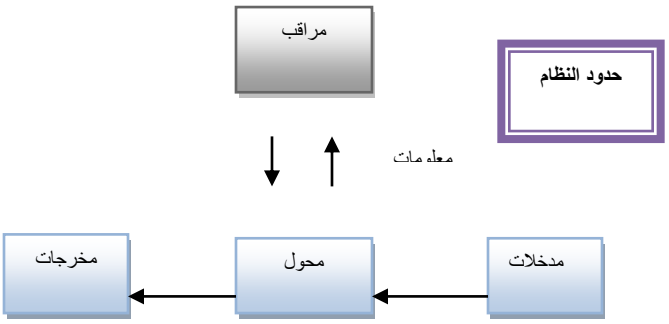

الشكل (7) :نموذج مبسط للنظام .

(المصدر / محمد اعبد العليم صابر . نظم المعلومات الإدارية . الإسكندرية . دار الفكر الجامعي . 2007 . ص 58 .)

1-10 علاقة نظام المعلومات الإدارية بالأنشطة الفرعية للمعلومات :

هناك علاقة قوية ووطيدة بين نظام المعلومات الإدارية وبين مختلف الأنشطة التي تزاولها المنظمة أن نظام المعلومات الإداري يفيد المديرين في مختلف المستويات الإدارية فيم يتعلق بإمدادهم بالمعلومات وأن نظام المعلومات الإداري هو المكان الأكثر تجميع للبيانات التي يستفيد بها المديرون لكي تفيدهم في اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب ويمكن توضيح مدى الأستفادة من نظم المعلومات الإدارية.

الشكل (8) يوضح :نظام المعلومات الإدارية والأنظمة الفرعية للمعلومات:

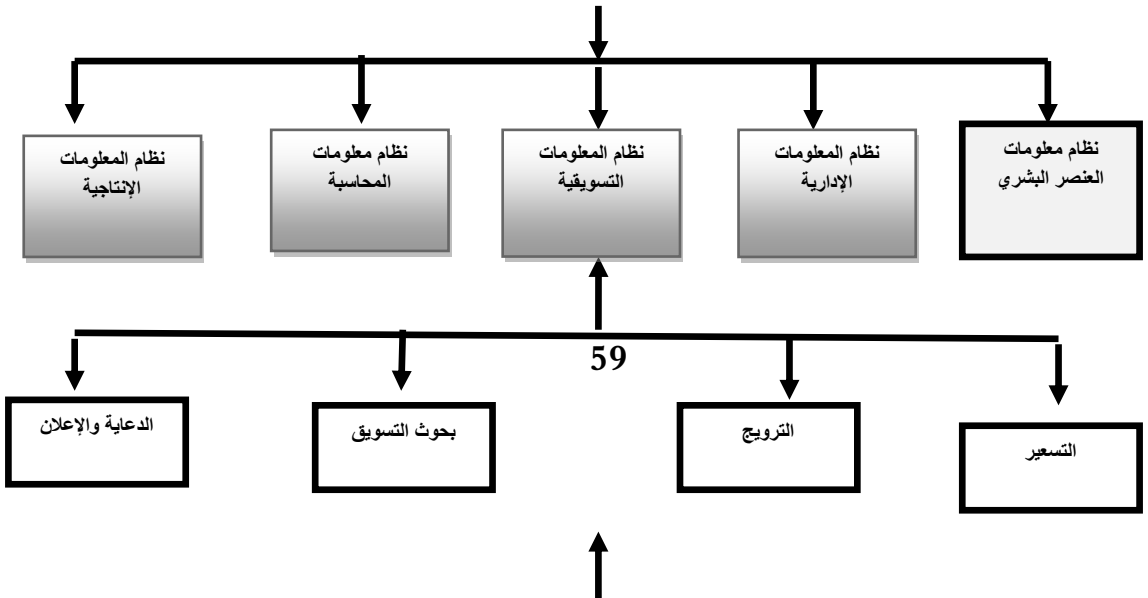

(المصدر/ سعد غالب ياسين . أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات . مرجع سبق ذكره . ص58.

ويتضح من هذا الشكل أن كل نظام فرعي للمعلومات بالمنظمة يتكون من نظم فرعية أخرى وتتدفق البيانات والمعلومات من قاعدة الهيكل التنظيمي لتصب فى قمة الهيكل التنظيمي عند كل نظام فرعي للمعلومات يرتبط بوظيفة معينة ولنظم المعلومات الإدارية علاقة مع المستويات التنظيمية.

والشكل (9) ويتضح نظم المعلومات الإدارية والمستويات التنظيمية في منظمات الأعمال:

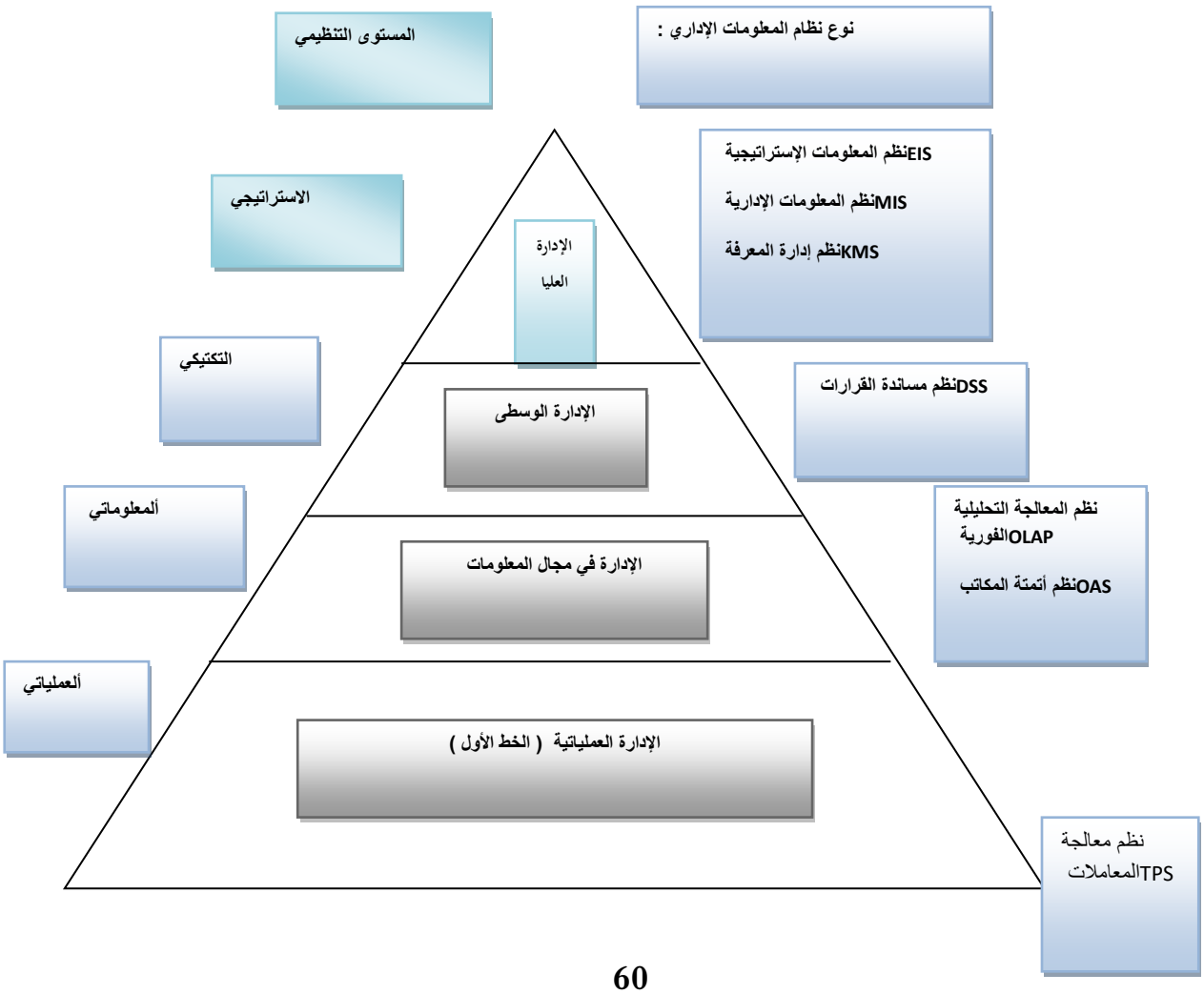

(المصدر : سعد غالب ياسين . أساسيات المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات . عمان . دار المناهج ص58)

نظم المعلومات الإستراتيجية أوالتنفيذية هي معلومات تحليلية عن بيئة الأعمال الخارجية وبصورة خاصة معلومات عن فرص الأعمال ومصادر التهديدات والمخاطر المحتملة للأعمال وفي نفس الإطار تصبح نظم المعلومات الإدارية من طراز نظم المعلومات الدولية التي تختص بقضايا وأنشطة دولية .

أما في المستوى التكتيكي أو الإدارة الوسطى حيث لا يمكن أن تخلو أي منظمة من هذا المستوى طالما يوجد فيها أنشطة إنتاجية أو تسويقية، وتمثل نظم مساندة القرارات المفيدة في دعم ألأنشطة .

، ان هذه الشريحة الجديدة OLAPوفي المستوى المعلوماتي فنظم المعالجة التحليلية الفورية من العاملين تشكل مستوى العمل المعرفي وتتداخل في الواقع مع كل المستويات التنظيمية الموجودة في المنظمة، وذلك لأن الفئة المهمة من العاملين تقدم خدماتها لجميع المستويات ولمختلف الإدارات .

، حيث نجد أن مخرجات TPSوفي المستوى العملياتي نفهم علاقة نظم معالجة المعاملات نظام المعاملات قد يكون على سبيل المثال نقطة بيع الكتروني أو نقطة توريد تجهيز الكتروني، فهي مدخلات نظام المعلومات الإداري الذي يتولى تحليل البيانات وإنتاج تقارير المعلومات المفيدة وذات القيمة المضافة للإدارة والمستفيدين في داخل المنظمة وخارجها .

المبحث الثاني: المشروعات الصناعية الصغيرة:

2-1 مفهوم المشروعات الصغيرة :

هناك عدة معايير لتمييز المشاريع الصغيرة عن المشاريع المتوسطة والكبيرة وقد تختلف من بلد إلى بلد آخر ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

1-معيار القيمة المضافة.

2-درجة التخصص في الإدارة.

3-مستوى التقدم التكنولوجي.

4-معيار عدد العاملين.

5-معيار حجم رأس المال المستثمر.

6-معيار الإيرادات

ويختلف هذا الاستناد أيضا إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وتختلف أيضا من ناحية درجة النمو وتطور الدول وكثافتها السكانية[1].

وقد تصاعدت الاهتمامات بالمشاريع الصغيرة مؤخرا بسبب خصوصيتها وأهميتها وتعدد الأطراف المهتمة بها ، وإن أحد الأسباب الذي جعل المشاريع الصغيرة تتزايد هي أنها تتسم بسمات تميزها عن المشروعات المتوسطة والكبيرة وهذا يتطلب ممارسات إدارية خاصة بها كما أن هناك إدراكاً متصاعداً بأهميتها للاقتصاد المعاصر حيث يعتبرها البعض (محرك الاقتصاد)[2].

الجدول (1) / الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال لبعض دول العالم

ر.ت	الدولة	الحد الأدنى لعدد العمال	الحد الأعلى لعدد العمال
1.	الولايات المتحدة	250	1000
2.	إيطاليا وفرنسا	1	500
3.	اليابان	20	300
4.	السويد	1	200
5.	كندا واستراليا	1	99
6.	بلجيكا و الدانمرك	1	50
7.	مصر	9	50
8.	السودان	9	20
9.	العراق	1	9
10.	غانا	1	9

[1] بلال خلف السكارنة ، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال** ، عمان ، دار المسرة .2008، ص 84 .

[2] سعاد نايف برنوطي ، **إدارة الأعمال الصغيرة** أبعاد الريادة ، عمان ، دار وائل .2004 ،ص 17-18.

(المصدر / عبد الرحمن عمر، الصناعات الصغيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة آفاق الاقتصادية، العدد 4 ، أبو ظبي ،1986 ، ص 44)

2-2 تعريف المشروعات الصغيرة :

عرفت سعاد نايف (المشروع الصغير بأنه "منظمة يقيمها أشخاص بهدف الربح من خلال ممارسة نشاط اقتصادي وبيع شيء يجده الآخرون نافعا فيدفعون ثمنا له" ، كما يتسم بالاستمرارية وله وجود قانوني أي أنه مسجل أو مرخص قانونا للعمل بموجب قانون الشركات التجارية ولا يزيد عدد العاملين به عن 50 عاملا[1].

وتعرف مروة أحمد ونسيم برهة "المشروع الصغير هو الذي يمارس نشاطا اقتصاديا ويكون مملوكا ملكية فردية ويستخدم رؤوس أموال صغيرة نسبيا ويوظف عدد محدد من الأيدي العاملة ويستخدم موارد محلية"[2].

وعرف عبد الحميد مصطفى أبو ناعم المشروع الصغير بأنه "المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه بمفرده ولكن حجم مبيعاته محدود داخل الصناعة التي يعمل فيها"[3].

وعرفت ماجدة العطية المشروع الصغير بأنه" المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية والنموعن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع"[4].

وعرف عبد المطلب عبد الحميد(المشروعات الصغيرة بأنه "كل مشروع يتخذ شكل كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره منظم يعمل على التأليف والجمع بين عناصر

---

1 سعاد نايف برنو طي، مرجع سبق ذكره . ص 233.

2 مروة أحمد ونسيم برهة ، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة** ، القاهرة ، الشركة العربية ،2008 ، ص 83 .

3 عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، القاهرة . دار الفجر ،2002 . ص17.

4 ماجدة العطية ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، عمان ، دار المسيرة ،2001 .ص 15.

الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة وطرحها في السوق ليستحوذ على نصيب محدود من هذه السوق يحقق أهدافا معينة في ظل درجة من المخاطرة"[1].

وتعرف نهلة فريد ونبيلة عباس المشروع الصغير بأنه "شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطر عليها في مجال عملها وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى" [2].

تعريف المشروعات الصغيرة في بعض الدول :

- **الاتحاد الأوروبي :**

اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمشروعات الصغيرة في إبريل سنة 1996 على عدد العمال ورقم الأعمال واستقلالية المؤسسة حيث يجب أن يتضمن عدد العمال في المشروعات الصغيرة من 10 إلى 49 عاملاً ورقم أعمالها بين 27 ميلون وحدة نقدية أوروبية وأقل من 40 مليون وحدة نقدية أروبية ولا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى[3].

- **كوريا :**

يعتبر المشروع صغير إذا كانت توظف (300) عامل أو أقل وبرأسمال وقدره (700)ألف دولار أمريكي أو اقل كي يجعل المنشأة الصغيرة بغض النظر عن طبيعة العمل .

- **مصر:**

عرف القانون المصري رقم 41 لسنة 2004 المشروع الصغير بأنه لكل شركة أو مشاءة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا تجاريا لا يقل رأسمال المشروع

---

1. عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات تمويل المشاريع الصغيرة** ، الإسكندرية ،الدار الجامعية ،2009. ص 18.
2. نهلة فريد مصطفى ، نبيلة عباس ، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2005 ، ص 87.
3. رابح خوني ورقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، القاهرة ، 2008 ، ص31 .

عن (50 ألف) جنيه مصري ولا يتجاوز مليون جنيه مصري ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملا تقريبا [1].

- **الجزائر:**

18) المادة (6) لسنة 2001 المشروعات الصغيرة /عرف القانون الجزائري رقم (1 بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة وتسعة وأربعين شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي المائتي مليون دينار جزائري ولا يقل عن 20 مليون ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار جزائري ولا يقل عن مليون دينار جزائري [2].

دولة ليبيا: هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصرا ولا يتجاوز الإقراض لرأس المال التأسيس الذي يمنح لها عن (2,500,000) مليونين ونصف مليون دينار كحد أقصى[3].

2-3 دورة حياة المشروعات الصغيرة :

فيما يلي دورة حياة مشروع صغير بدأ من اختيار الفكرة وخروجه من السوق والبحث عن فكرة جديدة، الشكل (10) يوضح دورة حياة المشروع: [4]

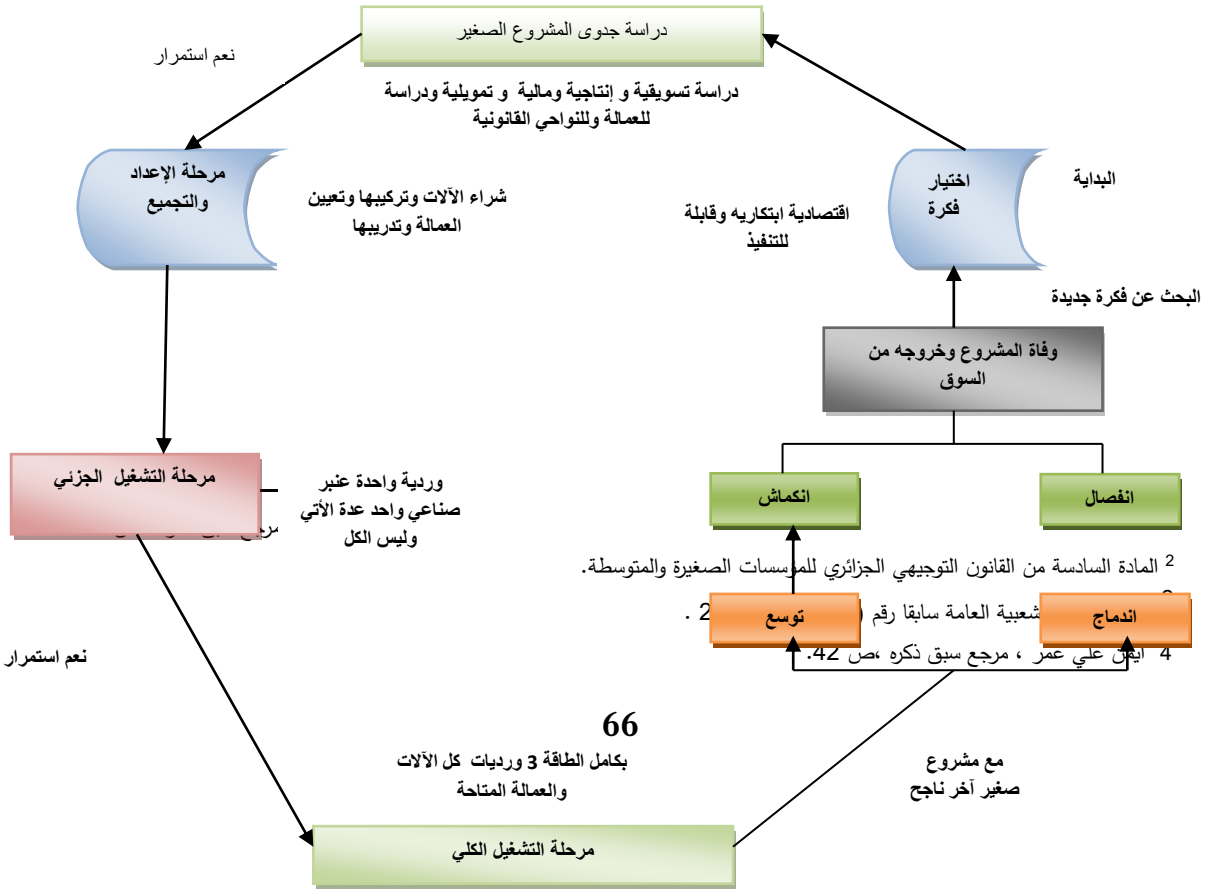

(المصدر / أيمن علي عمر . إدارة المشروعات الصغيرة . الإسكندرية . الدار الجامعية .2007،ص 42) .

2-4 أهمية المشروعات الصغيرة :

حددت سعاد نايف أنه للمشروعات الصغيرة مكانة في الاقتصاد العالمي على مدى التاريخ وفي كافة الحضارات والمجتمعات وحتى القرن السابع عشر فمنذ قيام المجتمعات والجماعات في العالم أقامت كل جماعة متاجر وحرف (تبيع وتقايض)السلع والخدمات التي تحتاجها الجماعات فكانت الأعمال والمشاريع الصغيرة أسرية الطابع[1].

أما في الاقتصاد المعاصر فللمشاريع الصغيرة أهمية كبيرة فتختلف أهمية المشاريع الصغيرة من اقتصاد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، ففي الدول العظمى خاصة في الدول الصناعية اقتصادها يبدو ظاهريا أن الشركات العملاقة والمتعددة الجنسية هي التي تسيطر على الأسواق وأيضا على وسائل الإعلام ، إلا أنها في الولايات المتحدة مثلا في سنة 1984م أن أكثر من 96% من مجموع الأعمال كانت صغيرة (تستخدم أقل من 50 عاملاً) وكانت منتشرة في كافة القطاعات الاقتصادية وتوفر فرص للعمل فأكثر من 50% ممن يعملون في المشروعات الصغيرة .

أي أنها تسهم بشكل كبير في اقتصاد الدول الكبرى ،يتضح مما سبق أن الدول الكبرى تعتمد على الصناعات الصغيرة في بناء اقتصادها .

ويرى بلال خلف أهمية المشاريع الصغيرة في الآتي:[2]

1- تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية .
2- تغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي .

---

[1] سعاد نايف برنو طي ،.مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

[2] بلال خلف السكارنة. مرجع سبق ذكره .ص92 .

3- تساهم في إعداد العمالة الماهرة .

4- تشارك في حل مشكلة البطالة .

5- تعد المكون الأساسي في هيكل الإنتاج والاقتصاد في العالم .

6- إن المشاريع الصغيرة تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية .

وإن أكثر مثال على أهمية المشروعات الصغيرة هي التجربة اليابانية بعد الهزيمة ودمارها فقد كانت تعاني من مشاكل اقتصادية هائلة ومن خلال اهتمامها بالمشروعات الصغيرة وتنميتها والتشجيع عليها وفي وقت قياسي أصبحت من أوائل الدول الكبرى في التنمية والصناعة وفي وقت قياسي[1].

والمشروع الصغير أهمية كبيرة لصاحبه وذلك لأنه يوفر استقلالية ودخلاً ماديا وفرصة لتكوين ثروة مالية وأمان وظيفي ، وللمشروعات الصناعية دورا مهما في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجة العديد من الدول ،فهي تستطيع ان تلصح مسار الصناعة في الدول ، كما تساهم في تغيير الفكر الاستراتيجي الدي ينطم العمل بما يجعلها ركيزة للانتاج في كل مجالات الصناعة بما يحقق قدرا اكبر من النمو المضطر الدي ترتكز علية اساسا عملية التنمية.

ومن أكثر الأشياء أهمية لإنشاء المشروعات الصغيرة أنها تساهم في زيادة صادرات الدول من منتجات والصناعات المختلفة ،وهذا يساهم في ضبط ميزان المدفوعات لدى الدول لإنعاش اقتصادها وتطويره ، وهذا يجعلنا نعمل بجد لإنجاح المشروعات الصغيرة والمساهمة في رقيها ،وتساهم المشروعات الصغيرة ايضا في زيادة التركم الراسمالي وتعبئة المدخرات القومية ، وخلق وصقل المهارات الفنية والادارية اللازمة .

وتساهم المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من محدودية اهتمام الدولة بها ومن أبرز المجالات التي تتبلور فيها هذه الأهمية هي :[2]

---

[1] مروة أحمد . نسيم برهة . مرجع سبق ذكره ،ص 89 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد.مرجع سبق ذكره . ص43-47

▪ إضفاء المزيد من المرونة في مجال تحسين قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف والاستجابة للتقلبات الاقتصادية، الأمر الذي يجعلها عامل استقرار في الاقتصاد الوطني .

▪ تساعد في تضييق الفجوة في مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة وفي تقليص التفاوت بين مراكز المنشآت الاقتصادية (الصناعية) جغرافيا مما يحقق الترابط والتكامل بينها.

▪ تساعد المشروعات الصغيرة على تخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة لأنها تستخدم الموارد المحلية والقوى العاملة مما يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي الأفضل .

▪ جذب المدخرات الصغيرة وتوسيع قاعدة التمويل الذاتي للمشروعات كما يضيف جهاد عبد الله , قاسم موسى الأهمية التي تضفيها المشروعات الصغيرة في ما يلي :

1- الترابط الذي يحدث بين الأعمال التجارية حيث عملية البيع والشراء من وإلى المصالح التجارية الأخرى والمستهلكين .

2- المحافظة على استمرارية المنافسة في السوق .

3- رواج الامتيازات [1] .

2-5 خصائص المشروعات الصغيرة :

كما يضيف بلال خلف أن خصائص المشاريع الصغيرة في الآتي [2] :

1- لا تحتاج إلى تمويل كبير .

2- يحتاج المشروع الصغير إلى مساحة صغيرة لأداء نشاطه.

3- الجمع بين الإدارة والملكية .

4- درجة المخاطرة قليلة .

5- تقديم السلع والخدمات للمجتمع المحلي مباشرة .

---

[1] جهاد عبد الله عفانة ، قاسم موسى ، مرجع سبق ذكره . ص18- 20

[2] بلال خلف السكارنة . مرجع سبق ذكره،ص 94.

6- ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.

ويضيف محمد هيكل أنه من أهم خصائص المشروع الصغير الآتي [1] :

1-صغر الحجم مقارنة بالمشروع الكبير .

2-إن نشاط المشروع الصغير ونطاقه الجغرافي محدود نسبيا.

3-يعتمد المشروع الصغير على تكنولوجيا بسيطة نسبيا عند بدايته .

4-لا يتطلب المشروع الصغير كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة المنتجات .

5-تسهم في تعميق التسويق المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج .

6-يؤدي إمعانها في التخصص إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

7-ارتفاع المستوى المهاري للعمالة المشغلة فيها نظرا للتخصص الدقيق .

8-قد تعتمد على أسواق الائتمان غير الرسمية .

ويرى فايز جمعة وعبد الستار العلي أنه ما تختص به المشروعات الصغيرة عن المشروعات الأخرى هو ما يلي [2] :

1- المركزية في مباشرة أعمالها .

2- اللا رسمية وهو غالبية طابع العمل فيها .

3- المحلية وهي تكون في منطقة جغرافية متقاربة .

4- منظمات تعتمد على التخصص الناجح .

5- استخدام وسائل إنتاج أصغر حجما وأقل تكلفة .

2-6 مميزات المشروعات الصغيرة :

يرى فريد النجارأنه من أهم مميزات المشروعات الصغيرة الآتي :[3]

---

[1] محمد هيكل ، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة** ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2002 ، ص21.

[2] فايز النجار ،عبد الستار العلي ، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة** ، عمان ، دار الحامد .2010 ص 86-87.

[3] فريد راغب النجار . **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم** ، الإسكندرية . مؤسسة الشباب الجامعة .1999.ص 7

1- انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لمباشرتها وصغر القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها.

2- وجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة .

3 -عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل في المشروعات الصغيرة .

4 -ارتفاع معدل دورات البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال حيث يمكن التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر.

5- السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة .

6- القدرة على إشباع حاجات عديد من المشترين وفي مناطق بعيدة من السوق. 7- نقص الأوراق المكتبية الروتين وقصر الدورة المستندية.

كما يضيف أيمن علي عمر بأن مميزات المشروعات الصغيرة ما يلي : [1]

1 - تساعد في تنويع هيكل الإنتاج الصناعي لأي بلد لأنها تعتمد على إنتاج سلعة واحدة أو صناعة واحدة بل أنها منتشرة في معظم أنماط الصناعات وأشكالها المختلفة.

2- تحتاج إلى عدد الآلات وأدوات يدوية بسيطة وآلات منخفضة التكلفة لطبيعة الإنتاج بها.

3- يمكن إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة أيضا في مختلف المواقع مما يساعد على التوسع العمراني الأفقي وإحداث تنمية صناعية من خلالها .

4 - سهولة دخولها وخروجها من السوق في أي وقت وبدون خسائر كبيرة لنقص أصولها الثابتة إلى مجموع الأصول وزيادة نسبة رأس المال المملوك لأصحابها بالنسبة لمجموع الخصوم.

ويرى توفيق عبد الرحيم أن ما يميز المشروعات الصغيرة الآتي :[2]

1- الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل : أهم ما يميز المشروع الصغير قلة عدد العاملين فيه ومحلية النشاط هذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المنظمة والعملاء

---

[1] أيمن علي عمر ,**إدارة المشروعات الصغيرة** , الإسكندرية . الدار الجامعية .2007 .ص 39 -40 .

[2] توفيق يوسف . **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، عمان . دار الصفاء ، 2009 .ص 26 – 28

2 –المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق وهي المعرفة الشخصية بالعملاء يجعل التعرف ممكن على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية.

3- مرونة الإدارة أي لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغير إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء وبساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات.

4- المحافظة على استمرارية المنافسة.

7-2 المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا :

تواجة المشروعات الصغيرة بصفة عامة العديد من المشاكل والصعوبات والتي تقف حائلا امام انطلاقها وتمكينها من المساهمة الفعالة في دفع عجلة البناء واتنمية الاقتصادية وهناك عدة مشاكل اهمها : (1)

1-مشكلة التمويل:

تعتبرمشكلة التمويل من اكثر المشاكل التي تواجة نجاح واستمرار المشروعات الصغيرة .

، ICFC 1983 وفي دراسة اعدتها موسسة التمويل التجارية والصناعة ببريطانيا [،نقلا عن افكار محمد قنديل ، ص608] على مجموعة من المستثمرين ، اشارت الى ان معظم المشروعات الصغيرة تتوقف عن مزاولة نشاطها بسبب لنخفاض راس المال اللازم في بداية النشاط ، وكدلك عدم درايتهم بين الخلط بين القروض طويلة الاجل وقصيرة الاجل عند تمويل مشروعاتهم .

2-مشكلة الموارد البشرية : (1)

تعتبر الموارد البشرية من اهم العوامل التي تساهم في زيادة ونموالمشروعات الصغيرة واستمرار انتاجها ويجب الاهتمام بتنمية المهارات وزيادة برامج التدريب ودلك لزيادة انتاج للمشروع الصغير .

3- مشاكل ادارية :

وهي عدم التخصص الاداري للعاملين ومعظم ادارات المشروعات الصغيرة ، وعدم الفصل بين الادارات والاختصاصات والمسوليات بين المدير والعاملين .

وعلى الرغم من أن ليبيا اهتمت بالمشروعات الصغيرة إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات ومشاكل عديدة منها ما يلي :(2)

1. تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا مشكلة توفير الخامات والمواد الأولية التي يتم استيرادها مما يترتب عليه ارتفاع أسعار الشراء لهذه المواد .
2. انخفاض المستويات الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة في المجالات المختلفة .
3. بيئة العمل لا تساعد على نمو الأعمال حيث يظهر استقصاء تقرير التنافسية العالمية أن ليبيا تأتي في المرتبة 109 من 111 دولة في جودة بيئة العمل الوطنية لديها .
4. وجود بيروقراطية معقدة ومفرطة وإجراءات روتينية تعرقل أصحاب المشاريع المحتملين والذين يرغبون في تأسيس مشروعات جديدة .
5. البيئة الإدارية غير مستقرة مما ينتج عنها تغيير متكرر في هيكل صانعي القرار الإداري والجهاز التنظيمي المعقد مما سبب عائقا أمام نمو المشروعات الصغيرة.

---

1 الهادي محمد السحيري ،المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاكل وسبل العلاج ، طربلس ، منشورات مجلة التخطيط والتنمية عن معهد النخطيط ، 2008 ، ص 46.

2 عطية عبد الواحد . **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تقليص حجم البطالة** ، ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا . بنغازي ،7-2006/6/8 ص 6-8

(1):ترى سعاد نايف أنه من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة هي

1. الكساد الاقتصادي.
2. المنافسة.
3. موقف الدائنين.
4. الإفراط في المصاريف الاستثمارية والتشغيلية.
5. إهمال المنافسين .

---

1 سعاد نايف , .مرجع سبق ذكره , ص 92

ويرى عبد الحميد مصطفى أبو الناعم أنه من أكثر المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة هي : [1]

1- العلاقة مع الموظفين .
2- القوانين والتشريعات .
3- مخاطر الفشل.
4- تذبذب المبيعات .
5- المنافسة الشديدة.
6- زيادة المسئوولية .
7- الخسائر المالية

وتضيف ماجدة العطية أنه من أسباب فشل المشروعات الصغيرة : [2]

1. نقص الخبرة على الأشخاص الذين يفكرون بالبدء بالمشاريع الصغيرة يجب أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون في البدء فيه.
2. عدم كفاءة الإدارة .
3. الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي .
4. النمو غير المسيطر عليه وهو النمو الغير الطبيعي والذي لم يكن مخططا له مسبقا للمشروع.
5. الموقع الغير الملائم للمشروع .
6. نقص السيطرة على المخزون قد يستثمر صاحب المشروع مبلغا كبيرا في المخزون السلعي فقد يكون عدم السيطرة على المخزون أسباب الفشل .

أما رابح خوني ورقية حساني فيريان أنه من أكثر المشاكل هي : [3]

1. مشاكل السياسات والتوجيهات الاقتصادية والسياسية .
2. مشاكل النقل والبنية التحتية ونقص الخدمات العامة .
3. التسويق والتخزين والمنافسة .

---

[1] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم . إدارة المشروعات الصغيرة . القاهرة .دار الفجر .2002 .ص20.

[2] . ماجدة العطية، مرجع سابق .ص20.

[3] . رابح خوني إدارة.مرجع سبق دكرة .ص 63.

4. مشاكل نقص العمالة المدربة .
5. المشاكل الضريبية.
6. المشاكل الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية .

2-11دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية :

أن دور المشروع الصغير في التنمية تتناول مناقشته علماء خلال قرن من الزمن تنحى الفوضويون والماركسيون عن هذه القضية منذ العام 1872 م عندما ظهر خلاف بين مناصري المشروعات الصغيرة والمشاركة الديمقراطية والتقنية المناسبة واللامركزية من ناحية ومن دعاة حركة التصنيع السريع (التقنية المتقدمة) والإنتاج الكبير والحكومة المركزية بصورة متزايدة من الناحية الأخرى وأطلق على أولئك الذين ابتدعوا نظريات مؤازرة صغار المنتجين عبارة لينين (منظري البرجوازية الصغيرة) واتهموا بأنهم يرغبون في تأجيل حركة التصنيع وثورة العمال [1].

لقد تحول الاقتصاد العالمي والنظام السياسي على نحو كبير خلال القرن الماضي كما شمل هذا التغير المنجزات التكنولوجية التي أثرت في أنماط النشاط الاقتصادي وعلئ ذلك فهناك إصرار من جانب المشروعات الصغيرة في وسط هذه التحولات المنوعة على المستوى العالمي وداخل البلاد النامية على السواء قامت هذه المشروعات واستحالت ودمرت في مختلف البيئات .

وتتعايش المشروعات الصغيرة مع المشروعات الكبيرة التي تمتلكها الدولة والمشروعات الخاصة التي تؤدي في الأغلب الأدوار الثانوية والمكملة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للدول لأنها هي العصب الرئيس الذي يعتمد عليه أي اقتصاد لما تحققه من توليد الناتج والدخل وخلق فرص العمل في الدول النامية على وجه الخصوص حيث تؤدي بقوة إلى توفير فرص طيبة وسهلة للعمالة وتنمية المهارات الفنية والإدارة وخاصة المناطق الريفية والتي تتميز بارتباط الفرد بموطنه وذلك على

---

[1] جالن سبنسر هل . ترجمة صليب بطرس ، **منشأة الأعمال الصغيرة** ، القاهرة . الدار الدولية 1989,ص 99-103.

الرغم من الندرة النسبية لفرص العمل وانتشار البطالة بصورها المختلفة في هذه المناطق ، كما أن بعض المشروعات الصغيرة وخاصة تلك التي تعتمد على التخصص الحرفي والمهارات والإنسانية تتمتع بالقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مما يعطي لها أهمية خاصة في مجالات تنمية الصادرات والحصول على العملات الأجنبية النادرة واللازمة لتحسين أوضاع موازين مدفوعات دول عديدة.

وتقوم المشروعات الصغيرة بأدوار عديدة في التنمية الاقتصادية في المستويات التالية [1] :

1 – توفير مناصب الشغل.

2 – تقديم منتجات وخدمات جديدة.

3 –المحافظة على استمرارية المنافسة .

4 – توزيع الصناعة وتنويع الهيكل الصناعي .

5 – تعبئة الموارد المحلية.

والمشروعات الصغيرة وسيلة انتشار المجمعات الصناعية الجديدة في المدن النائية وتكون المشروعات الصناعية الصغيرة هي أساس إقامة تجمعات سكانية وعمرانية بها[2].

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر المشروع الصغير المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد المحلي الوطني حيث يوفر على أكثر من 50% من مجموع الاستخدام الخاص وأكثر من 40 % من الناتج القومي الإجمالي للسلع والخدمات .[3]

إن الدور الذي لعبته الصناعات الصغيرة في تطوير اليابان وتحويلها من دولة مهزومة وشبه مدمرة تعاني من المشكلات الهائلة في جوانب حياتها الاقتصادية إلى عملاق اقتصادي يغزو العالم ويخترق حدود أقوى الدول ، وبعد الحرب العالمية الثانية وتدمير اليابان نسبة 90% من اقتصادها والقضاء على المنشآت الكبيرة لجأ المهندسون والعمال

---

[1] رابح خوني ، رقية حساني.مرجع سبق ذكره ، ص 46.

[2] أيمن علي عمر ، مرجع سبق ذكره . ص 66–67

[3] جهاد عبد الله عفانة . قاسم موسى أبو عيد ، **إدارة المشروعات الصغيرة** . عمان ، دار البازوري ، 2004 . ص 16

اليابان إلى القرى الصغيرة والنائية لإنشاء تجمعات صناعية صغيرة من ورش ومصانع ملابس وأدوات بسيطة وكانت النواة الأولى لنهوض بالصناعة الكبرى والحديثة والتي تشكل نموذجا يحتار الغرب في تفسيره وكانت تجربة ناجحة تظهر الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في النهوض باقتصاد الدول وخاصة النامية منها[1].

كما يمكن اعتبار المشاريع على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني وفي التنمية فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين 21 مليون مشروع هناك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبة 98% من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشاريع صغيرة وتتعدد المساهمات الاقتصادية والتنموية للمشاريع الصغيرة حيث أنها تستخدم أكثر من 50 % من قوة العمل في القطاع الخاص ، وذلك بالرغم من أنها تمتلك أقل من مربع الموجودات الكلية في الولايات المتحدة كما أنها تعتبر عاملا أساسيا في تدريب العاملين إذ أنها توفر فرص لتعلم مهارات متعددة للعاملين وتساهم في الرقي بالمشاريع في الدولة[2].

وتساهم المشاريع الصغيرة في توفير فرص العمل في معظم دول العالم ففقد بلغت في كندا 33% ،اليابان 55,7% ، غانا 85% ،الهند 87% ، اندونيسيا 88% ، الفلبين 74% ، تنزانيا 63% و كوريا 65%.

ان التجربة التركية في المشـــروعات الصـــغيرة اكثرمثال في زيادة التنمية والنهوض بالدولة والمجتمع وانها أحد أهم النماذج في المنطقة، بل العالم الإســلامي بأكمله، حيث شهدت خلال السنوات الماضية طفرة اقتصادية واجتماعية وسياسية بقيادة حزب «العدالة والتنمية» ذي التوجهات الإســلامية.. الذي أذهل الســاســة والمحللين الاقتصاديين بمجرد اعتلائه قمة العمل السياسي التركي بتأييد شعبي، لم يسبق أن وصل إليه أي من الأحزاب التركية، وكذا بالنهضة الاقتصادية المتسارعة التي دفعت بالمواطن التركي إلى التقدم والرقي على كل المســتويات في الدولة ،

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف .. مرجع سبق ذكره . ص 25

[2] ماجدة العطية . مرجع سبق ذكره . ص 21

فقد استطاع هذا الحزب أن يصنع من الفشل نجاحًا، حيث كانت تعيش تركيا أزمة مالية نابعة من اتباعها برنامج الإصلاح الذي وضعه صندوق النقد الدولي لها منذ 1980، المعتمد على الخصخصة والإصلاح الضريبي والمالي والإصلاحات القطاعية، حيث كانت له آثار سلبية، وهو ما تسبب في حدوث أزمة اقتصادية تركية عام 2001 كانت أبرز مؤشراتها وصول معدل البطالة إلى نحو 10% وعجز الموازنة إلى 23 مليار دولار مقارنة بنحو 2,5 مليار عام 2000، فيما وصلت الديون الخارجية إلى نحو 203 مليارات منها 122 مليارًا ديون خارجية، وانهيار العملةالتركية(الليرة)بنسبة50%. ولكن لكون النجاح في جزء كبير منه يعتمد على تفادي الأخطاء الماضية.

كما استطاعت تركيا تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، فهي تحتل المرتبة الثامنة في الاقتصاد الزراعي العالمي ، مقابل المرتبة رقم 11 قبل مجيء «العدالة والتنمية» للحكم، وتُصدر المنتجات الزراعية التركية لأكثر من 177 دولة في العالم، بل تسعى إلى تحقيق هذا الاكتفاء على مستوى عدد كبير من السلع الزراعية والصناعية،حيث تحتل المرتبة الـ 30 عالميًّا في صناعة الصلب ، وكذلك أصبحت تركيا بلد الفرص في الاقتصاد العالمي، حيث أصبح يعمل فيها اليوم حوالي 18 ألف شركة أجنبية مقابل 5 آلاف شركة أجنبية فقط عام 2002، وجذبت استثمارات مباشرة بقيمة 12,1 مليار دولار خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2011، فيما ارتفعت هذه الاستثمارات بنسبة 70% خلال الفترة ذاتها مقارنة بعام 2010،

إن حد أهم الدروس المستفادة من تجربة النجاح التركية هو ما قام به حزب العدالة والتنمية من تبن لنموذج الدولة التنموية وتنحية الاعتبارات الأيديولوجية جانبًا حتى لا يستغرق الوقت في صراعات فكرية، فهذا النموذج هو الذي يجعل التنمية بأبعادها المختلفة هي مشروعة وأساس مشروعيتها يقوم على كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والبشرية في تجسير فجوة التنمية، بتحقيق مراكمة مستمرة لمعدلات عالية من النمو

الاقتصـادي، وهو النموذج ذاته الذي سـارت عليه دول النمور الاسـيوية في أجيالها المختلفة، ورأس الحربة في تحقيق هذه المعدلات هو التصنيع المتوجه إلى التصدير، من دون أن يجور على الاهتمام بقطاع الزراعة الذي يوفر لهذا التصـنيع بعضًـا من مواده الخـام، كمـا يوفر الأمن الغـذائي، أو الاهتمـام بقطـاع الخـدمـات الـذي يوفر للتصـنيع الموارد المالية والبشـرية، وتخدم الدبلوماسـية الاقتصـادية النشـطة هذا التصـنيع في فتح الأسـواق أمام منتجاته، وتخدم هذه الدبلوماسـية ميزة الموقع الذي تمتعت به تركيا .

ويجب ان نقتدي بالنموذج التركي في مسـاعيه لمحاربة الفسـاد ومكافحة الفقر والتركيز في التعليم والبحث العلمي والاقتصـاد الرقمي والمعرفي في تعظيم القيم المضـافة، على أن يتوازى ذلك مع العمل على دعم المشروعات الصـغيرة وتحسين بيئة الاستثمار كمولد للقيم الإسلامية وكمرجعية للنهوض بدلاً من الثروات الناضبة، وتعزيز العمل المؤسـسـي؛ حيث تحرك النموذج التركي على المسـتوى السـياسـي بحكمة وثبات وثقة، نحو ديمقراطية حقيقية تُغلِّب قوة البرلمان والأحزاب السياسية، وألغى الطبيعة الاستثنائية لبعض القوى السياسية كالجيش أو القضاء خاصة المحكمة الدستورية العليا التي ألغت عشرات الأحزاب السياسية أغلبها إسلامية وكردية بحجة أنها تهديد للعلمانية أو الأمن القومي، وهو الأمر الذي يتوقف على الإرادة السـياسـية التي كانت سر نجاح التجربة التركية داخليا وخارجيا .

إن دور المشروعات الصغيرة يكون عظيما في مراحل النمو الأولى للاقتصاد الوطني للدول النامية لأنها تشكل قاعدة الانطلاق حيث مراحل النمو المتصاعدة تتفاعل المشروعات الصغيرة إيجابيا مع عملية التنمية بتحويلها إلى مشروعات متوسطة وكبيرة .

أما في الدول المتقدمة فإن دور المشروعات الصغيرة لا يضعف بل يتطور ويتكيف تبعا لحاجة الاقتصاد الوطني وتقوم بدور المساند والمدعم للمشروعات الكبيرة لتشكل

ضرورة اقتصادية لها لأنها تمكنها من التفرغ لحلقات الإنتاج الأكثر تقدما وتقنية بينما هي تقوم بالدور الآخر .

يمكن أن نستخلص أن المشروعات الصغيرة تساهم في التنمية الاقتصادية عن طريق:

1- تعتبر المشروعات الصغيرة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي .

2- تعتبر المشروعات الصغيرة مناخا مناسبا للتجديد والابتكار والتطوير .

3- تعتبر المشروعات مناخا جيدا للإبداع والابتكار والتطوير والتجديد وذلك لوجود حوافز مادية بعكس الوظائف الحكومية .

4- تعمل المشروعات الصغيرة على تحسين الاستهلاك وترشيده وتقضي على الإسراف والضياع الاقتصادي[1].

وبالتلي إذا كانت المشروعات الكبيرة تلعب دورا قياديا ورائدا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية فإن مشاركة المشروعات الصغيرة تساهم في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة وفي الحد من الهجرة من الريف إلى المدن عن طريق استيعاب أكبر نسبة من القوى العاملة وفي تحسين مستوى الإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى دورها في إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا واعدا للمشروعات الكبيرة.

إن استخدام نظم المعلومات يساهم في الرقي بمستوى السلامة المهنية ويرفع معدلات مكافحة التلوث البيئي الناتج عن الصناعات الكبرى وذلك من خلال استخدام نظم تقنية معلومات ذات علاقة بمكافحة التلوث وإبراز الأرقام والنسب والعمل على خفض معدلات التلوث واستخدام هذه التقنيات في التخلص من ناتج العمليات الصناعية وحفظه في أماكن خاصة ودراسة آثاره بواسطة برامج علمية تعتمد على تقنية المعلومات .

---

1 مروة احمد ، نسيم برهة ،مرجع سبق ذكره ، ص34.

دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة:

تعتبر نظم المعلومات الادارية من المدخلات الاساسية لعملية اتخاد القرارات الخاصة للمشروعات الصناعية الصغيرة ،ولم يصبح حجم وظهر المشروع اساسا لاتخاد القرارات، اذ يمكن القول أن أفضل استخدام لصاحب المشروع الصغير هي التركيز على القبول للأعمال الجديدة وتعزيز علاقات العملاء الجدد ،ان حزم نظم المعلومات الادارية تسمح أن تركز على هذه المهام اللازمة للمشروع ، وفقا لإدارة نظم المعلومات الادارية والقدرة على السماح للكثير من الناس للوصول إلى نفس البيانات في نفس الوقت هو مكسب فريد من نظم المعلومات الادارية ، وبالإضافة إلى ذلك ، فان لصاحب للمشروع الصغيرالقدرةعلى رؤية المعلومات والتقارير الواردة من جميع مجالات العمل في آن واحد، ويمكن العاملين في كل دائرة الحصول على المعلومات من الإدارات الأخرى .

ومن الملاحظ ان الحاجة لنظم المعلومات الادارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة تزداد باستمرار نتيجة لكثرة حجم الاعمال وتنوعها ، وقدظهرت نظم المعلومات الادارية في المشروعات الصغيرة كمنطقة البحوث العلمية الجديدة في عام 1980 بسبب التقدم السريع في تكنولوجيا معالجة المعلومات وتخفيض التكاليف المصاحبة ، وعملية جمع البيانات باستخدام نظم المعلومات تتسم بأنها عملية متجددة وأن بياناتها تكون متغيرة ومحددة ويتم الحصول على البيانات من مصادر داخلية وخارجية للمنظمة[1].

وقد تناولت عدة منشورات الإدارة الفعالة لنظام المعلومات الاداري في المشروع الصناعي الصغير، ومع ذلك تنتج نتائج غير متناسقة كثيرا،ومن الأسباب الرئيسية لهذا هو عدم وجود اتفاق التي لم تسيطر المتغيرات التباس هامة، مثل الاختلافات في نظم المعلومات الاداري ، وللتحقيق هذه الدراسة التجريبية على العوامل التي تؤثر

[1] محمد عبد حسين الطائي . مرجع سبق ذكره . ص 49.

على نجاح تنفيذ نظم المعلومات الادارية في المشروعات الصناعية الصغيرة، في حين التخفيف من المشكلة المذكورة أعلاه، كما يوفر مبادئ توجيهية وإطارا للممارسين وللبحث في المستقبل .

وقد دفعة هذه التطورات المتسارعة إلي نوع من التفكير الاستراتيجي يتجسد في الاعتراف بالمعلومات كأهم الموارد الاقتصادية التي تمتلكها المشروعات الصغيرة ، والعمل علي استثمار الجهود لتطوير مختلف الوسائل ولأدوات والتي تساعد علي إنتاج وخزن وبث هذه المعلومات داخل المشروعات الصناعية الصغيرة بهدف توظيفها في دعم نشاطات المؤسسات، ودعم عملية اتخاذ القرارات باعتبارها جوهر العمل الإداري ،وبذلك تطور المفاهيم المتعلقة بنظم المعلومات الاداري تطور كبير ، وظهرت عدد من المنهجيات والطرق لبناء وإدارة وصيانة منظومة المعلومات، وفرضة بذالك عدد من الوظائف والتخصصات والهياكل والوحدات الإدارية داخل التنظيم لم تكن موجودة من ذي قبل ونتيجة ذلك تبنة إدارة المؤسسات عدد من نماذج ونظم الإدارة التي ظهرت وتعتمد علي توظيف نظم المعلومات الاداري في المشروعات الصناعية الصغيرة .

ينبغي على مديري المشروعات الصناعية الصغيرة وضع استراتيجيات وخطط مختلفة لإدارة نظم المعلومات الادارية الخاصة بهم على أساس النوع من موجود في شركاتهم ، وان العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة غالبا ما تأخذ عليهم مجموعة واسعة من المهام، وملء أدوار حيوية عدة في آن واحد، ويمكن تحريرالعاملين للتركيز على المهام الأكثر إنتاجا والاستراتيجية ويكون مفيدا للغاية في اعمال المشروع الصغير ولنظم المعلومات الإدارية التعامل مع هذه المهمة لتستغرق وقتا اقصرلجمع وتنسيق كميات كبيرة من المعلومات تلقائيا،بالإضافة إلى منح الموظفين مزيدا من الوقت للتركيز على المهام الإنتاجية .

وعلى الرغم من أن عملية توظيف العاملين في المشروع الصغيرقد تبدو بسيطة إلا أن تنفيذها بشكل سليم وخاصة من قبل منظمة المشروعات الصغيرة والتي تعمل في اقتصاد معقد يتطلب مجموعة من الفعاليات أبرزها :[1]

1. وضع قائمة الوظائف الرئيسة للمنظمة وهذه القائمة أساسية تستخدم لأغراض مختلفة .
2. إعداد وصف توظيفي لكل وظيفة وهي وثيقة تتضمن اسم الوظيفة والمهمات التي ينفذها شاغلها .
3. إعداد خطة قوة عمل وهي خطة تتضمن عدد من تحتاجهم المنظمة من العاملين من كل وظيفة بتاريخ معين .

ان للعاملين المطلوب توظيفهم يقتضـــي أن تحدد مصـــادر الحصـــول عليهم والإعلان عن الحاجة لهم، وبالتالي تحديد طرق اختيارهم وتدريبهم ثم القيام بتعيينهم في المشـــروع الصـــغير ، على ســـبيل المثال، يمكن أن تمنح حرية الوصـــول إلى المعلومات الإنتاج، التسويق توقعات وتقارير الموارد البشرية، والقضاء على الحاجة إلى التشـــاور الفرادى المديرين لأجزاء معينة من المعلومات ،وهذا يمكن أن القدرة على تبادل المعرفة فيما بين المنظمة تســـهيل تشـــكيل أســـرع وأكثر فعالية من استراتيجيات المشروع الصناعي الصغير للمساعدة في التحرك الخاص بك في المستوى الانتاجي للمشروع .

وتســـاهم نظم المعلومات الادارية في تدريب الأفراد داخل المشـــروع الصـــغير ودلك في عملية تهدف تقليديا إلى ســـد التغيرات التي توجد لدى من تم اختيارهم للعمل في المشروع الصغير ليتمشى أداؤهم وسلوكهم مع خطة وتنظيم العمل ،غير إن هذه العملية تجاوزت حاليا مفهومها التقليدي لتشـــمل التأقلم مع المتغيرات البيئية ســـواء في مجال تكنولوجيا الأعمال أو ما يطرأ من تعديلات على الهيكل التنظيمي

1. سعاد نايف برنو طي . **إدارة الأعمال الصغيرة وأبعاد الريادة** . عمان . دار وائل .2004.ص 228 –229 .

وأسـاليب العمل في المنظمة تجاوبا مع متطلبات البيئة الموقف الذي تجد صـحاب المشروعات الصغيرة نفسها فيه وتمر عملية التدريب بالخطوات التالية :[1]

1. وضع برنامج تدريبي وتحديد أهدافه .
2. اختيار وسائل وأساليب التدريب المناسبة للبرنامج المعتمد .
3. اختيار المدرب وتحديد مهمته وتفويضه .
4. تقييم البرنامج التدريبي بعد تنفيذه .

وهناك علاقة بين نظم المعلومات الإدارية ونظام المشروعات الصناعية الصغيرة،ولإنشاء أي مشروع صغير يجب أن يكون لديه نظام عمل بداخله ،وهناك تدفق للبيانات والمعلومات الخاصة بالعملية الإنتاجية لضمان إستمراره ونجاحه،إن النظام المعلومات الاداري يوفر للمشروع الصناعي الصغير وذلك بعد الحصول على البيانات المختلفة من البيئة الداخلية والخارجية ،وبعد معالجة هذه البيانات وتصنيفها نتحصل على المعلومات التي نستفيد منها في اتخاذ القرارات وتسيير الأعمال داخل المنظمة للتطوير والتقدم للوصول إلى المستوى المطلوب، وإن توفير المعلومات في فترة زمنية مناسبة والتي يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها متخذي القرارات لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار[2] ،وتحقق نظم المعلومات الادارية في المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية للمشروعات الصناعية الصغيرة وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة كفاءة الموظفين والمشغلين للنظام داخل المنظمة[3].

والشكل التالي يوضح لنا العلاقة بين نظام المعلومات الإداري وعملية التحويل،

---

[1] صبحي جبر العتبي . **تطوير الفكر والأساليب في الإدارة** . عمان . دار الحامد للنشر .2004 ،ص387

[2] زياد عبد الكريم القاضي . محمد خليل أبو زلطة . **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحلية** . عمان ، مكتبة المجتمع العربي 2010. ص 375

[3] محمد عبد حسين الطائي . **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية** ، عمان ، دار وائل ،2005 ص252

التي تحدث بداخله ونظام التشغيل لمشروع صغير : [1]

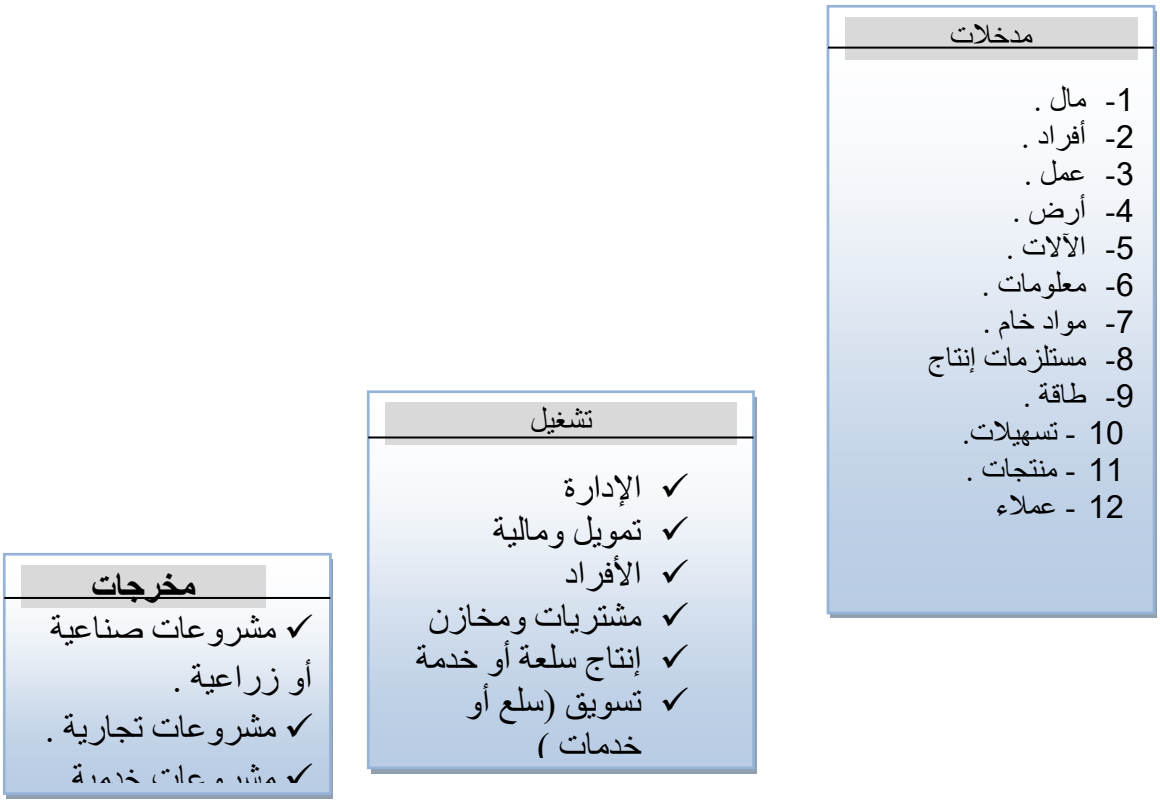

الشكل (11)العلاقة بين نظام المعلومات الإداري وعملية التحويل التي تحدث بداخله ونظام التشغيل

(المصدر / طاهر عمر . إدارة المشروعات الصغيرة ، المنصورة ، دار التربية .2000.ص 42

كما تدعم نظم المعلومات الادارية الثقافة التنظيمية في المشروع الصناعي الصغير، يجب أن تدعم ثقافة المنظمة مشروع تحسين الأداء الذي يوصى به وإلا سوف يتعرض لصعوبات بالغة, فعندما توجد فجوة كبيرة بين ثقافة منظمتك الحالية وتحسين الأداء الذي تريد إحداثه فإنه الاحتمال الأكبر للتغييرات التي

[1] طاهر عمر . **إدارة المشروعات الصغيرة** ، المنصورة ، دار التربية .2000.ص 42

تسعى إلى إحداثها لن تقع ،إذا لا بد من زيادة رعايتك للمشروع الصغير وتقييم الفجوة ويجب التعديل والإلغاء لكي تصل إلى التطوير المطلوب للمشروع[1].

[1] جيم فيولر . ترجمة عبد الحكيم الخزامي . **إدارة المشروعات تحسين الأداء** . القاهرة . دار الفجر .2000. ص100

مما سبق يتضح أن دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصغيرة كبير حيث إن نجاح المنظمة يتوقف على النظام المعلومات الإداري في قيادتها وتعد المعلومات الحجر الأساس الذي يرتكز عليه قرارات الإدارة في المشروع الصناعي الصغير في تطوير نشاطها وأيضا في الوصول إلى أفضل النتائج .

ان المشروعات الصناعية الصغيرة لايمكن أن تستمر وتبقي إلا من خلال نظام معلومات اداري متكامل يحتوى علي مختلف الأنظمة الجزئية، وتكون مصممة بحسب المجال التي تعمل فيه بهدف القضاء علي التداخل في المهام وحل كل مشاكل المؤسسة بكفاءة عالية ، وساهمت نظم المعلومات الادارية وتقنياتها بدور فاعل جدا ،في تحسين أداء المؤسسات ،ومكنت من أدارتها بكفاءة عالية وبشفافية ،وحسنت الاتصال وعملية التنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل المشروعات الصناعية الصغيرة ومع المؤسسات في المحيط الخارجي .

تمثل التجربة التركية في النهوض بالدولة والمجتمع أحد أهم النماذج في المنطقة، بل العالم الإسلامي بأكمله، حيث شهدت خلال السنوات الماضية طفرة اقتصادية واجتماعية وسياسية بقيادة حزب «العدالة والتنمية» ذي التوجهات الإسلامية.. الذي أذهل الساسة والمحللين الاقتصاديين بمجرد اعتلائه قمة العمل السياسي التركي بتأييد شعبي، لم يسبق أن وصل إليه أي من الأحزاب التركية، وكذا بالنهضة الاقتصادية المتسارعة التي دفعت بالمواطن التركي إلى التقدم والرقي على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

فقد استطاع هذا الحزب أن يصنع من الفشل نجاحًا، حيث كانت تعيش تركيا أزمة مالية نابعة من اتباعها برنامج الإصلاح الذي وضعه صندوق النقد الدولي لها منذ 1980، المعتمد على الخصخصة والإصلاح الضريبي والمالي والإصلاحات القطاعية، حيث كانت له آثار سلبية، وهو ما تسبب في حدوث أزمة اقتصادية تركية عام 2001 كانت أبرز مؤشراتها وصول معدل البطالة إلى نحو 10% وعجز الموازنة إلى 23 مليار دولار مقارنة بنحو 2,5 مليار عام 2000، فيما وصلت الديون الخارجية إلى نحو 203 مليارات منها 122 مليارًا ديون خارجية، وانهيار العملة التركية (الليرة) بنسبة 50%.

ولكن لكون النجاح في جزء كبير منه يعتمد على تفادي الأخطاء الماضية، لذا فعندما صعد حزب «العدالة والتنمية» إلى سدة الحكم كان هذا الأمر بمثابة نقطة فارقة في التجربة التركية؛ حيث لم يتجاهل ما تحقق في سلسلة الإصلاح الأولى منذ 1980 أو ما يسمى بـ (الجيل الأول) التي تركزت في الإصلاح في القطاعين العام والخاص وتحرير التجارة، ولكن كانت تلك الفترة الإصلاحية تتميز بوجود روابط مفقودة مثل غياب الإصلاحات الاجتماعية في التعليم المتميز ومشاكل العمالة والخدمات الصحية، وكانت تلك الإخفاقات هي إصلاحات الجيل الثاني الذي بدأ منذ عام 2001 في السعي للتغلب على تلك التحديات، واستغل الموقع الجغرافي المميز، الذي جعله جسرًا للتجارة بين المنتجين والمستهلكين والتنوع المناخي والقوة البشرية الشابة والموارد الطبيعية، ولكن هذه المرة بالاعتماد في سياسته على قوة الدفع الخاصة باستلهام المبادئ الإسلامية وربطها بالاقتصاد والعلمانية كمرجعية للانطلاق، حيث ركز في ضرورة الانطلاق من التدرج في تطبيق القيم، من أجل الوصول بالاقتصاد التركي إلى مصاف الاقتصادات العشرة الأولى على مستوى العالم، وذلك من خلال العمل على إعادة توزيع الموارد لإزالة الفوارق بين الطبقات ونشر القيم الديمقراطية، كما أجاد حزب «العدالة والتنمية» لغة التخاطب والحوار وتطبيق القانون على الجميع، بدءًا من الجيش الذي كان يتدخل في السياسة بشكل كبير. وعلى المستوى الخارجي عمل على تحسين علاقاته الخارجية الإقليمية والدولية من خلال التركيز في عدم تدخل أي طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وذلك من منطلق «تصفير المشاكل»، وكان من إحدى أهم سمات السياسة الخارجية الجديدة التي يقودها الحزب هي كون هذه السياسة مدفوعة إلى حد كبير بالمصالح الاقتصادية والتجارية. ونلاحظ أن رئيس الحكومة يصطحب معه في رحلاته الدولية الكثيرة، أعدادًا كبيرة من رجال الأعمال الأتراك.

وهو الأمر الذي شهدنا نتائجه من خلال ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي التركي من 70 مليار دولار في عام 1980 إلى أكثر من تريليون دولار في عام 2011، فيما ارتفعت الصادرات إلى 143,9 مليار دولار، وهو الأمر الذي رفع تصنيف الاقتصاد التركي على المستوى العالمي عدة مراتب؛ حيث أصبح في المرتبة الـ 17 عالميا مقارنة بالمرتبة الـ 25 في عام 1980، كما كشف تقرير لمعهد الإحصاء التركي (تركستات) في نهاية عام 2011 أن معدل النمو الاقتصادي في تركيا سجل مستوى فاق 8% في الربع الثالث من عام 2011 لتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميًّا بعد الصين في معدلات النمو، وكانت مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي على النحو التالي: 10% للزراعة و30% للصناعة، فيما كانت الخدمات صاحبة النصيب الأكبر من الناتج، ذلك بنسبة 60%.

كما استطاعت تركيا تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، فهي تحتل المرتبة الثامنة في الاقتصاد الزراعي العالمي، مقابل المرتبة رقم 11 قبل مجيء «العدالة والتنمية» للحكم، وتُصدر المنتجات الزراعية التركية لأكثر من 177 دولة في العالم، بل تسعى

إلى تحقيق هذا الاكتفاء على مستوى عدد كبير من السلع الزراعية والصناعية؛ حيث تحتل المرتبة الـ 30 عالميًّا في صناعة الصلب، كما غدت تركيا الأكثر تنوعًا في الإنتاج إقليميًّا، ومن أهم الصناعات في تركيا: المنسوجات، المواد الغذائية والمشروبات، الكهربائيات، السيارات، الكيماويات، الجلود.. وقد حصلت تركيا على المرتبة الثالثة عالميًّا في تصدير المنسوجات بعد ألمانيا وإيطاليا.

ونظرًا للسمعة الجيدة التي غدت تحظى بها المنتجات التركية ولكون ظاهرة تسجيل العلامات التجارية من أكثر ظواهر التقدم في العالم، وتدل أيضًا على قوة الاقتصاد أصبحت تركيا إحدى الدول العالمية القليلة التي تقوم بتسجيل العلامات التجارية، فقد تم تسجيل 85 ألف ماركة سنويا عام 2010، بينما كانت تسجل 29 ؟ 105 ماركات قبل عشر سنوات، وتهدف تركيا إلى تسجيل 100 ألف ماركة هذه العام 2012، وهو ما ستتجاوز به فرنسا الرائدة في هذا المجال.

وكذلك أصبحت تركيا بلد الفرص في الاقتصاد العالمي، حيث أصبح يعمل فيها اليوم حوالي 18 ألف شركة أجنبية مقابل 5 آلاف شركة أجنبية فقط عام 2002، وجذبت استثمارات مباشرة بقيمة 12,1 مليار دولار خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2011، فيما ارتفعت هذه الاستثمارات بنسبة 70% خلال الفترة ذاتها مقارنة بعام .2010 الجدير بالذكر أن 86% من جميع الاستثمارات المباشرة التي أقيمت في تركيا خلال الفترة المعنية من عام 2011 تدفقت من أوروبا.

وهذا يضيف قيمة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا بالإسهام في زيادة قدراتها التنافسية، كما تقوم الآن باستغلال موقعها الجغرافي، الذي وهبها مناخًا مناسبًا ومصادر طاقة طبيعية؛ حيث بدأت أول جزيرة للهيدروجين في جزيرة «بوزجة ادا» بتوليد الكهرباء، وبعد إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تم البدء بإنتاجها من سماد الدجاج، ونجحت شركة «سويوت ويند» التركية في صناعة التوربينات الوطنية التي تعمل على طاقة الرياح، والتي كانت تستوردها من الخارج، وذلك بفضل التشجيع الذي تقدمه الحكومة للحد من استيراد البضائع التي بالإمكان صناعتها في تركيا.

إن هذا التحول نابع من التنوع الاقتصادي الذي اتبع على عدد من المستويات سواء كان تنوعًا سوقيًّا، الذي اتضح مما سبق، أو جغرافيًّا أو تنوعًا في الموارد، وفيما يخص التنوع الجغرافي فقد تم على مستويين أحدهما داخلي والآخر خارجي، وبالنسبة للمستوى الأول كان من خلال زيادة المدن الصناعية بدلاً من الاعتماد على اسطنبول وأنقرة، كما كانت الحال سابقًا، وهناك مساع لنقل التنوع الجغرافي الداخلي إلى الجزء الشرقي، الذي مازال بحاجة إلى اقتحامه بالتصنيع وتحويل الصناعات إليه من الغرب.

كما حدث تنوع في توزيع السوق الإقليمية؛ حيث انخفضت التجارة مع أوروبا لصالح الشرق؛ فقد شعرت تركيا بالحاجة إلى الانفتاح على الشرق، وتوسيع دائرة التحالفات؛ وذلك من أجل الحصول على خيارات أكبر وآفاق اقتصادية أرحب، ولاسيما أن ملف انضمامها للاتحاد الأوروبي يراوح مكانه ردحًا من الزمن. هذا فضلاً عن الرغبة في الحصول على أوراق دبلوماسية واقتصادية تمكِّن الطرفين (تركيا والشرق الأوسط) من استثمارها في الغرب، وهو ما سيعزز بالتأكيد من مواقفهما في علاقتيهما بالغرب. وبشكل يتواءم مع هذا التوجه، تم اعلان تشكيل منطقة للتجارة الحرة بينها وبين كل من سوريا ولبنان والأردن، وقد تزايد حجم المبادلات التجارية بين تركيا والدول العربية بما يفوق الضعف خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ حيث بلغ ما يقرب من 30 مليار دولار سنويا، فقد شهد معدل التجارة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي صعودًا قويًّا في أقل من 10 سنوات، فطبقًا لتقرير البنك التجاري الدولي فقد ارتفع هذا الحجم من 1,5 مليار دولار في 1999 إلى 16,1 مليار دولار في .2008 كما عززت علاقاتها الاقتصادية مع جارتها إيران، فقد كانت الأخيرة عاشر أكبر شريك تجاري لتركيا في عام 2009؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 5,4 مليارات دولار، فقد صدرت تركيا سلعًا قيمتها 2,025 مليار دولار للجمهورية الإسلامية في عام 2009 بزيادة بأكثر من 500% مقارنة بـ 334 مليون دولار في عام 2002 حين تولى حزب العدالة والتنمية الحكم المرة الأولى.. ومن ناحية أخرى، بلغ حجم التجارة التركية مع إسرائيل نحو 2,6 مليار دولار.

وهكذا استطاع حزب «العدالة والتنمية» استعادة قوة تركيا السياسية الإقليمية والدولية بعد صعود ترتيبها بين أكبر الدول

الصناعية في العالم، فعندما تحسن الاقتصاد بدأت القيادة المزج بين الملفين السياسي والاقتصادي، وتحركت إقليميا ودوليا، بما يصب في مصلحة توفير المزيد من الفرص المتنوعة لزيادة نمو الاقتصاد، وهذا يعني أن الملف السياسي استمد قوته من قوة الاقتصاد.

وأمام هذا النموذج الذي يعد واحدًا من النماذج التي أدهشت المجتمع الإنساني؛ حيث كانت نهضته غير مسبوقة فعلاً بَينَ قريناتها وجيرانها، فجارتها روسيا برزت كقوة اقتصادية عسكرية، كما أن الدول الصاعدة المماثلة لها كالصين والهند وكوريا الجنوبية وماليزيا برزت كقوى اقتصادية معتمدة على التجارة الخارجية والسكان.. ولكن تركيا برزت كقوة سياسية واقتصادية صاعدة وتعاونية مؤثرة إيجابًا في جيرانها والعالم، نرى أنه يمكن نموذجا للدراسة واستلهام الدروس منها بما يتلاءم للتطبيق في بعض البلدان العربية وخاصة مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما في ظل وجود تشابه كبير بين المقومات والإمكانيات التي اعتمدت عليها تركيا في النهوض وبين تلك الموجودة في مصر ودول التعاون، سواءً من حيث الديانة، حيث يعد الدين الإسلامي هو الأكثر انتشارًا بين سكان الجانبين، بالإضافة إلى الثقافة القريبة وتشابه مقومات التقدم والانطلاق، سواء من حيث المؤسسات أو التاريخ أو السكان أو الموارد الاقتصادية، فضلاً عن تشابه المشاكل أيضًا من قبيل عدم وصول المستوى التعليمي إلى المستوى المطلوب، إلى جانب الفقر والمشاكل الحياتية التي تواجه الطرفين، وإن كان هذا أكثر وضوحًا في مصر وتركيا منها في دول مجلس التعاون، كما يشتركان في أن التركيبة السكانية في تنام مستمر، ويغلب عليها فئة الشباب، على عكس الحال في أوروبا على سبيل المثال.

كما أن هناك توجها عاما في تلك الدول لإحداث تنوع في الهيكل الاقتصادي وإن اختلفت الدوافع، النابعة في تركيا ومصر من قلة الفوائض النفطية، في حين نجدها في دول مجلس التعاون نابعة من قرب نضوب تلك الفوائض التي تتميز بها اقتصاداتها عن غيرها في المنطقة والعالم، وبالتالي فإن تنمية الإنتاجين الزراعي والصناعي والخدمات والتجارة هي الطريق الوحيد لمواجهة الاحتياجات المتنامية لشعوبهم.

ويتعين الأخذ في الاعتبار أن تشابه المشاكل وتشابه مقومات التقدم ليسا هما الدافع الوحيد نحو الرغبة في استلهام دروس التجربة التركية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، وإنما يدفع لذلك شمول التجربة التركية لجوانب متعددة اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا، الأمر الذي أكسبها المصداقية والقبول.

ولدى مصر ودول مجلس التعاون الخليجي فرصة أن تكون ربما أكثر نجاحًا وأكثر قدرة على النهوض والتأثير الإقليميين والدوليين من تركيا، نظرًا لأنها لا تمر بأزمة اقتصادية طاحنة كما كانت تركيا، ولا توجد فيها انقسامات حادة بين الإسلاميين والعلمانيين كما كان ولايزال الحال في تركيا، ولديها ميزة الموقع الاستراتيجي المهم جدا في العالم. وكذلك تتفوق دول التعاون الخليجي بقدراتها المالية الهائلة ونمو كبير قدره صندوق النقد الدولي بـ 7,8 في 2011 محققًا ناتجًا محليًّا إجماليًّا يبلغ 1,4 تريليون دولار لمنطقة لا يزيد عدد سكانها على 38 مليون نسمة، وهو النمو الذي يوفر فرصًا كبيرة لاجتذاب تدفقات استثمارية ضخمة من هذه المنطقة، فضلاً عن توسع مشترياتها، ولهذا فإن هذه المنطقة تشهد نشاطًا ترويجيًّا ضخمًا من جانب القوى الاقتصادية الكبيرة للحصول على العديد من عقود الاستثمار، بالإضافة إلى فورة الإنشاءات سواء في مشروعات البنية الأساسية كمشروعات الطرق والموانى والمطارات والسكك الحديدية والمدن الصناعية والاقتصادية ومحطات الطاقة أو المشروعات السكانية.

ولكن بداية ينبغي أن نقتدي بالنموذج التركي في مساعيه لمحاربة الفساد ومكافحة الفقر والتركيز في التعليم والبحث العلمي والاقتصاد الرقمي والمعرفي في تعظيم القيم المضافة، على أن يتوازى ذلك مع العمل على دعم المشروعات الصغيرة وتحسين بيئة الاستثمار كمولد للقيم الإسلامية وكمرجعية للنهوض بدلاً من الثروات الناضبة، وتعزيز العمل المؤسسي؛ حيث تحرك النموذج التركي على المستوى السياسي بحكمة وثبات وثقة، نحو ديمقراطية حقيقية تُغلِّب قوة البرلمان والأحزاب السياسية، وألغى الطبيعة الاستثنائية لبعض القوى السياسية كالجيش أو القضاء خاصة المحكمة الدستورية العليا التي ألغت عشرات

الأحزاب السياسية أغلبها إسلامية وكردية بحجة أنها تهديد للعلمانية أو الأمن القومي، وهو الأمر الذي يتوقف على الإرادة السياسية التي كانت سر نجاح التجربة التركية داخليا وخارجيا.

إن أحد أهم الدروس المستفادة من تجربة النجاح التركية هو ما قام به حزب العدالة والتنمية من تبن لنموذج الدولة التنموية وتنحية الاعتبارات الأيديولوجية جانبًا حتى لا يستغرق الوقت في صراعات فكرية، فهذا النموذج هو الذي يجعل التنمية بأبعادها المختلفة هي مشروعة وأساس مشروعيتها يقوم على كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والبشرية في تجسير فجوة التنمية، بتحقيق مراكمة مستمرة لمعدلات عالية من النمو الاقتصادي، وهو النموذج ذاته الذي سارت عليه دول النمور الاسيوية في أجيالها المختلفة، ورأس الحربة في تحقيق هذه المعدلات هو التصنيع المتوجه إلى التصدير، من دون أن يجور على الاهتمام بقطاع الزراعة الذي يوفر لهذا التصنيع بعضًا من مواده الخام، كما يوفر الأمن الغذائي، أو الاهتمام بقطاع الخدمات الذي يوفر للتصنيع الموارد المالية والبشرية، وتخدم الدبلوماسية الاقتصادية النشطة هذا التصنيع في فتح الأسواق أمام منتجاته، وتخدم هذه الدبلوماسية ميزة الموقع الذي تمتعت به تركيا وعلاقات تاريخية طويلة مع الشرق الإسلامي والجوارين الروسي والأوروبي.

وتملك مصر أكبر دولة عربية سكانًا بسكانها البالغين نحو 85 مليون نسمة (سكان تركيا 75 مليونا) من مواهب الموقع وتنوع الموارد الطبيعية والبشرية، وتاريخها الحضاري، وتعدد عناصر القوة الناعمة لديها، ما يجعلها مؤهلة لأن تحقق خلال فترة قصيرة، ما حققته تركيا فيما لو تبنت نموذج الدولة التنموية، وفي القرنين الأخيرين تبنت مصر هذا النموذج مرتين، غير أن غلبة نموذج الدولة الأمنية قد نحّى جانبًا الاعتبارات التنموية حتى غدا نحو 40% من سكانها تحت خط الفقر، ورغم أن مصر نعمت بأطول فترة سلام في تاريخها المعاصر امتدت لأكثر من أربعة عقود فإنها غدت تحتل مراتب متأخرة في المقاييس المختلفة للتنمية سواء كانت التنمية البشرية أو التنافسية، فقد جاءت في المرتبة الـ 113 عالميا في مقياس التنمية البشرية 2011 بينما تركيا في المرتبة الـ 92، وهو المقياس الذي يتناول الصحة والتعليم والدخل، وجاءت في مقياس التنافسية 2011-2012 في المرتبة رقم 94 بينما جاءت تركيا في المرتبة رقم 59 وفي داخل هذا القياس تأخر ترتيبها كثيرًا في عنصر المتطلبات الأساسية الذي يشمل الصحة والتعليم الأساسي والمؤسسات والبنية الأساسية إلى المرتبة الـ 99 عالميا وجاء ترتيبها في ممكنات الكفاءة في المرتبة الـ 94، وتشمل هذه الممكنات التعليم العالي والتدريب وكفاءة أسواق العمل والسلع والتمويل والجاهزية التكنولوجية.

وإذا كانت الإرادة السياسية والبنيان المؤسسي القوي ودولة القانون هي عناصر تمثل عنق الزجاجة في نموذج الدولة التنموية المنشود في مصر والعالم العربي، فإن مفتاح هذا النموذج هو الموارد البشرية، وهنا يأتي إصلاح النظام التعليمي ومنظومة الثقافة والقيم كأحد أهم أولويات الاستنهاض، وهذا الإصلاح التعليمي والثقافي يعلي من شأن التعليم الفني والتدريب والتفوق في مجالات الرياضيات والعلوم الطبيعية والبحوث التطبيقية، ويربط مخرجات النظام التعليمي باحتياجات سوق العمل، كما يربط المؤسسات البحثية في الجامعات والمعاهد بالصناعة، ويعلي من شأن ثقافة احترام القانون وثقافة وقيم الإنتاج والابتكار والعمل والادخار والتحرر من الفساد على حساب الثقافة الاستهلاكية وثقافة الفساد والتربح.

إن استقراء تجربة الصعود في كوريا وماليزيا وتركيا يبين لنا أن النهضة التعليمية من قبل (بارك شونج هي) في كوريا ومهاتير محمد في ماليزيا ورجب طيب أردوجان في تركيا كانت مقدمة أساسية لإمكانية انتهاج التصنيع المتوجه إلى التصدير، وإن إصلاح النظام التعليمي يمكن صانع القرار من الإصلاح الإداري، وأن يضع يده على ممكنات الكفاءة التي بها يحصل من موارده الطبيعية والبشرية على أعلى عائد ممكن، بما يكفل له مراكمة معدلات عالية للنمو الاقتصادي، ومصر لديها أكثر من 50% من كنوز العالم الأثرية، كما تتمتع بمناخ معتدل على مدى العام، وبها تنوع كبير من المواهب السياحية سواء كانت سياحة دينية أو ثقافية أو ترفيهية أو ملتقى مؤتمرات وأعمال، ولكن في أعلى سنوات ذروة السياحة بها لم يتدفق عليها من السياح أكثر من خمس ما تدفق على تركيا، ومرد ذلك سوء إدارة هذه الموارد، وغياب ثقافة التعامل مع السياحة كمورد مستدام، كما أن مصر لديها من الموارد الزراعية ما يكفل لها اكتفاءً ذاتيًّا في العديد من عناصر الأمن الغذائي، ولكن الفساد الإداري أغمض

العين عن التعدي على الأراضي الزراعية وتجريفها والبناء عليها، مما أدى الى إهدار الموارد الزراعية حتى أصبحت مصر أكبر مستورد قمح في العالم، وفيما كانت مصر حتى عهد قريب رائدة إقليميا وعالميا في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، ولكن تراجعت هذه الصناعة نتيجة سوء الإدارة السياسية للقطاع الصناعي في مصر عمومًا الذي تحول إلى صناعة تقوم على التجميع في أغلبها، وهو نوع من الصناعة ذو تأثير تنموي محدود يخدم الاستيراد أكثر مما يخدم إن تركيا «أردوجان» رأت في مصر فرصة انطلاقها إلى إفريقيا، وهذا كان حرصًا على زيارة مصر، وهي تبحث عن طريق بعد ثورة يناير ,.2011 بينما يوفر الموقع لمصر اتصالاً مع عالمها العربي والإسلامي والإفريقي والمتوسطي، ويمكنها من تبادل مزايا هذا الموقع مع ما لدى تركيا من اقتراب إلى دول الاتحاد الأوروبي والبلقان وروسيا واسيا الوسطى، ليس فقط في مجال تسويق المنتجات الصناعية والزراعية ولكن في مضاعفة التدفق السياحي، وعلى مصر أن تستلهم من التجربة التركية وقبلها تجربة النمور الاسيوية أن المكانة الإقليمية ودور الدولة في محيطها يبنيان على تبادل المصالح أكثر مما يبنيان على تاريخ قديم ودور سابق، فليس معنى أن مصر كانت ملهمة ومساعدة لحركات التحرر الوطني في البلدان الافريقية أنها أصبحت رائدة في إقليمها كقاعدة مسلم بها، فما هي المصالح التي تجنيها هذه البلدان حاليا من علاقتها مع مصر؟ وهنا، فإن نموذج الدولة التنموية يمكن مصر من الكثير من هذه المصالح سواء من حيث إمداد هذه البلدان بالخبرات الفنية أو المساعدة على بناء مشروعات التنمية فيها أو على صعيد الاستثمارات والتجارة المتبادلة.

ورغم أن تركيا ليست دولة نفطية فإنها نجحت في استخدام موقعها لتكون معبرًا لأكبر شبكات الغاز والنفط التي تخدم المنتجين والمستهلكين في قارتي آسيا وأوروبا، وقد قطعت مصر شوطًا في هذا الاتجاه عبر خط سوميد ولديها قناة السويس، إلا أنه يمكنها أيضًا أن تصبح أكبر معابر الغاز والنفط الإفريقيين للمتوسط وأوروبا، كما تستطيع مصر عبر الالتحاق بشبكة سكة حديد الحجاز التي ستربط الخليج العربي بتركيا، وعبر إنجاز مشروع الجسر العربي بينها وبين السعودية، أن تصبح أكبر رابط إقليمي بين القوى الاقتصادية الكبرى في المنطقة، وكما أنه لدى تركيا مشروع تنموي ضخم، وهو مشروع جنوب شرقي الأناضول الذي يضاعف من إمكانياتها الزراعية والصناعية، فإن لدى مصر مشروعا تنمويا عمرانيا ضخما في شبه جزيرة سيناء يضيف إلى مساحتها الزراعية نحو 400 ألف فدان، ويستوعب أكثر من 3 ملايين نسمة، غير أن الرابط والممكن من إنجاز كل هذه المشروعات يظل هو العنصر البشري، وتظل النهضة التعليمية المفتاح الرئيسي لهذا الإنجاز.

3-1 مبدا نظم المعلومات الادارية في تنمية المشروعات الصناعية :

- **جمع البيانات :**

ويجب تحديد البيانات المطلوبة بإجراء عدد من المقابلات بصورة غير رسمية في البداية حيث يتم التعرف على البيانات للدراسة

وقد يجد صعوبة مع مجتمع في رفضه الإدلاء بالبيانات المطلوبة، مما قد يستلزم إعادة النظر في أسلوب الحصول على البيانات ويتم تصنيف البيانات حسب مصادرها إلى:

بيانات ثانوية: وهي عبارة عن مجموعة من البيانات التي سبق تجميعها وتتوافر في السجلات ودفاتر المشروع.

بيانات أوليه:وهي مجموعة من الحقائق والآراء والأفكار ووجهات النظر التي يتم تجميعها من خلال الملاحظة، والاستقصاء والمسح الميداني.

- **معالجة البيانات:**

هناك أربع طرق رئيسة لمعالجة البيانات في نظم المعلومات وهي:

1. الطريقة اليدوية باستخدام الأوراق والأقلام والسجلات.
2. الطريقة الميكانيكية وهي معالجة البيانات يدويا باستخدام بعض الأدوات الميكانيكية.
3. الطريقة الإلكتروميكانيكية وهي أسلوب أكثر تطورا من السابق حيث تدخل الآلات الالكترونية في معالجة البيانات[114].

114 محمد عبد حسين الطائي . مرجع سبق ذكره . ص 49

4 .الطريقة الالكترونية وهي أكثر الطرق معالجة البيانات حداثة وتعني استخدام الحاسوب في المعالجة .

- **توقيت المعلومات وسرعة تداولها :**
- **قيمة المعلومات :**

وهي مدى قياس الطلب على المعلومة من قبل المستفيدين ، وكم يرغبون في الدفع نظير الحصول عليها وتفيد قيمة المعلومات في التمييز بين أنواع المعلومات على أساس قيمتها للاستفادة منها في عملية اتخاذ وضع القرارات دون مراعاة درجة تعقيد وتنوع هذه القرارات كما يمكننا الاستفادة من المعلومات وذلك لتحسين الربحية في بعض الأمثلة :[115]

1. تخفيض التكاليف غير الضرورية .
2. تطبيق فنون تسويقية أفضل .
3. تحليل أفضل مسافات التكاليف .
4. تحسين التقنيات .

- **جودة المعلومات :**

إن جودة المعلومة تتبع من قدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها في موقف معين بمعنى أن المعلومة ذات جودة مرتفعة لمستخدم معين.

وعلى هذا الأساس يمكن توضيح الجودة المطلوبة في المعلومات بالشكل التالي :

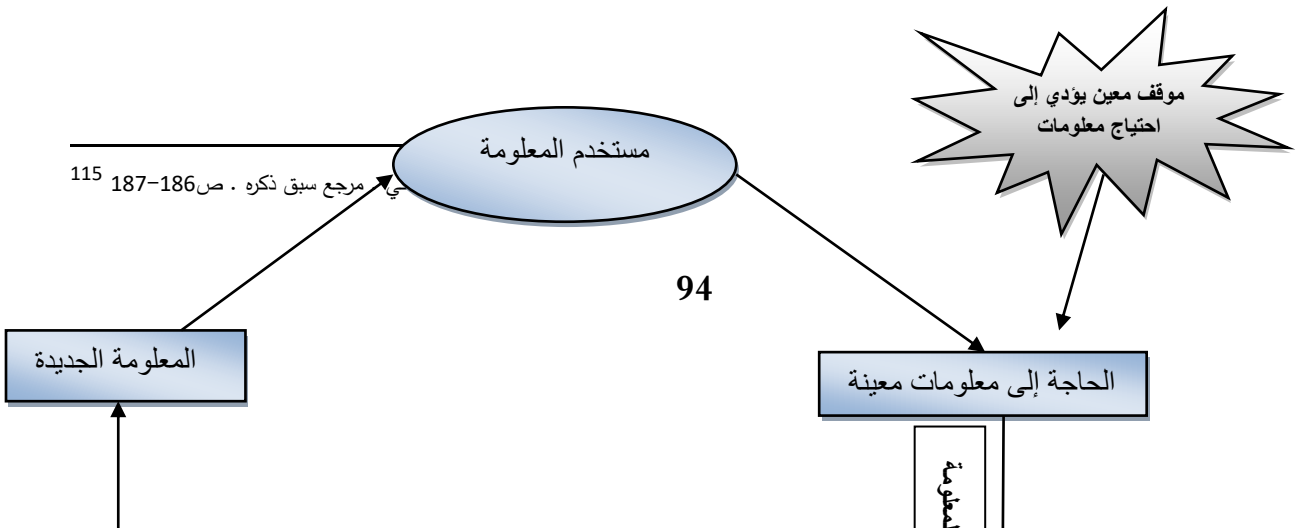

115 مرجع سبق ذكره . ص186–187

نظام المعلومات

الشكل رقم (12): جودة المعلومة من زاوية نظم المعلومات

(المصدر : صباح رحيمة وآخرون . نظم المعلومات المحوسبة وتطبيقاتها على قواعد البيانات . عمان . دار الوراق .2009.ص 61)

4-1 توظيف تقنية المعلومات :

- استخدام الحاسوب في حفظ المعلومات الإدارية ومعالجة النصوص والقيام بأعمال السكرتارية وتنظيم العمال وسرعة الإنجاز وكذلك في إعداد الميزانيات والحسابات للمشروع[116].

116 بشير على القائد . **مقدمة في علم الحاسب الآلي** , فالينا . دار ELGA للنشر ، 2005، ص 26

- توفير قواعد البيانات أنها جداول تتضمن البيانات والمعلومات وكل جدول يحتوي مجموعة من السجلات وكل سجل يتكون من مجموعة من الحقول ونقطة تقاطع الحقل مع السجل تسمى خلية وتصمم عادة لتحقيق احتياجات المعلومات لمستخدمين متعددين[117].
- **توفير الانترنت** : حيث بفضل الانترنت توفر الاتصال الفوري والمباشر مع منظمات الأعمال وأنها قاعدة تقنية ومعلوماتية لنماذج الأعمال الجديدة وفي مقدمتها التجارة الالكترونية والخدمات الالكترونية ولهذا السبب لا يمكن تصور وجود منظمة أعمال حديثة تعمل وتنافس بكفاءة و فاعلية من دون استخدام تكنولوجيا الانترنت وشبكات الأعمال المرتبطة بها[118].
- **استخدام البريد الالكتروني** : هو تجسيد الكتروني مجازي لنظام ... فالرسائل في البريد الالكتروني هي وثائق الكترونية مشفرة رقميا (ASCII) مثل تلك التي تحرر بواسطة معالجات الكلمات ويتم إرسالها مثل هذه الرسائل على شكل نبضات كهربائية عبر المودمات والأسلاك وليس ضمن مظاريف وتستقر هذه المراسلات في القرص الصلب للحاسوب ، ومن مزاياها عدم تطلبه لجاهزية المرسل إليه وبالتوفير يمكن استخدام جهاز حاسوب في أي مكان من العالم[119].

5 الموارد البشرية :

- **توظيف الأفراد المؤهلين :**

تحتاج أي مؤسسة إلى أفراد مؤهلين وتكون فيهم صفات وخصائص معينة وفي مواعيد تحددها المؤسسة.

. .4

6 البناء التنظيمي للمشروع :

---

117 3صباح رحيمة . عبد الفتاح زريبة .فتحي أحمد . **نظم المعلومات المالية** , عمان . دار الوراق .2011,ص79

118 سعد غالب ياسين . مرجع سبق ذكره ,ص 150

119 علاء السالمي . رياض الدباغ . **تقنيات المعلومات الإدارية** . عمان . دار وائل 2001 . ص 197 –198

- **الهياكل التنظيمية :**

من المبادئ الأساسية في بناء الهيكل التنظيمي بشكل عام هو استخدام معايير تنظيمية تحدد الأسس التي على ضوئها يتم بناء الوحدات التنظيمية للمشروع وهذه الأسس هي :[120]

1. الأساس الوظيفي : حيث يتم تنظيم الأعمال في المشروع في ضوء الأعمال الرئيسة لها مثل الإنتاج ، التسويق .
2. نوع الزبون : هو فئات المستهلكين الذين يتعاملون مع المنتجات المتوقعة .
3. الموقع الجغرافي : هو موقع المشروع الجغرافي .
4. الزمان : هو تنظيم ساعات العمل .
5. العمليات الإنتاجية : وهو اعتماد تنظيم خط الإنتاج المتسلسل .

8-2 الأسباب التي تؤدي إلى نجاح المشروعات الصغيرة :

تحدد مروة أحمد ونسيم برهم أن الأسباب التي تؤدي إلى نجاح المشروعات الصغيرة ما يلي : [121]

1- القدرة على التكيف والتغير .
2-يعد النظر والرؤية التفصيلية عن سير العمل .
3-وجود سجلات منظمة وواضحة ومخططة .
4-الرقابة الكفؤة على الأموال والعاملين والمعدات .
5-مهارة مدير المشروع الإدارية .
6-استخدام الأساليب والطرق الحديثة في تنظيم وإدارة المشروع الصغير .

---

[120] مؤيد الفضل . تقييم وإدارة **المشروعات المتوسطة والكبيرة** . عمان ، دار الوراق 2008 ، ص 101-102

[121] مروة أحمد ونسيم برهة , مرجع سبق ذكره . ص 63 .

ويضيف عبد الحميد مصطفى أبو ناعم أنه من أهم عوامل نجاح المشروعات الصغيرة هي **(122)**:

1-وجود فرص الاستثمار الحقيقية .
2-القدرة الإدارية .
3-توفر القدر المناسب من رأس المال و الائتمان.
4-استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة .

مجتمع وعينة الدراسة:

لغرض تحقيق اهداف الدراسة والحصول على البيانات الاولية اللازمة، فقد تم استهداف مجتمع اصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة في مدينة طرابلس، حيث إن معيار الباحث في ماهية المشروع الصناعي الصغير هو **قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم 106** الذي حدد فيه إن المشروع الصغير هو الذي لا يزيد عدد العاملين 25 عامل ولا يتجاوز رأس المال التأسيسي 2.5 مليون دينار ليبي ، وحيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع اصحاب ومديري المشروعات الصغيرة وبيان ذلك كما يلي :

122 عبد الحميد أبو ناعم ..مرجع سبق ذكره , ص 67

بلغ حجم مجتمع المشـروعات الصـناعية الصـغيرة في مدينة طرابلس قيد الدراسـة(3477) حسب إحصائية غرفة التجارة والصناعة في طرابلس ، ولغرض تحديد حجم عينة ممثلة للمجتمع تمثيلا جيدا لضـمان درجة عالية من الموضـوعية و بنسـبة خطأ 5% تم تحديد حجم العينة باستخدام المعادلة التالية:([123])

$$n = \frac{p(1-p)}{\left[\frac{p(1-p)}{N} + \frac{E^2}{SD^2}\right]}$$

حيث أن :

N= حجم مجتمع الدراسة **n = حجم عينة الدراسة**

SD = الدرجة المعيارية (القيمة الجدولية المقابلة لدرجة الثقة) عند معامل ثقة 95%.

P = قيمة احتمالية تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، حيث كلما اقتربت قيمة p من الصفر والواحد الصحيح كلما صغر حجم العينة ، وبالتالي تم اختيار قيمة P بحيث تساوي 0.5 حتى P من النصف كلما زاد حجم العينة ، وكلما اقتربت قيمة P يضمن الباحث الحصول على اكبر عينة.

E = الحد الاقصى للخطأ المسموح به في تحديد حجم العينة ، حيث تم الافتراض ان الحد الاقصى للخطأ المسموح به يساوي حوالي 0.05 ، اي تم تحديد (افتراض) قيمة مسبقا بحيث تساوي 0.05 .

وبالتطبيق في المعادلة السابقة فقد بلغ حجم عينة الدراسة(346) مالكا ومديرا، وزعت عليها صحائف الاستبيان المعدة لغرض تجميع البيانات الاولية المطلوبة ،حيث استرد منها عدد (339) صحيفة استبيان ،وتم استبعاد عدد(7) صحيفة استبيان لعدم صلاحيتها ،فاصبح بذلك عدد صحائف الاستبيان الصالحة للتحليل (332) صحيفة.

أولا : تصميم أداة الدراسة (صحيفة الاستبيان)

مرت عملية تطويرو تصميم اداة الدراسة بعدة مراحل، حتى وصلت الى شكلها النهائي الذي تم اعتماده واستخدامه لتحقيق اهداف الدراسة ،وذلك كما هو موضح فيما يلي :

صحيفة الاستبيان:

[123]. عدنان عباس حميدان واخرون .**الاحصاء التطبيقي** .دمشق ،منشورات جامعة دمشق ، 2006 ،ص41-47 .

لقياس دور نظام المعلومات الادارية في تنمية المشروعات الصناعية إستبيان إعداد صحيفة تم : ثلاثة أجزاء رئيسية هما من الدراسة إستبانة الصغيرة وتتكون

شمل مجموعة من العبارات التي خصصت لغرض الحصول على بيانات : :الأول الجزء ومعلومات عامة حول نظم المعلومات الادارية في المشروع .

مدى وجود نظام معلومات إداري بالمشروعات الصناعية الصغيرة . : الجزء الثاني

الجزء الثالث : دور نظم المعلومات الادارية في تنمية المشروعات الصغيرة .

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن فقرات المحاور (2،3،4) من الجزء الثالث من صحيفة الاستبيان هذه ، حيث حددت خمسة خيارات امام المستجوب عن العبارات المصممة في معظمها لاختبار فرضيات الدراسة وتنحصر الإجابات وفق هذا المقياس في: [(موافق بشدة)، (موافق)، (محايد)، (لااوافق)، (لااوافق بشدة] وقد اعطيت خمس درجات مقابل الاجابة ب(موافق بشدة)، اربع درجات مقابل الاجابة ب(موافق)، وثلاث درجت للاجابة ب(محايد) ،درجتان للإجابة ب(لااوافق)، ودرجة واحدة للاجابة ب(لااوافق بشدة)، مع التنويه الى انه تم الاستعاضة بخيار الاجابة (محايد) بالاجابة الى حد ما،وذلك لحث المستجوب على اتخاذ موقف معين بدل التزامه الحياد .

جدول (3) يوضح الاوزان المعطاة للاجابات المخصصة للعبارات المصممة حسب مقياس ليكرت الخماسي

بيان الاجابة	الدرجة
اوافق بشدة	5
اوافق	4
محايد	3
لااوافق	2
لااوافق بشدة	1

وتم تحديد اتجاهات افراد العينة وفق مقياس ليكرت الخماسي وفق الجدول (4) حيث ان طول الفترة المستخدمة هي (5/4) اي حوالي (0.80) وقد حسبت طول الفترة على اساس ان اوزان الاستجابات الخمسة (1-2-3-4-5) وقد حصرت فيمل بينها اربع مسافات والجدول الاتي يبين ذلك .

جدول (4) تحديد الاتجاهات وفق مقياس ليكرت الخماسي حسب المتوسط المرجح

ت	المتوسط المرجح	الرأي
1	من 1 الى 1.79	لا اوافق بشدة
2	من 1.80 الى 2.59	لا اوافق
3	من 2.60 الى 3.39	محايد
4	3.40 الى 4.19	اوافق
5	4.20 الى 5	اوافق بشدة

ثانيا : اختبار أداة الدراسة (صحيفة الاستبيان) :

- العينة الاستطلاعية : .

تكونت العينة الاستطلاعية من (25) مفردة من مفردات عينة الدراسة ، طبق الباحث عليهم أداة الدراسة , وذلك للتأكد من فهمهم لتعليماتها وتحديد زمن تطبيقها، وكذلك للتأكد من صدق الأداة وثباتها.

أ- صدق المحكمين:

لغرض التحقق من صـدق أداة الدراسـة المتمثلة في صـحيفة الاسـتبيان فقد تم عرضـها على في المجالات المتصلة بموضوع الدراسة من خمسة متخصصين تألفت المحكمين من مجموعة ومحتوى صحيفة الاستبيان في تخصص (الادارة والتسويق والاحصاء واللغة العربية) . وتعديل حذف واضـافة من يلزم ما المحكمين، بإجراء لآراء ومقترحات الاسـتجابة تمت وقد وبذلك المقدمة، المقترحات ضوء في لبعض الاسئلة والعبارات التي تضمنتها صحيفة الاستبيان النهائية[124]. في صورتها الاستبيان خرجت صحيفة

ب- ثبات أداة الدراسة:

باسـتخدام معامل ألفا الداخلي التناسـق بطريقة الثبات معامل قيم حسـاب تم ، كما تم قياس الصدق الذاتـي[125](يقاس الصدق الذاتي (Cronbach's Alpha)كرونباخ بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار) وذلك كما يلي:

معامل الصدق الذاتي = ة(معامل ثبات الاختبار)

الجدول التالي: في مبينة هي كما النتائج وكانت

جدول (5) قيم معامل الثبات والصدق الذاتي للجزء الرابع من صحيفة الاستبيان

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق الذاتي
معوقات استخدام نظم المعلومات الإدارية في إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة	**15**	**0.83**	**0.91**

[124] تم ايراد اسماء السادة المحكمين بالملحق رقم (1) لهذه الدراسة .يرجى التفضل بلاطلاع على صحيفة الاستبيان في صورتها النهائية والمودعة بالجزء الخاص بالملاحق.

[125] وهو صدق الدرجات التجريبية للاختبار بالنسبة للدرجات الحقيقية التي خلصت من شوائب أخطاء القياس. (فؤاد البهي السيد،**علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري**، ط2 (القاهرة، دار الفكر العربي، 1971 ، ص 452).

الحلول الممكنة لتفادي معوقات استخدام نظم المعلومات الإدارية في إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة	**9**	**0.79**	**0.88**
دور نظم المعلومات الادارية في تنمية المشروعات الصغيرة	**15**	**0.82**	**0.90**
الاجمالي	**39**	**0.84**	**0.92**

)spss(المصدر:اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة باستخدام برمجية

للفقرات المكونة للجزء الرابع من صحيفة الاستبيان الثبات معامل الجدول السابق أن من يتضح مرتفعة ، وقد تم الحصول بلغ (0.84)، وان الصدق الذاتي كان (0.92) ، وهي معاملات الثبات والصدق. من عالية اداة الدراسة بدرجة تمتع إلى تشير عليها من المرة الأولى ، مما .(3) قابلة للاستخدام رقم الملحق في هي كما صورتها النهائية صحيفة الإستبيان في أن يعنى وهذا بصحة تامة ثقة على يجعله مما الدراسة وثبات إستبانة صدق من تأكد قد الباحث يكون وبذلك وصلاحيتها للغرض الذي صممت من اجله المتمثل في تجميع البيانات الاولية الإستبيان صحيفة فرضياتها. واختبار الدراسة أسئلة والإجابة عن النتائج لتحليل اللازمة التي تحدد اهداف الدراسة و ويمكن الاشارة ان الباحث قد قام باستخدام الاختبارات الاحصائية الملائمة لطبيعة البيانات الاولية للدراسة ومن هذه الاختبارات :

1- **النسب المئوية والتكرارات:**

لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة وبيان.

2- **المتوسط الحسابي المرجح:**

لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل فقرة حول درجات المقياس.

3-**الانحراف المعياري:**

لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي، وكلما كان الانحراف صغيرا، كان معناه أن القيم مجمتعة حول متوسطها الحسابي، وبالتالي فإن قيمة المتوسط تمثل إجمالي الإجابات تمثيلا صادقا.

4-اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):

الإستبانة. فقرات ثبات لمعرفة

5- اختبار مربع كاي:

لتحديد إتجاه أفراد العينة حول بعض من فقرات الاستبيان وتحديد العلاقات الارتباطية . البيانات الاولية المتحصل عليها بواسطة صحيفة الاستبيان الموجهة للعملاء وتحليل تفريغ تم برنامج خلال استخدام وصحيفة الاستبيان الموجهة لادارات المصارف التجارية قيد الدراسة من **Statistical Package for Social Sciences SPSS**. الإحصائي التحليل

(One Sample K-S)اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف

تم إستخدام إختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار حيث أن قيمة الاختبار)(الجدولية وكذلك قيمة مستوى الدلالة اصغر من (Z0.05 كبيرة(أي اكبر من قيمة Z $sig. \leq 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات لاتتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات اللامعلميه ولذلك تم استخدام إختبار مربع كاي لإختبار فرضيات الدراسة.

جدول (6) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي

اسم المحور	Zقيمة الاختبار	مستوى المعنوية
معوقات استخدام نظم المعلومات الإدارية في إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة	3.854	0.00

الحلول الممكنة لتفادي معوقات استخدام نظم المعلومات الإدارية في إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة	4.960	0.00
دور نظم المعلومات الادارية في تنمية المشروعات الصغيرة	3.452	0.00

الجزء الأول: بيانات ومعلومات عامة حول نظم المعلومات الإدارية في المشروع :

- **مدى وجود نظام معلومات إدارية في المشروع:**

جدول(7) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول مدى وجود نظام معلومات إداري بالمشروع

ت	هل يوجد نظام معلومات إدارية في المشروع	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	326	98.2
2	لا	6	1.8
	المجموع	332	100.00

يتبين من خلال بيانات الجدول السابق ان اغلب افراد عينة يؤكدون وبنسبة (98%) وجود نظام معلومات إداري بالمشروع ، بينما (2%) فقط منهم لم يؤكد ذلك، ويتضح من بيانات الجدول إن هناك مابنسبتة 98% من المشاريع يوجد بها نظم معلومات إداري تستخدم بشكل كبير وهدا يساهم في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة ،وان مانسبتة 2%من مشاريع لايوجد بها نظم معلومات إداري وهدا يدل على ضرورة توفير نظام معلومات إداري لهده المشاريع المتبقية .

- **مستوى نظام المعلومات الإداري بالمشروع :**

جدول(8) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول مستوى نظام المعلومات الاداري بالمشروع

ت	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
1	ادارة	243	73.2
2	قسم	60	18.1
3	مكتب	27	8.1
4	وحدة	2	.60
	المجموع	332	100.00

أيد ما نسبته (73%) من افراد العينة ان مستوى نظام المعلومات الاداري بالمشروع كان بمستوى ادارة ، بينما بمستوى قسم كان بنسبة (18%) ، وبمستوى مكتب بنسبة (8%) ، واخيرا بمستوى وحدة بنسبة 0.6% فقط ، ويتضح من بيانات الجدول انه مانسبته 73% من نظام المعلومات الإداري يطبق في الإدارة في المشروع ، وانه في باقي المستويات الاخري يتم تطبيقه بنسبة 18% و 8% وهده المستويات الأدنى يجب إن تطبق فيها نظم المعلومات بنفس المستوى ودلك لتسهيل وتطير العمل داخل المشروع .

- **موقع النظام الخاص بالمعلومات في الهيكل التنظيمي:**

جدول(9) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول مستوى موقع النظام الخاص بالمعلومات في الهيكل التنظيمي

ت	موقع النظام الخاص بالمعلومات في الهيكل التنظيمي	التكرار	النسبة المئوية
1	عليا ادارة	229	69.0
2	تنفيذية ادارة	53	16.0
3	وسطى ادارة	50	15.1
	المجموع	332	100.00

يمثل ما نسبته (69%) موقع النظام الخاص بالمعلومات في الهيكل التنظيمي بدرجة ادارة عليا وسطى بنسبة تنفيذية ، وبدرجة ادارة ، بينما يؤكد (16%) من افراد العينة انه بدرجة ادارة

(15%) ، ويتضــح من النســب الســابقة انه أكثر وجود لنظام المعلومات الإداري في إدارة عليا وهدا يساهم في سرعة العمل وتنظيم في الإدارة العليا ،إما الإدارات الأخرى فيجب إن يتم تطبيق نظم المعلومات الإدارية بدرجة عالية في باقي المســتويات ودلك لســرعة انجاز الإعمال ورقابة داخل المشروع .

- **مدى المعرفة بمفهوم نظم المعلومات الإدارية :**

جدول(10) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول مدى المعرفة بمفهوم نظم المعلومات الإدارية

ت	مدى المعرفة بمفهوم نظم المعلومات الإدارية	التكرار	النسبة المئوية
1	ممتازة	255	76.8
2	جيدة	70	21.1
3	ضعيفة	7	2.1
	المجموع	332	100.00

يؤكد مانسبته (76%) من افراد عينة الدراسة ان معرفتهم بمفهوم نظم المعلومات الإدارية ممتازة ، بينما نسبة من يؤكد انها جيدة كانت (21%) ، في حين من يؤكد انها ضعيفة فكان بنسبة (2%) فقط ، يتضح من البيانات والنسب السابقة إن 76% لديهم دراية ممتازة بنظم المعلومات ، ودلك يساهم بشكل كبير في سهولة استخدام نظم المعلومات وتطبيقه بشكل صحيح ودلك يساعد في زيادة تنمية داخل المشروع وتطوير مشاريعه ، إما باقي عينة الدين ليس لديهم دراية كافية فيجب إن يتم تدريبهم وإعطاء دورات كافية في استخدام نظم المعلومات لنهوض بالمشروع في كافة المراحل التنظيمية .

- **أفضلية نظم المعلومات الإدارية :**

جدول(11) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول أفضلية نظم المعلومات الإدارية

ت	نظام المعلومات الإدارية المفضل	التكرار	النسبة المئوية
1	آلي	201	60.5
2	يدوي	101	30.4
3	مختلط	30	9.0
	المجموع	332	100.00

اغلب افراد عينة الدراسة يفضلون النظام الالي وبنسبة (61%) تقريبا ، بينما من يفضل النظام اليدوي كان بنسبة (30%) ، ثم من يفضل النظام الالي واليدوي معا بنسبة (9%) فقط ، ويتضح انه مانسبته 61% وهدا يساهم في سهولة تطبيق نظم المعلومات الإداري في المشروع الصناعي الصغير، وتطبيق نظام الرقابة وتنظيم الإعمال داخل المشروع ، إما باقي عينه فيجب تدريبهم وإعطاء دورات لهم لكي يتم الاستفادة منهم في تطوير المشروع .

- **مدى وجود أشخاص مؤهلين لاستخدام نظم المعلومات الإدارية:**

جدول(12) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة فيما اذا لديهم أشخاص مؤهلين لاستخدام نظم المعلومات الإدارية ام لا

ت	هل لديك أشخاص مؤهلين لاستخدام نظم المعلومات الإدارية	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	260	78.31
2	لا	72	21.68
	المجموع	332	100.00

يؤكد ما نسبته (78%) من افراد عينة الدراسة ان لديهم أشخاص مؤهلين لاستخدام نظم المعلومات الإدارية ، بينما (22%) منهم لم يؤكد ذلك ، مما سبق يتضح إن 78% من العاملين لديهم مؤهلين لاستخدام نظم المعلومات الإدارية داخل المشروع الصغير وهدا يسهل عملية

اســتخدام نظم المعلومات الإدارية وتطويرها لكي تزيد من تنمية في المشــروع إما باقي النســبة فيجب وضع برامج للتدريب والدراسة لهم للاستفادة منهم وزيادة خبراتهم .

- **هل يوجد أجهزة حاسب آلي متطورة في المشروع:**

جدول(13) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة فيما اذا لديهم أجهزة حاسب آلي متطورة في المشروع ام لا

ت	هل يوجد أجهزة حاسب آلي متطورة في المشروع	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	288	86.74
2	لا	44	13.25
	المجموع	322	100.00

يؤكد ما نسبته (87%) من افراد عينة الدراسة ان لديهم أجهزة حاسب آلي متطورة في المشروع ، بينما (13%) منهم لم يؤكد ذلك .ويتضــح من النســب الســابقة انه 87% من المشــروعات الصناعية الصغيرة تعتبر جاهزة لاستخدام نظم المعلومات بشكل حيث وهدا يساهم بشكل كبير على زيادة فاعلية الاتصــال والرقابة وتســيير العمل في المشــروع الصــناعي الصــغير بشــكل المطلوب ، إما 13% من المشــاريع فيجب إن تقوم بتطوير أجهزة الحاســب الآلي لكي تواكب التطور في مجال نظم المعلومات الإدارية .

الجزء الثاني : مدى وجود نظام معلومات إداري بالمشروعات الصغيرة :

- **مدى وجود نظام معلومات إداري خاص بالمشروع :**

جدول(23) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول حداثة نظام المعلومات الاداري الخاص بالمشروع

ت	البيان	التكرار	النسبة المئوية
1	حديث	184	55.4
2	قديم	10	3.0
3	مختلط	138	41.6
	المجموع	332	100.00

يؤكد 55% من افراد عينة الدراسة ان نظام المعلومات الاداري بالمشاريع حديث ، بينما من يؤكد بان جزء منه حديث والاخر قديم بنسبة 42% ، وبنسبة قليلة جدا للانظمة القديمة بنسبة 3% ، من البيانات السابقة يتضح إن 55% تستخدم نظام معلومات إداري حديث وهدا يسهم بشكل كبير في تكامل بين أجزاء المشروع وسهولة الاتصال وتقليل تكاليف وزيادة في نسبة تنمية المشروع ، إما 42% من المشاريع فإنها تستخدم نظام مختلط قديم وحديث وهدا يحتاج من هده المشروعات الصناعية الصغيرة في وضع برامج لتحديث نظام المعلومات الإداري لها ، ودلك لكي يواكب التطور أداء نظم المعلومات الاداريه في المشروعات الصغيرة مما يزيد دلك في إنتاجيتها وأدائها .

- **طبيعة عمل الموظفين مستخدمي نظم المعلومات :**

جدول(24) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول نوع عمل الموظفين المؤهلين لاستخدام نظم المعلومات الحديثة

ت	طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية
1	مبرمجين	112	33.7
2	مشغلين	33	9.9
3	ومشغلين مبرمجين	183	55.1
4	فقط للطباعة	4	1.2
	المجموع	332	100.00

والمشغلين هم يمثلون اعلى نسبة فقد بلغت 55% ، بينما المبرمجين فقط بنسبة المبرمجين 34% ، ثم المشغلين بنسبة 10% ، واخيرا من يعمل في الطباعة فقط وبنسبة 1% فقط ، ويتضح من النسب السابقة انه55% من العاملين المؤهلين هم مشغلين ومبرمجين ،وهدا يسهم بشكل كبير في سهولة التعامل مع جميع المشاكل في التي تواجه أي منهم في عملة اليومي وهدا يسهم في انجاز الإعمال بسرعة دون أعطال أو مشاكل تذكر ، إما باقي العاملين فيجب إن يتم وضع برامج تشغيل وبرمجة لنظم المعلومات لكي يسهل التعامل مع إيه صعوبات ومواجه التطور الحاصل لنظم المعلومات الاداريه .

- **استخدام الحاسب الآلي بالمشروع :**

جدول(25) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول استخدام الحاسب الآلي بالمشروع

ت	استخدام الحاسب	التكرار	النسبة المئوية
1	للتخطيط	62	18.7
2	للطباعة	62	18.7
3	للرقابة	11	3.3
4	والطباعة البيانات لتخزين	197	59.3
	المجموع	332	100.00

والطباعة البيانات معظم العاملين في مجال نظم المعلومات يستخدمون الحاسب في تخزين وبنسبة 59% ،بينما من يستخدمه للتخطيط والطباعة بنسبة 19% تقريبا ، واقل نسبة لمن يستخدمه للرقابة وبنسبة 3% ، يتضح من هده النسب انه اغلب استخدام الحاسب الآلي في التخزين والطباعة مع ضعف استخدامه في الرقابة وأيضا في التخطيط وهدا يعتبر أسلوب غير سليم في استخدام الحاسب الآلي فيجب إن يتم استخدام الحاسب الآلي في كافة الإعمال

السابقة لما له من أهمية كبيرة في التنظيم وأيضا الرقابة وأيضا التخطيط ودلك يساهم في زيادة تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة .

- **نوع قاعدة البيانات الموجودة بالمشروع :**

جدول(26) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول نوع قاعدة البيانات الموجودة بالمشروع

ت	قاعدة البيانات	التكرار	النسبة المئوية
1	آلي حاسب جهاز	208	62.7
2	يدوية محفوظات وحدة	92	27.7
3	يدوية ودفاتر سجلات	22	6.6
4	يدوية ملفات مكتب	10	3.0
	المجموع	332	100.00

اغلب قواعد البيانات مخزنة في جهاز الحاسب الالي ،بنسبة 63% ، بينما من لديه قاعدة بيانات يدوية فكانت بنسبة 28% ، ثم من لديه قاعدة بيانات على شكل محفوظات على شكل وحدة ملفات يدوية بنسبة 7% ، واقل نسبة لقواعد البيانات التي على شكل مكتب ودفاتر سجلات يدوية وبنسبة 3% فقط، ويتضح من هده النسب السابقة انه من الجيد وضع قواعد البيانات في الحاسب الآلي ودلك لحمايتها من التلف أو السرقة أو تخزينها بسعات كبيرة في أسرع وقت وأسهل وهدا يسهم في سرعة انجاز الإعمال وأيضا مراقبة العمل والحصول علي المعلومة عندما تحتاج إليها ، إما باقي المشروعات التي لاستخدم الحاسب الآلي في تخزين قواعد بياناتها فيجب إن تستخدم الحاسب الآلي لما له من أهمية كبيرة في المشروع .

- **مدى تحديث وتطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمشروع:**

جدول(27) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول مدى تحديث وتطوير قاعدة البيانات

ت	درجة الاهتمام	التكرار	النسبة المئوية
1	باستمرار	177	53.3
2	أحيانا	144	43.4
3	ابدا	11	3.3
	المجموع	332	100.00

تعمل إدارة المشروع على تحديث وتطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمشروع باستمرار وبنسبة 53% ، بينما من يحدثها احيانا بنسبة 43% ، ومن لم يقوم بتحديثها نهائيا بنسبة 3% ، من النسب السابقة للجدول يتضح إن 53% من المشروعات تقوم بعملية تحديث لقواعد البيانات بشكل مستمر وهدا جيد للمشروعات الصناعية الصغيرة لكي تواكب التطور والتحديث لنظم المعلومات وهدا يسهم بشكل كبير في زيادة تنمية في المشروعات الصناعية الصغيرة ، إما الباقي فيجب إن يتم التحديث دائما لما لدلك من أهمية كبيرة وتطوير وزيادة نسب التنمية في المشروع

- **مدى حداثة نظام حماية المعلومات الخاصة بنظام المشروع:**

جدول(28) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول مدى حداثة نظام الحماية المعلومات الخاصة بنظام المشروع

ت	نظام الحماية	التكرار	النسبة المئوية
1	حديث	225	67.8
2	قديم	18	5.4
3	مختلط	85	25.6
4	لايوجد	4	1.2
	المجموع	332	100.00

اغلب أنظمة الحماية حديثة ، هذا ما ايده 68% من افراد عينة الدراسة ، بينما من ايد كونه حديث الى حد ما 26% تقريبا ، في حين من ايد كونه قديم كان بنسبة 5% ، اما من اكد عدم موجود نظام للحماية فكان بنسبة قليلة جدا بلغت 1% فقط ، ويتضح ان اغلب المشاريع الصناعية الصغيرة تتبع أنظمة حماية حديثة للمعلومات وهدا يعتبر انطمة جيدة، فالمشروع الناجح يجب ان يهتم كثيرا بتحديث نظام حماية معلوماته ،فالمعلومات من أهم العناصر في التي تساهم في نجاح واستمرار نجاح المشروع الصغير ، اما باقي المشروعات الصغيرة فيجب ان تقوم بتحديث أنظمتها لما له من اهمية كبيرة لحفظ المعلومات المهمة للمشروع الصغير

.

- **التقارير عن العمل:**

جدول(29) التوزيع التكراري وقيمة مربع كاي واتجاه مفردات عينة الدراسة حول التقارير عن العمل

ت	الطريقة / السؤال	التكرار والنسبة	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابد	قيمة مربع كاي	الدلالة	الاتجاه
1	هل يطلب منك تقارير عن العمل بصورة منتظمة	التكرار	86	123	11	6	2	207.0	0.00	غالبا
		النسبة	25.9	37.0	34.6	1.8	0.6			
2	هل تجد صـــعوبة في الحصـــول على المعلومات المطلوبة	التكرار	76	84	161	11	0	136.3	0.00	احيانا
		النسبة	22.6	25.3	48.5	3.3	0			

من خلال بيانات الجدول السابق يتبين انه غالبا ما يطلب تقارير عن العمل بصورة منتظمة وفق اتجاه افراد عينة الدراسة ، هذا ما اثبتته نتائج اختبار مربع كاي ، بينما هناك صعوبة احيانا في الحصول على المعلومات المطلوبة وفق اتجاه افراد عينة الدراسة ، هذا ما اثبتته نتائج اختبار مربع كاي الموضحة في الجدول .

- **درجة اهتمام الإدارة بإقامة دورات وتأهيل الموظفين في مجال نظم المعلومات:**

جدول(30) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول مدى اهتمام الإدارة بإقامة دورات وتأهيل الموظفين في مجال نظم المعلومات

ت	هي درجة اهتمام الإدارة بإقامة دورات وتأهيل الموظفين في مجال نظم المعلومات	التكرار	النسبة المئوية
1	متوسطة	166	50.0
2	ممتازة	90	27.1
3	جيدة	66	19.9
4	ضعيفة	6	1.8
5	معدومة	4	1.2
	المجموع	332	100.00

جاء اهتمام الإدارة بإقامة دورات وتأهيل الموظفين في مجال نظم المعلومات بدرجة متوسطة بالمرتبة الاولى وبنسبة50% وفق استجابة عينة الدراسة ، بينما من اكد ان درجة الاهتمام ممتازة كان بنسبة 27% ، ومن اكد انها جيدة فكان بنسبة 20% ، اما من اكد ان درجة الاهتمام ضعيفة كان بنسبة 2% فقط ، واخيرا وبنسبة قليلة جد لمن اكد انها معدومة بنسبة 1% فقط . يتضح من النسب السابقة إن نصف المشاريع الصناعية الصغيرة تقوم بالاهتمام متوسط بإقامة دورات في مجال نظم المعلومات الإدارية ، إذا يجب إعطاء دورات دائما ومستمرة في المشروعات الصغيرة في نظم المعلومات الإدارية ،لما لها من مردود كبير في تنظيم العمل وسرعة في انجاز الإعمال ، ودلك يودي إلى زيادة التنمية في المشروعات الصناعية الصغيرة .

- **مدى اعتماد القرارات المنفذة في المؤسسة على المعلومات ذات الطابع الرسمي :**

جدول(31) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حول في ما اذا كانت القرارات المنفذة في المؤسسة تعتمد على المعلومات ذات الطابع الرسمي " الخبرة – تجارب الأفراد واجتهاداتهم ام لا

ت	البيان	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	319	96.1
2	لا	13	3.9
	المجموع	332	100.00

أكد ما نسبته 96% من افراد عينة الدراسة ان القرارات المنفذة في المؤسسة تعتمد على المعلومات ذات الطابع الرسمي " الخبرة – تجارب الأفراد واجتهاداتهم، بينما 4% منهم لم يؤكد ذلك ، من النسب هده النسب يتضح انه اغلب القرارات تعتمد على الخبرة وتجارب الإفراد وهدا يعتبر في بعض الأحيان غير جيد فلابد من التحقق من المعلومات لكي يتم اتخاذ القرارات لكي لا يحدث أي مشاكل نتيجة هده القرارات .

الجزء الثالث : دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصغيرة:

جدول (34) استجابة واتجاه عينة الدراسة على فقرات المحور الرابع مرتبة تنازليا وفق المتوسط المرجح

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
.1	دقة تنفيذ العمال بالمشروعات الصغيرة	240	92	0	0	0	4.7229	0.4482	اوافق بشدة	1

.2	تحسين إدارة المعلومات بالمشروع الصغير	238	94	0	0	0	4.7169	0.4512	اوافق بشدة	2
.3	تقليل من نسبة شكاوي العملاء	225	107	0	0	0	4.6777	0.468	اوافق بشدة	3
.4	سرعة إنجاز العمال	221	111	0	0	0	4.6657	0.4724	اوافق بشدة	4
.5	زيادة كفاءة المشروعات الصغيرة	221	111	0	0	0	4.6657	0.4724	اوافق بشدة	5
.6	تسهيل العمل لي كموظف	210	122	0	0	0	4.6325	0.4828	اوافق بشدة	6
.7	تخفيض عدد الموظفين	203	86	43	0	0	4.4819	0.7143	اوافق بشدة	7
.8	سرعة توفير المعلومات بدقة وموضوعية	130	187	6	4	5	4.30	0.4919	اوافق بشدة	8
.9	زيادة فرص نجاح المشروع	129	203	0	0	0	4.3886	0.4881	اوافق بشدة	9
.10	مواكبة العاملين للتطورات والتغيرات التي تحدث في مجال نظم المعلوماتية	129	203	0	0	0	4.3886	0.4881	اوافق بشدة	10
.11	زيادة نسبة الأرباح بالمشروع	123	209	0	0	0	4.3705	0.4836	اوافق بشدة	11
.12	استخدام الطرق العلمية في المشروعات الصغيرة	123	203	6	0	0	4.3524	0.5149	اوافق بشدة	12
.13	تقليل حجم الورق والملفات	122	204	0	6	0	4.3313	0.5753	اوافق بشدة	13
.14	الموائمة بين الطلب والعرض في عمليات المشروع	34	298	0	0	0	4.1024	0.3036	اوافق	14
.15	تقليل من تكاليف إنجاز العمال	18	314	0	0	0	4.0542	0.2267	اوافق	15
الاجمالي							4.4638	0.4721	اوافق بشدة	

من خلال عرض النتائج ذات الصـــلة بمحور الدراســـة وهو: دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة ، يظهر من خلال الجدول بأن متوسطات استجابات) ، وبلغ المتوسط الحسابي المرجح 4.72) و (4.05العينة تراوحت بين المتوسطين الحسابيين( ) أي ان المتوســط الحســابي لهذه الفقرات يشــير الى درجة (اوافق بشــدة) وفق 4.46العام (

مقياس ليكرت الخماســي مما يدل على ان افراد العينة موافقين بشــدة على ان هناك دور كبير جدا لنظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصغيرة .

اختبار فرضية الدراسة :

الفرضية الأولى: الفقرة الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظام المعلومات الاداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس تعزى إلى التدريب على إستخدام نظم المعلومات الادارية.

جدول(35) التوزيع التكراري لاستجابة عينة الدراسة و إختبار مربع كاي للعلاقة بين كفاءة نظام المعلومات الاداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس تعزى إلى التدريب على إستخدام نظم المعلومات الادارية

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	توفير التدريب على كيفية استخدام نظم المعلومات الإدارية في إدارة المشروعات الصغيرة	77	192	53	6	4	332
2	وضع برامج خاصة لتدريب العاملين بإدارة المشروعات الصغيرة على استخدام نظم المعلومات	300	19	6	4	3	332
3	توفير الكوادر البشرية المدربة القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة والحاسب الآلي	215	99	9	5	4	332
	المجموع	592	310	68	15	11	996

كا^2 = 335.135376 معامل الارتباط= 0.5017634 مستوى المعنوية=0.00

يتضح من بيانات الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05،0.01) بين كفاءة نظام المعلومات الاداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس تعزى إلى التدريب على إستخدام نظم المعلومات الادارية وفق إستجابة عينة الدراسة تؤكدها قيمة مربع كاي المحسوبة والتي بلغت (335.13) ،وبلغت قيمة معامل الارتباط

(50%) وهذا يعني أنَّها علاقة قوية دالة إحصـــائياً، ، ومعيار التنمية هنا هو مدى كفاءة اســـتخدام نظام ة الصـــغيرة في مدينة طرابلس معلومات إداري ومدى مســـاهمته في تنمية المشروعات الصناعية فعال ، وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الأولى .

الفقرة الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظام المعلومات الإداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس تعزى إلى قاعدة بيانات مناسبة.

جدول(36) التوزيع التكراري لاستجابة عينة الدراسة و إختبار مربع كاي للعلاقة بين كفاءة نظام المعلومات الاداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس تعزى إلى قاعدة بيانات مناسبة

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	موافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	توفير المعلومات بدقة وموضوعية	130	187	6	4	5	332
2	وجود نظام جيد ومتكامل للمعلومات والاتصالات	155	2	50	119	6	332
3	عدم وجود قاعدة بيانات مناسبة	45	154	86	40	7	332
	المجموع	330	343	142	163	18	996

كا^2 = 426.3079 معامل الارتباط= 0.547 مستوى المعنوية=0.00

يتضـــح من بيانات الجدول الســـابق وجود علاقة ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى معنوية (0.05،0.01) بين كفاءة نظام المعلومات الاداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس تعزى إلى قاعدة بيانات مناسبة وفق إستجابة عينة الدراسة تؤكدها قيمة مربع

كاي المحســـوبة والتي بلغت (426.30) ،وبلغت قيمة معامل الارتباط (54%) وهذا يعني أنَّها علاقة قوية دالة إحصائياً، وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثانية .

الفقرة الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظام المعلومات الإداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس تعزى إلى الميزانية المخصصة لنظام المعلومات.

جدول(37) التوزيع التكراري لاستجابة عينة الدراسة و إختبار مربع كاي للعلاقة بين كفاءة نظام المعلومات الاداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس تعزى إلى الميزانية المخصصة لنظام المعلومات

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	الميزانية المخصصة لنظام المعلومات وتوفير المعلومات	173	121	25	7	6	332
2	الإمكانيات المادية اللازمة لشراء أجهزة وبرامج الحواسيب	252	51	9	9	11	332
	المجموع	425	172	34	16	17	664

كا^2 = 93.7089 معامل الارتباط= 0.3406 مستوى المعنوية=0.00

يتضـــح من بيانات الجدول الســـابق وجود علاقة ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى معنوية (0.05،0.01) بين كفاءة نظام المعلومات الاداري ومساهمته في تنمية المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس تعزى إلى الميزانية المخصـــصـــة لنظام المعلومات وفق إســتجابة عينة الدراســة تؤكدها قيمة مربع كاي المحسـوبة والتي بلغت (93.70) ،وبلغت قيمة معامل الارتباط (34%) وهذا يعني أنَّها علاقة متوسطة دالة إحصائياً، وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثالثة .

الفرضـــية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين درجة اســـتخدام نظام المعلومات الإداري في المشروعات الصناعية بمدينة طرابلس ومستوى التكاليف والجهد والوقت المطلوب لانجاز هده الإعمال في تلك المشروعات .

الكتب العربية :

1. إبراهيم سـلطان . **نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)** . الإسـكندرية . الدار الجامعية .2000.

2. إبراهيم سلطان . **نظم المعلومات الإدارية** . الإسكندرية . الدار الجامعية . 2005.

3. أحمد توفيق جمعة . رفعت محمد جاب الله . **نظم المعلومات بين النظرية والتطبيق** . القاهرة . دار الكتاب الجامعي .1986.

4. أحمد فوزي ملوخية . **نظم المعلومات الإدارية** . الإسـكندرية . مؤسـسـة حورس الدولية .2006.

5. إسـماعيل السـيد. **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية** . الإسـكندرية . المكتب العربي الحديث .(د.ت).

6. أنعام علي الشـهربلي . **تقويم نظم المعلومات الإدارية باستخدام بحوث العمليات** . عمان . دار الوراق .2008.

7. إيمان فاضـل السـامرائي . هيثم محمد آلزغبي . **نظم المعلومات الإدارية** . عمان . دار الصفاء .2004.

8. أيمن علي عمر . **إدارة المشروعات الصغيرة** . الإسكندرية . الدار الجامعية .2007.

9. بسـيوني محمد ألبرادعي . **تنمية مهارات تخطيط الموارد البشـرية** . القاهرة . إيتراك للنشر .2005.

10. بشار الوليد . **نظم المعلومات الإدارية** ، عمان ، دار الراية ، 2009 .

11. بشير علي القائد . **مقدمة في علم الحاسب الآلي** ، فآليتا ، دار elga للنشر ، 2005 .

12. بلال خلف السكارنه . **الريادة وإدارة منظمات الأعمال** . عمان . دار المسرة .2008.

13. تركي إبراهيم سلطان . **نظم المعلومات واستخدام الحاسب الآلي** . الرياض . دار المريخ .1985.

14. تريفول يونغ .ترجمة بهاء شاهين . **إدارة المشروعات** . القاهرة . مجموعة النيل العربية .2005.

15. توفيق يوسف . **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** . عمان . دار الصفاء .2009.

16. ثابت عبد الرحمن إدريس . **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة** . الإسكندرية . الدار الجامعية .2005.

17. جالن سبنر هل .ترجمة طيب بطرس . **منشأة الأعمال الصغيرة** . القاهرة . الدار الدولية .1989.

18. جهاد عبد الإله عفانة . قاسم موسى . **إدارة المشروعات الصغيرة** . عمان . دار اليازوري .2004.

19. جيم فيولير . ترجمة عبد الحكيم الخزامي . **إدارة المشروعات وتحسين الأداء** . القاهرة . دار الفجر . 2000 .

20. حسن عبد الله التميمي . **إدارة الإنتاج والعمليات** . عمان .دار الفكر للطباعة .1997 ط 1.

21. رابح خوني . رقية حساني . **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** . القاهرة . دار إيتراك .2008 .

22. زياد عبد الكريم القاضي . محمد خليل أبوزلطة . **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية** . عمان . مكتبة المجتمع العربي . 2010 .

23. ســـعاد نايف برنوطي . **إدارة الأعمال الصـــغيرة وأبعاد الريادة** . عمان . دار وائل .2004.

24. سعاد نايف بنوطي ، **الإعمال والخصائص والوظائف الإدارية** ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2008 .

25. سعد غالب ياسين . **إدارة المعرفة** . عمان . دار المناهج .2007.

26. سعد غالب ياسين . **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات** . عمان . دار المناهج .2009.

27. سعد غالب ياسين . **نظم المعلومات الإدارية** .عمان .دار اليازوري .2009

28. السعيد السيد شلبي . **نظم المعلومات الإدارية ركيزة هامة للتنمية الصناعية في الدول العربية** .1977.

29. ســليم إبراهيم الحســنية . **نظم المعلومات الإدارية** .عمان .مؤســســة الوراق للنشــر .1998.

30. ســونيا محمد البكري . علي عبد الهادي مسـلم . **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية** . الإسكندرية . مؤسسة شباب الجامعة .1996 .

31. ســيد محمد جاب الرب . **نظم المعلومات الإدارية** . الإســماعيلية . مطبعة العشــري .2009.

32. صــباح رحيمة .عبد الفتاح زريبة . فتحي أحمد ، **نظم المعلومات المالية** ، عمان ، دار الوراق ،2011 .

33. صبحي جبر العتيبي . **تطوير الفكر والأساليب في الإدارة** .عمان . دار الحامد للنشر . 2004 .

34. صبحي محمود الخطيب . عمر عباس العتر . **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية** . الإسكندرية . الدار الجامعية .1993.

35. صـلاح الدين عبد المنعم مبارك . **اقتصـاديات نظم المعلومات المحاسـبية والإدارية** . الإسكندرية . الدار الجامعية الجديدة .2001.

36. طاهر عمر . **إدارة المشروعات الصغيرة** , المنصورة . دار التربية .2000

37. طه طارق طه . **نظم المعلومات والحسـابات والإنترنت** . الإسـكندرية . دار الفكر الجامعي .2007.

38. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي . **نظم المعلومات الإدارية (الأسـس والمبادئ)**. المنصورة . المكتبة العصرية .2002.

39. عبد الحميد مصـطفى أبو ناعم . **إدارة المشـروعات الصـغيرة** . القاهرة .دار الفجر . 2002.

40. عبد الرحمن الصـباح . عماد الصـباغ . **نظم المعلومات الإدارية** . عمان .دار زهران .1996.

41. عبد الرحمن الصباح . **نظم المعلومات الإدارية** . عمان . دار زهران .1998.

42. عبد السلام أبو قحف . **مقدمة في الأعمال** . الإسكندرية . الدار الجامعية .2004.

43. عبد المطلب عبد الحميد . **اقتصـاديات تمويل المشـاريع الصـغيرة** . الإسـكندرية . الدار الجامعية .2009.

44. عصـام جنقي . **الصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة في المنطقة العربية** . القاهرة .2002.

45. علاء الســـالمي . رياض الدباغ . **تقنيات المعلومات الإدارية** . عمان . دار وائل . 2000.

46. علاء السالمي . عثمان الكيلاني . هلال البياتي . **أساسيات نظم المعلومات الإدارية** . عمان . دار المناهج .2009.

47. علاء السالمي . **نظم دعم القرارات** . عمان . دار وائل .2004.

48. علي السلمي . **تحليل النظم السلوكية** . القاهرة . مكتبة غريب . 1970.

49. فايز النجار . عبد الستار العلي . **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة** . عمان . دار حامد .2010.

50. فايز النجار . **نظم المعلومات الإدارية** . عمان . دار ومكتبة الحامد .2006.

51. فريد راغب النجار . **إدارة المشـــروعات والأعمال الصـــغيرة الحجم** . الإســكندرية . مؤسسة الشباب الجامعية .1999.

52. فؤاد البهي السيد . **علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري** . ط 2 . القاهرة . دار الفكر العربي . 1971 .

53. فؤاد آلشرابي . **نظم المعلومات الإدارية** . عمان . دار أسامة .2007.

54. قبيس ســـيد . عبد العزيز مصـــطفى . طاهر جاســـم . **مدخل في النظم المعلومات الإدارية والاقتصاديات** . الموصل . دار الكتب جامعة الموصل 1981.

55. كامل السيد . فاديه محمد حجازي . **نظم المعلومات الإدارية** . الرياض . جامعة الملك سعود .1989.

56. ماجدة العطية . **إدارة المشروعات الصغيرة** . القاهرة . دار الفجر .2002.

57. محمد عبد حسين آل فرج الطائي . **الموسوعة الكاملة في نظم المعلومات الإدارية الحاسوبية** . عمان . دار زهران للنشر .2005.

58. محمد أحمد حسان . **نظم المعلومات الإدارية** . الإسكندرية . الدار الجامعية .2008.

59. محمد شوقي شادي . **نظم المعلومات المحاسبية** . القاهرة . دار الثقافة العربي .1989.

60. محمد عبد العليم صابر . **نظم المعلومات الإدارية** . الإسكندرية . دار الفكر الجامعي .2007.

61. محمد عبد حسين الطائي . **المدخل إلي نظم المعلومات الإدارية** .عمان . دار وائل . 2005.

62. محمد فيومي . أحمد حسين علي . **تقييم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية** . الإسكندرية . دار إشعاع .1998.

63. محمد محمد الهادي . التطورات **الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر** . القاهرة . دار الشروق .1993.

64. محمد نور برهان . غازي إبراهيم رحو . **نظم المعلومات المحوسبة** . عمان . دار المناهج .2003،ط2.

65. محمد هيكل . **مهارات إدارة لمشروعات الصغيرة** . القاهرة . مجموعة النيل العربية .2002.

66. مروة أحمد . نسيم برهة . **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة** .القاهرة .الشركة العربية .2008.

67. معالي فهمي حيدر .**نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** . الإسكندرية . الدار الجامعية .2002 .

68. منال محمد الكردي . جلال إبراهيم العبد . **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية** . الإسكندرية . الدار الجامعية. (د.ت)

69. مؤيد الفضل . **تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة** . عمان . دار الوراق . 2008 .

70. نادر الملاح . **الندوة القومية حول المشروعات الشبابية** .القاهرة 2002.

71. نبيل عزت موسى .**نظم المعلومات الإدارية** . الإطار الفكري للتحليل والتصميم . بور سعيد المؤلف .1984.

72. نبيل مرسى خليل . **التخطيط الاستراتيجي** .الإسكندرية . دار المعرفة .1996.ط 2.

73. نجم عبد الله آلحميدي . سلوى أمين . عبد الرحمن العبيد . **نظم المعلومات الإدارية (مدخل معاصر)**. عمان . دار وائل .2009.

74. نجم عبد الله آلحميدي . سلوى أمين السامرائي . عبد الرحمن العبيد . **نظم المعلومات الإدارية** . عمان . دار وائل .2004.

75. نجم عبود نجم . **إدارة المعرفة** . عمان . مؤسسة الوراق .2007.

76. نهلة فريد مصطفى . نبيلة عباس . **أساسيات الأعمال في ظل العولمة** . الإسكندرية . الدار الجامعية .2005.

77. هالة محمد لبيب . **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي** . القاهرة . دار الكتب .2007.

78. يحيى مصطفى حلمي . **نظم المعلومات** . القاهرة . مكتبة عين شمس .1988.

رسائل الماجستير غير المنشورة :

1– أمهنا الهمالي علي .مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة الباحثين عن العمل . طرابلس . أكاديمية الدراسات العليا .2008.

2– عبد الرزاق فرج بن حليم . المشروعات الصغيرة في ليبيا . طرابلس .أكاديمية الدراسات العليا 2006.

3– فرج عبد القادر عبد الصمد ، قياس فاعلية نظام المعلومات الإداري في شركة أيني للغاز . طرابلس .أكاديمية الدراسات العليا .2007.

4– نهلة أحمد فرج . واقع ومستقبل نظم المعلومات الإدارية وخدماتها بشعبية صبرا ته و صرمان . طرابلس . أكاديمية الدراسات العليا ،2006.

5– الهادي محمد السحيري ،المشروعات الصغيرة المشاكل وسبل العلاج ،غريان ، جامعة الجبل الغربي . كلية المحاسبة.

6– فتحي عبالسلام ابوزبيدة ،دور المعلومات المحاسبية في إدارة المشروعات الصغيرة ، غريان ، جامعة الجبل الغربي .كلية المحاسبة ، 2006 .

جداً والصغيرة الصغيرة المشروعات أداء علي التدريب **7** - ابراهيم عبد المجيد القوقا ، أثر غزة ، الجامعة الاسلامية غرة . فلسطين ، 2007 . قطاع في

8 – علي قابوسة، دور حاضنات الاعمال في تنمية الموسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،المركز الجامعي ، الجزائر.

9 - البندقجي ،المشاريع الصغيرة في مدينة جرش ،مشكلات ومعوقات، دراسة ميدانية مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد 1، الجامعة الأردنية . ،(2005)

الكتب الأجنبية:

1- Dickinson University (Irwin /MC Grow – Hill) 1998 .

2- Jaale E.Ross .Modern Management Information system USA.1978 .

3- Jenkins, Gwilyn M. The systems approach ,In Systems Behavior . open systems group pp .1981 .

4- Jerome kontr management oriented management information systems second Edition , 1977.

5- Loudon k and Loudon j .Management Information System; New Approaches to Organization and Technology (prentice Hall Lnc)1998 .

6- Marco .T. structured analysis and system specification .Engle wood cliffs .new jersey , prentice .hall. Lnc.1970.

7- Schoderbek Charles. and Other s. Management systems Business publications.Dalls1980 .

8- west char man Approach .New york.Dell.1968. The system. 5

9- Zwass .v. founcltions OF Information System Fcirleigh.

المواقع الالكترونية :

1 - Httm\\ www.kfu.sa\infocenter\index.asp

الملحق رقم (1)

طلب تحكيم الاستبانة

السيد/الدكتور..... **المحترم**

تحية طيبة ...

يسرني أن تتفضلوا بتقييم وتحكيم هذا الاستبيان باعتباركم أحد المتخصصين في مجال العلوم الإدارية والمالية .

والاستبيان حول موضوع

"دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة ".

حيث يناقش هذا الموضوع مدى أهمية نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والتعريف بها وتحديد المعوقات وزيادة فرص النجاح لهذه المشروعات .

هذا ولكم جزيل الشكر والاحترام لحسن تعاونكم .

الباحث : عبد المجيد سالم تنتوش .

إشراف : د. عبد المنعم غيث علـي .

الأستاذ الدكتور المحكم ..... التخصص..... جهة العمل

..... التوقيع.....

ملحق (2) محكمين الاستبانة

ت	الاسم	التخصص	جهة العمل
1-	عادل جبريل المنصوري	نظم معلومات	المدرسة العالمية للتعليم
2-	عز الدين سالم الاطيرش	إدارة الأعمال	الأكاديمية الليبية
3-	أحمد بلعيد كريدان	نظم إدارة المعرفة	جامعة طرابلس
4-	رعد الأسدي	إحصاء بحوث	المركز العام لتدريب المعلمين
5-	سالم المبروك سويد	ادارة مالية	جامعة طرابلس
6-	محمود الجعيدي	ادارة اعمال	وزارة التعليم العالي

الملحق رقم (3)

الاستبانة

الأكاديمية الليبية

مدرسة العلوم الإدارية والمالية

الإخوة / أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة في مدينة طرابلس

نحن طيبة وبعد...

في الوقت الذي نشكركم فيه على حسن تعاونكم معنا وحرصكم في أداء العمل ومساهمتكم في البناء والتقدم للبلاد .

يسرنا أن نستفيد من تجاربكم وخبرتكم في مجال المشروعات الصغيرة و قد تم اختياركم ضمن عينة من المشروعات الصناعية الصغيرة في طرابلس .

عليه ...نود إفادتكم بالآتي :

1. إن هذا الاستبيان معد خصيصا لغرض استكمال درجة الماجستير في مجال نظم المعلومات بأكاديمية الدراسات العليا لذا فإن كل معلومة تدلي بها سوف تحاط بسرية تامة وستستخدم لغرض البحث العلمي فقط.
2. إن هذا الاستبيان يملأه ملاك ومديري وأصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة والعاملين فيها بشعبية طرابلس وذلك بهدف قياس دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة وما مدى دورها في التنمية الاقتصادية .
3. إن الأسئلة التي احتواها الاستبيان سهلة وواضحة فنرجو الإجابة بكل صراحة وواقعية آملين أن تكون إجابتكم انعكاسا حقيقيا لانطباعاتكم لأن المعلومات التي ستقدمونها تترتب عليها نتائج الباحث والتي تعتمد بالدرجة الأولى على جديتك ودقتك وواقعيتك في الإدلاء بهذه المعلومات .

ولكم جزيل الشكر والاحترام والتقدير

الباحث : عبد المجيد سالم تنتوش

الأكاديمية الليبية – طرابلس

الاستبيـــــــــان

ت.	

	الفقرات	
أ.	الجزء الاول : بيانات ومعلومات عامة حول نظم المعلومات الإدارية في المشروع .	
.1	هل يوجد نظام معلومات إدارية في المشروع :	نعم ( ) لا ( )
.2	نظام المعلومات الإداري بالمشروع يتمثل في :	إدارة ( ) قسم ( ) مكتب ( ) وحدة ( )
.3	ما هو موقع النظام الخاص بالمعلومات في الهيكل التنظيمي:	الإدارة العليا ( ) الإدارة الوسطى ( ) الإدارة التنفيذية ( )
.4	ما مدى معرفتك بمفهوم نظم المعلومات الإدارية :	ممتازة ( ) جيدة ( ) ضعيفة ( ) معدومة ( )
.5	ما هو نظام المعلومات الإدارية المفضل لديك :	يدوي ( ) آلي ( ) مختلط ( )
.6	هل لديك أشخاص مؤهلين لاستخدام نظم المعلومات الإدارية :	نعم ( ) لا ( )

.7	هل يوجد أجهزة حاسب آلي متطورة في المشروع :	نعم ( ) لا ( )

ت.	الفقرات	
	الجزء الثاني :البيانات التخصصية **مدى وجود نظام معلومات الإداري بالمشروعات الصغيرة** **" ضع علامة √أمام الإجابة التي تعبر على وجهة نظرك في المرجع المناسب "**	
.1	يوجد نظام معلومات إداري خاص بالمشروع لديك وهو :	حديث ديم خلط لا يوجد
.2	يوجد بالمشروع الصغير موظفين مؤهلين لاستخدام نظم المعلومات الحديثة وهم :	مبرمجين مشغلين مبرمجين ومشغلين طباعة فقط
.3	يتم استخدام الحاسب الآلي بالمشروع كالآتي :	للتخطيط للرقابة لتخزين البيانات طباعة

.4	توجد قاعدة بيانات بالمشروع وهي :	وحدة مـ ظات يدوية ☐ مكتب ملفات يدوية ☐ ـ حاسب آلي ☐ سجلات ـر يدوية ☐
.5	تعمل إدارة المشروع على تحديث وتطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمشروع كالآتي :	تمرار ☐ حيانا ☐ لا يو ـطوير ☐
.6	يوجد نظام الحماية المعلومات الخاصة بنظام المشروع :	حديث ☐ قديم ☐ مختلط ☐ يوجد ☐
.7	هل يطلب منك تقارير عن العمل بصورة منتظمة " أسبوعية – شهرية - فصلية - نصف سنوية "	1 دائما / 2 غالبا / 3 أحيانا / 4 نادرا / 5 لا يطلب
.8	هل تجد صعوبة في الحصول على المعلومات المطلوبة	1 دائما / 2 غالبا / 3 أحيانا / 4 نادرا / 5 لا أجد
.9	ما هي درجة اهتمام الإدارة بإقامة دورات وتأهيل الموظفين في مجال نظم المعلومات :	1 ممتازة / 2 جيدة / 3 متوسطة / 4 ضعيفة / 5 معدومة
.10	أغلب القرارات المنفذة في المؤسسة تعتمد على المعلومات ذات الطابع الرسمي " الخبرة - تجارب الأفراد واجتهاداتهم "	نعم ☐ لا ☐

ت.	الفقرات					
	الجزء الثالث : دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة					
م.	البيان : استخدام نظم المعلومات الإدارية في المشروعات الصغيرة يساهم في :	درجة الموافقة				
		موافق جدا	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	دقة تنفيذ العمال بالمشروعات الصغيرة					
.2	تحسين إدارة المعلومات بالمشروع الصغير					
.3	تسهيل العمل لي كموظف					
.4	تقليل من تكاليف إنجاز العمال					
.5	تقليل من نسبة شكاوي العملاء					
.6	تخفيض عدد الموظفين					

.7	سرعة إنجاز العمال					
.8	زيادة كفاءة المشروعات الصغيرة					
.9	سرعة توفير المعلومات بدقة وموضوعية					
.10	زيادة نسبة الأرباح بالمشروع					
.11	زيادة فرص نجاح المشروع					
.12	الموائمة بين الطلب والعرض في عمليات المشروع					
.13	مواكبة العاملين للتطورات والتغيرات التي تحدث في مجال نظم المعلوماتية					
.14	استخدام الطرق العلمية في المشروعات الصغيرة					
.15	تقليل حجم الورق والملفات					